مجلة الأسواق

آخر الأسبوع
ملحق ملون
مجاني
مع العدد
٣٢ صفحة
٢٠٠ فلس



اقرأ في الملحق

- التدفئة المركزية مكلفة !!
- المغاربة أمهر الشعوب في فن الديكور التقليدي
- في الذكرى الثالثة لرحيل اديب الأردن حسني فريز
- ما لا تعرفه عن أم كلثوم في زاوية «من اسرار اهل الفن»
- Top Of The Pops

الاربعاء ٦ - ١٢ رجب ١٤١٣هـ الموافق ٣٠ كانون أول ١٩٩٢ - ٥ كانون ثاني ١٩٩٣ العدد (٤٣) | مطبوعة اردنية اسبوعية غير صحفية أو سياسية متخصصة في حركة الأسواق | AL -ASWAQ JORDANIAN BUSINESS WEEKLY AMMAN 30 DEC. 1992 - 5 JAN. 1993 NO.43 VOL. 1

الاسواق تستطلع وجهات نظر الفاعليات الاستثمارية في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات

ماذا تفعل بأموالك عام ٩٣؟

- مرحلة "ديمقراطية السوق" ترافقها تغييرات جذرية في عقليات ومؤسسات الاستثمار والاستهلاك والخدمات
- فائض كبير في سوق العقار ■ ضريبة المبيعات قد لا تمر إذا ضمنت الموازنة العامة نفس العوائد
- رفع الرواتب في ٩٣/٤/١ باثر رجعي سيصاحبه تعميق لموجة الارتفاعات المفتعلة في الاسعار
- مظلة موحدة للقطاع الخاص بقيادات جديدة ■ تحويل الاعلام الى صناعة خدمات تنافسية

للمحرر الاستثماري

■ غالبية وجهات نظر محللي وصناع السوق لمن استطلعت "الاسواق" وجهات نظرهم حول ملامح وتوجهات عام ٩٣ .. اتفقت على أن السوق الاردنية دخلت فعلا مشارف مرحلة جديدة من التغييرات الهيكلية لكنها دخلتها بدون سيناريو تغييري محكوم سلفا وبشكل واضح .

اول واكبر عناوين عام ٩٣ والمرحلة التالية هو "ديمقراطية السوق" واخضاعه فعلا ، وبشكل متدرج ، لعوامل وقوى LOBBIES العرض والطلب سواء في تشريعات مناخ الاستثمار والأعباء الضريبية المباشرة وغير المباشرة ، وفيما يتصل بعمليات تنظيم العلاقة بين القطاعين العام والخاص او فيما يتعلق بانماط الاستهلاك والمؤسسات الإعلامية والتجارية والتسويقية التي تتحكم بالآليات اليومية للسوق .

اعتماد مبدأ ديمقراطية السوق جاء متزامنا مع مجموعة من قوة الضغط الخارجية التي فرضت وستفرض نفسها على السوق بقوة :

- اولها : عودة مئات الآلاف من المغتربين بقوة تشغيل وقوة استهلاك وبذهنية ادارية وخبرات مختلفة . حتى إذا انقضت سنتان من التفاعل والتأقلم ، اصبح متوقعا لعام ٩٣ ان يشهد فرزا مؤسسيا جديدا في السوق المحلية وبالذات في عدد من القطاعات مثل السوق المالي والعقار والبرمجيات وخدمة المعلومات والاستثمار الصحفي ومناهج التسويق والإعلان والاستهلاك .

- العنصر الثاني الذي سيفرض على السوق المحلية مستجدات جديدة قد تاخذ طابع الصدمة ، هو الذي سيترافق ويترتب على عملية السلام في المنطقة والانفتاح التجاري بكل ما يحمله ذلك من مستجدات واحتكام للمنافسة بقوى ضغط ربما لا تكون عادلة او متوازنة ، عدم الاستعداد العلمي الموضوعي المبكر لهذه المستجدات وبما يخضع السوق للطابع العشوائي المرتبك .

- العنصر الثالث الذي يضغط على كبار المستثمرين في السوق هو عدم الوضوح والشفافية الكاملة في تفاصيل برنامج التصحيح الاقتصادي (٩٢ - ٩٨) وبالذات المتعلقة بتغييرات العبء الضريبي المباشر وغير المباشر وتكاليف المدخلات وبالتالي تحصين الصناعة والخدمات المحلية بالقدرة التنافسية الحقيقية .

ولعل اوضح مثال على ذلك هو ضريبة المبيعات التي تم الاتفاق بين القطاعين العام والخاص على تفاصيلها ومع ذلك - كما علمت "الاسواق - بان هناك تيارا قويا يرى بوضوح ان هذه الضريبة لا تناسب البنية الاقتصادية المحلية وبالتالي لا مبرر لها بشرط تدبير جباية عوائدها المقدرة لعام ٩٣ بطريقة او باخرى .

اتجاهات السوق ٩٣

عملية الرصد القطاعي لتوجهات السوق والاستثمارات لعام ٩٣ ، كما قامت بها "الاسواق" مع نهاية ٩٢ ، اظهرت المؤشرات التالية :

● دورة الغلاء وبالذات الارتفاعات السعرية التي تاخذ في العادة طابع العدوى ، هذه الدورة التي بدأت في الربع الرابع من عام ٩٢ ، ستتعمق في النصف الأول من ٩٣ تحت الضغط السيكلوجي لزيادات رواتب موظفي القطاع العام بواقع ٢٠ دينارا عندما تطبق في ٩٣/٤/١ وباثر رجعي .

البقية ص٧

١١٠ ملايين دينار كلفة زيادة رواتب الموظفين

كتب فيصل الشبول

■ ينظر موظفي القطاع العام بكافة مستوياتهم وينظر اسرهم ايضا ، فإن الانجاز الأهم الذي حققه التعاون بين الحكومة والبرلمان بشأن الموازنة العامة للدولة لسنة ٩٣ هو الاتفاق المبدئي على زيادة الموظفين مبلغ ٢٠ دينارا لكل منهم .

وعلى ذلك فإن كل موظف مدني او عسكري عامل او متقاعد سينال زيادة مقدارها ٢٤٠ دينارا سنويا ابتداءا من يوم بعد غد الجمعة وهو مطلع العام الجديد .

البقية ص٧

مفلح عقل : ارباح البنوك الاردنية تصل هذه السنة الى ٤٧ مليون دينار

لمحرر الشركات :

■ يتوقع مدير دائرة التمويل والاستثمار في البنك العربي المحدود السيد مفلح عقل ان يشهد اداء الجهاز المصرفي الاردني لعام ٩٢ تحسنا اخر في مستويات الانجاز بما يفوق اداء عام ٨٩ وبحيث يصل صافي الارباح قبل الضريبة الى حوالي ٤٧ مليون دينار ، فقد تجاوزت البنوك المحلية كل الاثار السلبية التي احاطت بالاقتصاد الاردني من جراء حرب الخليج وشهد اداء ٩٢ تحسنا ملحوظا في الربحية وفي حجم الميزانية المجمعة للبنوك التجارية وتسهيلاتها وحجم الودائع لكن بمعدلات اقل بكثير من معدلات النمو المتحققة لعام ٩١ باستثناء التسهيلات الائتمانية .

"تفاصيل ص٤" "التتمة ص٧"

البنك الناطق (للجميع) و(للعملاء) وخدمة جديدة للبنك العربي (ص٧)

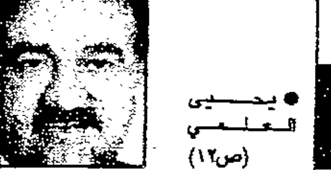
إستثمار 93

عدد سنوي خاص لـ الأسواق

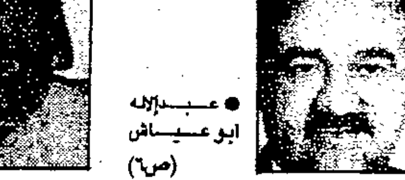
● ثابت الطاهر (ص١٠)

● د. امية طوقان (ص٥)

● يحيى العلمي (ص١٢)



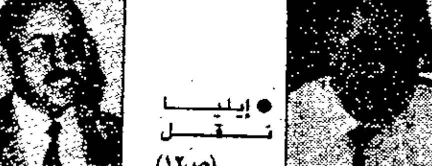
● عبدالإله ابو عياش (ص٦)



● إيليا نقل (ص١٢)



● خالد الكيلاني (ص١٣)



● منصور حدادين (ص١٦)

- الطاهر : ٢٤٠ مليون دينار تقديرات خطة الاستثمار المقبلة لشركة الفوسفات ■ د. طوقان : اسعار الاسهم تتجه لمزيد من الإرتفاع ■ الكيلاني : قفزة في قطاع الحاسبات
- د. ابو عياش : مولنا ٩٤٠ مشروعا ■ نقل : دعوة لزيادة استثمارات القطاع التموين عام ٩٣ ■ العلمي : مطلوب ورشة عمل بين القطاعين ■ صيغة جديدة لمشروع قانون ضريبة المبيعات

حدادين : خصم تشجيعي ونماذج جديدة لضريبة الدخل

سعر النسخة : الأردن : ٢٠٠ فلس ، لبنان : ٥٠٠ قرش ، سوريا : ٢٠ ل.س ، العراق : ٣ دنانير ، البحرين : ٣٠٠ فلس ، السعودية ٥ ريالات ، قطر : ٤ ريالات ، الكويت : ٥٠٠ فلس ، الإمارات : ٤ دراهم ، عمان : ٤٠٠ بيسة ، اليمن : ١٠ ريالات ، السودان : ١٠ جنيهات ، مصر ٥٠ قرشا ، ليبيا : ٣٠٠ درهم ، تونس : ٣٠٠ مليم ، الجزائر : ٤ دنانير ، المغرب : ٥ دراهم ، موريتانيا : ١٨٠ اوقيا

"الأسواق" ترصد حركة السوق الإستهلاكية الاردنيـة ١٩٩٢

إرتفاعات في الأسعار اتساع في الرقعة الاستهلاكية والتنوع والتكدس ونشوء اتجاهات استهلاكية وحلقات تسويق جديدة

■ ارتفاع الأسعار تسارع جدا بين شباط ونيسان ثم عاود الانخفاض والاستقرار

■ تقلبات الاسعار الاستهلاكية تؤثر على القوة الشرائية الكلية

■ عودة الأسعار للاستقرار لا تعيد للمستهلك ما يخسره من قوة شرائية

السعة القديمة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة لم تعد دقيقة واعتماد ١٩٨٦ سنة الأساس لم تعد عملية

كتب راسم عبد الرحيم

يعتبر الرقم القياسي لتكاليف المعيشه ومصدره دائره الاحصاءات العامه هو المؤشر الرسمي الوحيد الذي به ومن خلاله تقاس حركة الاسعار الاستهلاكية ، فهذا المؤشر يعطي مدلولاته للمستهلك من حيث تقلبات اوثبات الأسعار لكل مادة من المواد الاستهلاكيه والاستراتيجيه ، وتبقى سنه الاساس هي عام ١٩٨٦ ، (محسوبة ١٠٠٪) حيث تقاس سنه المقارنة بعام ١٩٨٦ ، لغايات احتساب الرقم القياسي فعندما يكون الرقم القياسي لجميع المواد خلال عام ١٩٩١ ، هو ١٨٦,١ نقطه فهذا يؤثر على ارتفاع الرقم القياسي لفترة سنه المقارنه عن فترة/ سنه الاساس بواقع ٨٦,١ نقطة .

والرقم القياسي لجميع المواد هو محصلة أرقام قياسيه لكل مادة على حده من المواد التي يستهلكها باهمية نسبيه في سلة المواد والخدمات الاستهلاكيه (واسمها سلة جميع المواد) .

الاهمية النسبيه لكل مادة تستمد وجودها من استنتاجات الاحصائيين حول اهمية كل مادة من سله جميع المواد . فاذا كانت سله جميع المواد متساويه ١٠٠٪ (او مائه دينار) فتكون الاهميه النسبيه لكل مادة كالاتي :-

١ - المواد الغذائيه : ٣٨,٥٢٪

الحبوب ومنتجاتها ٣,٩٩٪ واللحوم والاسماك ١٠,٨٩٪ والفواكه ٢,٩٤٪ والخضراوات ٣,٥٣٪ ومنتجات الالبان والبيض ٩,٠٩٪ ومواد غذائيه اخرى ٨,٠٨٪ .

٢ - المشروبات والتبغ :٢,٦٥٪

٣ - الملابس والاحذيه : ٧,٤٥٪ الملابس ٦,٠٨٪ والاحذيه ١,٣٧٪

٤ - السكن والنفقات المنزليه ٢٨,٩٪ . السكن وملحقاته ١٦,٨٤٪ والمحروقات والمنافع ٥,٣٩٪ ونفقات اخرى ٥,٨٦٪

٥ - السلع والخدمات الاخرى ٢٣,٢٩٪ . النقل ٩,٦٠٪ والعنايه الطبيه ٢,٠١٪ والعنايه الشخصيه ٣,١٣٪ والتعليم ٦,١٣٪ ونفقات لخرى ٢,٤٢٪ .

وعلى الرغم من ان هناك اجماعا من الباطن بان معايير الاهميه النسبيه لكل مادة وتاثيرها واهميتها من سله جميع المواد يجب ان تعدل او يعاد النظر فيها لتواكب التطورات الجديده من الانماط الاستهلاكيه السائده حالياً في مجتمعنا الاردني او لكي تكون ممثله لجميع شرائح المستهلكين الاردنيين ، لكن تبقى النسب الانفة الذكر هي المعمول بها حالياً (وتجدر الاشاره هنا بانه على الرغم من سهولة استنتاج التغير الذي يطرا على الرقم القياسي لكل ماده والتي بالتالي تعكس ارتفاع السعر او انخفاضه ولكنها مرتبطه ارتباطاً وثيقاً بالاهمية النسبيه للمادة المعنية بالامر . فارتفاع الرقم القياسي لمادة اللحوم والاسماك بين شهري آب وايلول من عام ١٩٩٢ بواقع ٠,٩ نقطه يعني اهمية نسبيه بواقع ١٠,٨٩٪ وارتفاع الرقم القياسي لمادة الخضروات بين آب و ايلول من نفس العام بواقع ١٦,٩نقطة لماده مثل هذه اهميتها النسبيه ٣,٥٣٪ من سله جميع المواد . فالاهمية النسبيه للمادة هي عامل مؤثر وفاعل من عملية استخلاص الرقم القياسي العام وهي حساسه واستراتيجيه لانها ليست فقط تستعمل كمؤشر على اتجاه القوة الشرائيه ولكنها ايضاً المدلول الرياضي على دوران القوة الشرائيه نفسها .

اننا لانستطيع ابداً ان ندرس او نقيّم حركة الرقم القياسي لكل مادة استهلاكيه بمعزل عن اهمية المادة النسبيه من سلة جميع المواد ، ولذلك هناك سؤالان هامان جداً :

(١) هل نستمرّ في استخدام عام ١٩٨٦ ، كسنه الاساس ؟

(٢) هل نستمر في استخدام الاهميه النسبيه لكل مادة كماهي عليها الان ؟

حركة الرقم القياسي لتكاليف المعيشه خلال عام ١٩٩٢

من الملاحظ ان الرقم القياسي لجميع المواد حافظ على استقراره مع نهاية شهر ايلول (١٧٣,٢نقطه) مع إنخفاض بسيط عن بداية العام (كانون الثاني ١٧٣,٧ نقطه) . ولكن حركة الاسعار خلال هذه الفتره تظهر بان الاسعار ازدادت بشكل متسارع جداً ابتداءً من شهر شباط الى ان وصلت الى ذروتها في شهر نيسان لتعاود الانخفاض تدريجيا فالذي حدث في شهر نيسان كان بان ارتفع الرقم القياسي لجميع المواد الى ١٧٩,٠ نقطة حيث تدرج خلال الثلاثه اشهر الاولى من السنه من ١٧٣,٧ نقطه الى ١٧٥,٣ نقطه الى ١٧٧,٣ نقطه حتى وصل الى ١٧٩,٠ نقطه في شهر نيسان وترجمة هذا الارتفاع الحاد هو أن الاسعار الاستهلاكيه ارتفعت في جميع القطاعات الخمسه بدون استثناء ولكنها تركزت اكثر في ارتفاع اسعار المواد الغذائية

وتحديدا في اسعار الخضار والفواكه . وعلى الرغم من ان هذا الارتفاع يمكن ان يعزى الى اسباب موسميه او فصلية ولكنه هام ويقابله في الاهمية ارتفاعات الاسعار في القطاعات الاخرى مثل الملابس والاحذيه والسكن والنفقات المنزليه الاخرى والسلع

والخدمات الاخرى . فعلى الرغم من ان ارتفاعات الاسعار في تلك القطاعات كانت ارتفاعات ضئيله وغير حاده ولكنها ارتفاعات حدثت بسبب عوامل قوى السوق اي انها ارتفعت بتاثير مباشر من تفاعل قوى العرض مع قوى الطلب في سوق المستهلكين .

والنقطة الهامه في هذه الظاهره هي ان تقلبات اسعار المستهلكين في السوق تؤثر تاثيراً مباشراً على اتجاه القوة الشرائيه فالارتفاع المستمر او التقلب الحاد في سعر ماده معينه يؤثر بشكل مباشر على قوة الشراء لمادة اخرى لها اهميه

اعظم من الاولى من حيث الطلب عليها او العرض لها استهلاكياً مع الاخذ بعين الاعتبار بان الطلب على شراء المادة الاولى ذات السعر المرتفع او المتقلب كان ضرورياً جداً عندما تفاعلت اطراف المعادله الشرائيه ومع

الاخذ بعين الاعتبار بان سعر المادة الثانيه التي تتمتع باهمية استهلاكيه اعظم من الاولى ربما يكون مستقراً وبوره ثابتا او غير متحرك كطرف من اطراف المعادله الشرائيه والتفسير الذي سبق ذكره يقودنا الى اهمية دوران القوه الشرائية واهمية اتجاهاتها

والسؤال الثالث الهام هو :

ماهي المحاور التي يستند اليها صانع القرار الاقتصادي (من حيث افضل الطرق او اقصرها او من حيث التكلفه والمنفعه) عندما يتدخل انياً في تنظيم حركة السير في اسواق المستهلكين ؟ فخلال عام ١٩٩٢ (على الاقل حتى شهر ايلول من السنه) ارتفعت نفقات التعليم ٩,٥ نقطه والعنايه الطبيه ١٢,٢ نقطه والنقل ٣,٢ نقطه والمحروقات والمنافع ٤ نقاط والسكن وملحقاته ١,٥ نقطه وارتفعت اسعار الاحذيه ١٧,١ نقطه والملابس ٧,٢ نقطه واما اسعار المواد الغذائيه فلقد استقرت بعد ان عاودت انخفاضها واذا دققنا النظر الارقام القياسيه للمواد الغذائية نرى بأن ارتفاعات اسعارها النصف الاول من السنه جـ تاثيرها حاداً على استقرار اسعارها خلال الربع الثالث من السنه ، فاستقرار الاسعار لايعيد للمستهلك ماخسره من قوة شرائيه ولكنها تحافظ على الوضع الراهن من حيث استراتيجية المادة وتعزز اتجاه القوة الشرائيه نحو النمط الاستهلاكي غير المؤقت في ثبات استقرار الاسعار .

وشراء الكماليات (غير الباهظه) في السوق الاردني لايندرج في خانة الصعوبة او على الاقل لم يكن خلال عام ١٩٩٢ ولكنه رافق حجم وحركة الطلب على المواد الاستراتيجية الاستهلاكية الاخرى واثر وتاثر بها ولكنه لم ينتعش على حسابها ولكن استطاع بعض التجار تمرير بعض البضائع الكماليه باسعار لاتخضع اصلاً لمنظومه الرقابة السعريه بحيث استطاعوا او بالاحرى نجحوا .(وهذه سياسه من سياسات قوى العرض في السوق) ان ينموا انماطاً استهلاكيه انيه عززت مبيعاتهم وهذه نتيجة علميه وعمليه لعدة عوامل شهدها السوق وهي إتساع رقعة السوق وازدياد عدد المستهلكين وتنوع البضائع وتكدسها ودخول باعة مستجدين الى سوق العرض ورواج تجارة البسطات ووجود فوارق في السعر في تلك السوق الواحدة .

فحركة الرقم القياسي لتكاليف المعيشه خلال الاشهر التسعه الاولى من عام ١٩٩٢ تدل دلاله واضحه على ان سوق المستهلكين خلال السنه :

١ - إتصف بالنشاط العالي جداً .

٢ - كان حيوياً ومتقلباً .

٣ - ولد اتجاهات جديده نتيجة تلاقي اوتنافر قوى العرض مع قوى الطلب .

نظره تاريخيه على حركة الرقم القياسي لتكاليف المعيشه .

لالقاء مزيد من الضوء على تطور الرقم القياسي لتكاليف المعيشه فلقد اخترنا شهرتموزللاعوام ١٩٨٩ - ١٩٩٢ لاظهار الزياده في حركة الاسعار في السوق خلال هذه الفترة .

النسبة المئوية للزيادة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة

لشهر تموز للأعوام ١٩٨٨ - ١٩٩٢

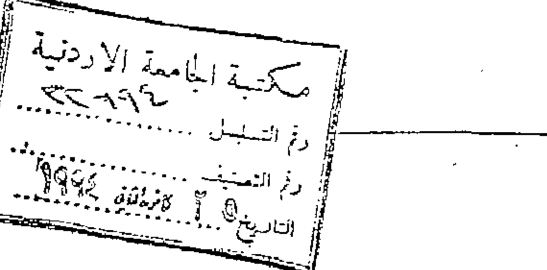
جميع النسب المبينه تمثل زياده في الرقم القياسي لشهر تموز من العام المشار اليه مقارنه مع شهر تموز من العام الذي قبله للفترات (٨٨/٨٩) و (٨٩/٩٠) و (٩٠/٩١) و (٩١/٩٢) . ماعدا التغيرات التاليه :

١ - صنف الفواكه - انخفض الرقم القياسي لتكاليف المعيشه خلال شهر حزيرلن من عام ١٩٩٠ بنسبة مقدارها ٢,٢٪ عن شهر حزيران من عام ١٩٨٩ .

٢ - صنف الخضروات - انخفض الرقم القياسي لتكاليف المعيشه خلال شهر تموز من عام ١٩٩٢ ، بنسبه مقدارها ٢٣,٢٪ عن نفس الشهر من العام ١٩٩١ .

	1992/1991	1991/1990	1990/1989	1989/1988
------------	3.2	8.6	14.5	29.6
المواد الغذائية				
عام	1.7	9.7	18.6	22.5
الحبوب ومنتجاتها	1.0	18.8	3.1	4.1
لحوم واسماك	1.6	6.8	37.6	20.0
فواكه	5.1	2.6	(2.2)	46.8
خضروات	(23.2)	23.4	4.1	25.3
منتجات الالبان والبيض	8.5	4.5	24.0	16.2
مواد غذائية اخرى	4.0	16.6	9.9	26.0
مشروبات وتبغ	8.9	0.9	7.6	31.9
ملابس واحذية				
عام	9.0	12.1	27.3	71.1
ملابس	8.9	13.2	27.6	75.1
احذيه	9.3	5.6	25.2	51.2
السكن والنفقات المنزلية				
عام	2.3	7.6	0.8	18.9
السكن وملحقاته	1.3	7.9	8.3	5.9
المحروقات والمنافع	3.4	11.7	0.2	4.5
اخرى	3.3	5.4	22.3	65.3
السلع والخدمات الأخرى				
عام	3.8	4.4	7.5	38.3
النقل	5.0	3.4	2.2	37.9
العناية الطبية	8.9	9.6	5.8	24.9
العناية الشخصيه	0.9	2.1	12.2	67.5
التعليم	4.6	5.7	2.3	0.6
اخرى	0	5.6	28.0	77.0





بمعدل نمو ١١٪ تصبح المشكلة كيفية الحفاظ على نفس المستوى

ثلاثة محاور على برنامج ٩٣ لتحقيق ديمقراطية السوق الأردني

التخلي عن النظرة المستقبلية احادية الجانب والتهيؤ لمتغيرات السوق الاقليمي

خلق مظلة مركزية للقطاع الخاص واعطاء الفرصة لقيادات الجيل الثالث من الصناعيين والتجار والاداريين

التوغل في مؤسسات صناعة السوق واقتصاد الخدمات وبرامج التمويل المأمون

ـر الاستثمار

ـقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي لعام ٩٢ ـ ١١٪ فإن السوق الاردنية تقف على الخريطة ـادية الدولية كنموذج متميز بشكل صارخ في ـمو . حيث ان مرحلة الركود العالمي لم تسمح ـن الصناعية بنمو إلا بمعدل في حدود نصف لمعدل الاردني او اقل من ذلك .

ولذلك فان صناع السوق الاردني لا يشكون من بطء النمو الاقتصادي المتوقع لعام ٩٣ ، وإنما تقلقهم كيفية الحفاظ على الية ، وتوزيع اعبائه الإجتماعية على نحو يجعل برنامج التصحيح الاقتصادي (٩٢ - ١٩٩٨) قابلا للتطبيق بدون صدمات او هزات جتماعية وبدون تقليص للطبقة الوسطى او توسعة جيوب الفقر .

ولتحقيق ذلك فإن مجموعة من الاهداف والضوابط يجري الاسترشاد بها في هذا الخصوص وهي اهداف تطبيقها على السوق الاردني يظل ممكنا ما دام صندوق النقد الدولي مقتنعا بان الأداء الاردني برنامج التصحيح جاء قياسيا ولا مبرر لزيادة التشدد الحرفي فيه .

الرؤية المستقبلية احادية الجانب

١ - الهدف الأول الذي يسترشد به عدد من قيادات صناعة القرار الاقتصادي هو محاولة رسم صورة مبكرة للتغييرات الجامحة التي ستجتاح اسواق المنطقة في النصف الثاني من عام ٩٣ وذلك في ضوء التطورات السياسية العامة لمجريات السلام بالمنطقة . وبتعبير اخر فان هناك احساسا ملحا بقصور الرؤية احادية الجانب التي ما زالت تتحكم بالقرار الإقتصادي وتعيق احطلته الشمولية .

فمن المؤكد ان هذه التغييرات القادمة في عناصر السوق الاقليمية ستحمل تحديات كبيرة للاقتصاد الأردني وللسوق المحلية ، وهي تحديات لم يتردد وزير الصناعة والتجارة الدكتور عبدالله النسور في ان يطرحها على رجال الأعمال الاردنيين كقضية اساسية تستوجب الدراسة المبكرة والتحوط المتكامل .

ومع ذلك فإن علمية تلمس واقع السوق مع نهاية ٩٢ تكشف بان هذا الموضوع لم ياخذ حقه المفترض من الدراسة العلمية الموضوعية ، وبالتالي فإن السوق لعام ٩٣ يبقى مرشحا للاصطدام بمفاجات لم يجر الاستعداد لها والتحصن تجاهها بشكل كاف .

الاجتهاد في تطبيق برنامج التصحيح الاقتصادي بما لا يرهق الطبقة الاجتماعية الوسطى ويوزع العبء الضريبي ويقلص جيوب الفقر

المناخ الاستثماري

٢ - الهدف الثاني الذي سيشكل نقطة جدل كبيرة في السوق خلال ٩٣ هو موضوع المناخ الاستثماري العام او ما يفضل البعض بتسميته ديمقراطية السوق .

هذا الباب يتضمن الحاجة لتطوير وتحديث قانون الاستثمار وتوفير الشفافية الكافية التي تهيء للمستثمرين القدرة الحقيقة على تقييم الجدوى وعلى الرؤية المستقبلية الواضحة . وفي هذا السياق سيكون مطلوبا اتخاذ قرارات اكثر وضوحا وقدرة على التنفيذ فيما يتعلق بخصخصة PRIVATIZATION القطاع العام (في مجالات النقل والاتصالات وخدمات الموانيء والتعليم .. الخ) كما سيكون مطلوبا من القطاع الخاص ان يبلور مظلة او قيادة مركزية حقيقية تتجاوز الحساسيات بين الغرف التجارية والصناعية وتمتلك رؤية رقمية وسياسية واضحة وبرنامج عمل متكامل يتولى فيه المسؤوليات الجديدة التي تناط به .

ولعل مما يساعد على ذلك ان هناك احساسا عاما لدى مختلف الفاعليات الصناعية والتجارية والزراعية والخدماتية بان الوقت بات يستلزم خلق هذه المظلة المؤسسية الفاعلة للقطاع الخاص .. سيما وان الجيل الثالث من الصناعيين والتجار استطاع خلال الاعوام القليلة الماضية ان يستحدث انماطا جديدة في العمل الاستثماري والآلية الادارية وبالقوة التي تمنحه اهلية التطلع لقيادة المرحلة الجديدة .

صناعة السوق

٣ - الهدف الثالث ويتمثل باليات صناعة السوق MARKET MAKING فالكثير من القطاعات الاستثمارية ما زالت ضيقة وتفتقر للإبداع في الأدوات او تفتقر للمؤسسات الصانعة . ينطبق ذلك على السوق المالي والسوق العقاري ، بقدر ما ينطبق على سوق الخدمات بشكل عام وهي الأسواق التي تتفق الآراء على انها المجال الاكثر قابلية للتوسع ولتحقيق الهوية الخاصة للاقتصاد الأردني في المرحلة القادمة .

وفي هذا المجال فإن مفهوم صناع السوق يحتاج بالتاكيد إلى تقنين وتاهيل في البورصة . يرافقه بالضرورة عملية موازنة في القرارات المالية والاقتصادية بحيث لا ياتي احدها على حساب الآخر . يرافقه أيضا اعادة تحديد او بالاحرى تطوير للدور التمويلي الذي تضطلع به البنوك المحلية بما في ذلك تقليص مفترض لهامش الفرق بين أسعار الفائدة الإبداعية والاقراضية ضمن نطاق تعويم أسعار الفائدة .

المؤشرات الاقتصادية الاردنية الرئيسة

	1990	1991	YOY%	1992	
FOREIGN TRADE &B.P.	MILLION JD			JUNE	MOM%
IMPORTS	1,726	1,711	-0.89	165.303	-19.710
DOMESTIC EXPORTS	612	599	-2.22	54.080	-10.000
RE-EXPORTS	94	172	83.48	12.624	-26.270
TRADE BALANCE (DEBIT)	1,020	940	-7.84		
SERVICES BALANCE	526	878	67.08		
JORDAN WORKERS REMITTAN.	406	796	95.91		
CURR. ACCOU. BALANCE	-74	280	-478.38		
CAPITAL ACCOUNT BALANCE	279	184	-34.14		
MONETARY POSITION (B.P.)	-255	-753	195.18		
PRODUCTION			YOY%		MOM%
G.N.P.	2,257.30	2,586.30	14.57		
G.D.P. (PRODU.PRICES)	2,567.40	2,805.50	9.27		
G.D.P. (CONST.PRICES)	1,931.10	1,931.20	0.01		
INDUS. PRODUCTION INDEX	198.90	192.90	-3.02	226.1 (AUG)	7.770
(1979=100)					
PRICES				AUGUST	MOM%
COST OF LIVING INDEX(1986)	155.40	168.10	8.17	171.8	
INFLATION RATE	16.14	8.17	-49.38	0.664	
WHOLESALE PRICE INDEX(Q2)	233.80	246.00	5.22	258.6(Q2)	
SHARE PRICE INDEX(1985)	155.60	145.40	-6.56	176.4 (AUG)	
ABI SHARE SELECTIVE INDEX	73.61	113.70	54.46	OCT.(160.5)	10.620
MONETARY SURVEY	1990	1991	YOY%	1992(AUG)	MOM%
ASSETS (THOUS)	4,378,085	6,009,722	37.27	6,704,627	2.188
FOREIGN ASSETS(THOU.J.D.)	1,377,049	2,935,666	113.19	3.465.935	4.246
CLAIMS ON PRIVATE SECTOR	1,700,933	1,835,703	7.92	2.062.416	0.816
CLAIMS ON FINANCIAL CORP.	49,345	39,834	-19.27	38,617	-7.928
CLAIMES ON SPEC.CREDIT.IST	31,653	23,867	-24.60	18.271	-1.072
CLIAMS ON MUNICIPALITIES	245,120	236,266	-3.61	218.355	-1.265
CLIAMS ON GOVERNMENT	973,985	938,386	-3.65	901,033	-0.874
LIABILITIES					
M1	1,432,755	1,600,374	11.70	1,812,980	1.306
QUASI MONEY	1,689,872	2,117,051	25.28	2,246,733	2.461
M2	3,122,627	3,717,425	19.05	4,059,713	1.942
GOVERNMENT DEPOSITS	186,415	423,101	126.97	542,211	-9.421
FOREIGN LIABILITIES	460,659	1,261,197	173.78	1,426,750	6.329
CAPITAL .RESERVES	428,057	- 412,090	-3.73	388.498	-0.178
OTHER ITEMS(NET)	180.327	195,909	8.64	287.455	15.432
TOTAL	4,378,085	6,009,722		6,704,527	MOM%

في حديث لـ "الأسواق" مع مدير دائرة التمويل والاستثمار في البنك العربي

مفلح عقل

أداء قياسي للبنوك الاردنية عام ٩٢ وأرباح قد تصل الى ٤٧ مليون دينار



● مفلح عقل

للمحرر المصرفي :

■ يوشك الجهاز المصرفي الاردني على اقفال حساباته لعام ١٩٩٢ وسط دلائل تشير الى تحسن اخر في الاداء ومستويات الانجازمقارنة بالاعوام السابقة ، اذ يتوقع لاداء البنوك المرخصة هذا العام ان يفوق اداء عام ١٩٨٩ عندما حققت تلك البنوك اعلى مستوى لصافي الارباح قبل الضريبة وهو (٤٣,٣) مليون دينار .

ويذكر ان دراسة للسيد مفلح عقل مدير دائرة التمويل والاستثمار في البنك العربي قد اظهرت بان اداء للجهاز المصرفي مقوما بمعدل صافي الربح قبل الضريبة قد تراجع خلال سنتي ١٩٩٠ (٣٤,٤ مليون دينار) و ١٩٩١ (٣٦,٢ مليون دينار) وذلك بسبب الظروف التي نتجت عن ازمة الخليج ، هذا ويبين الجدول التالي تطور ربحية البنوك خلال الاعوام الخمس الاخيرة (بالالف دينار) :

السنة	حقوق المساهمين	صافي الأرباح قبل الضريبة	العائد على حقوق المساهمين قبل الضريبة
١٩٨٧	١٨٦,٠٥٠	١٩,٥٥٠	٪١٠,٧٤
١٩٨٨	١٩٢,٧٤٣	٢٤,٠٨٨	٪١٢,٧٢
١٩٨٩	١٩٢,٧٤٣	٤٣,٣٥٩	٪٢٢,٥
١٩٩٠	١٩٤,٤٩٢	٣٤,٤٣٧	٪١٧,٧١
١٩٩١	٢١١,٥٠٢	٣٦,١٨٣	٪١٨,٠٧

السيد مفلح عقل ، جوابا على سؤال لـ "الأسواق" اعرب عن قناعته بان اداء العام الحالي ٩٢ يؤكد تجاوز البنوك المحلية لكل الاثار السلبية التي احاطت بالاقتصاد الاردني من جراء حرب الخليج ولن يقتصر اداء عام ١٩٩٢ على تحسن ملحوظ في الربحية بل سيتعداها الى نمو هام في حجم الميزانية المجمعة للبنوك التجارية وتسهيلاتها وحجم الودائع ولكن بمعدلات اقل بكثير من معدلات النمو المتحققة في عام ١٩٩١ باستثناء التسهيلات الائتمانية وكما يشير الجدول التالي (بالمليون دينار) .

السنة	حجم الميزانية	التسهيلات الائتمانية	الودائع بالمحلي	الودائع بالاجنبي	اجمالي الودائع
١٩٨٧	٢,٨٩٩	١,٥١٣	١,٧٥٨	٣٨٤	٢,١٤٢
١٩٨٨	٣,٢٥١	١,٦٣٤	١,٨١١	٥٣٥	٢,٣٤٦
١٩٨٩	٣,٧٨٠	١,٧٣٠	١,٩٧٩	٦٤٦	٢,٦٢٥
١٩٩٠	٤,٠٩٠	١,٨٦٤	١,٩٣٠	٧١٢	٢,٦٤٢
١٩٩١	٥,٥٩٩	١,٩٦٨	٢,٤٤٨	١,٥٧٣	٤,٠٢١
١٩٩٢ ت١	٦,٣٣٤	٢,١٩٢	٢,٦٨٩	١,٩٨٨	٤,٦٧٧
١٩٩٢ ت٢	٦,٥٠٠	٢,٢٥٠	٢,٧٣٢	٢,١١٥	٤,٨٤٧

ويتوقع الخبير المصرفي السيد مفلح عقل ان تحقق البنوك المرخصة نموا يزيد على ٣٠٪ في حجم ارباحها الصافية قبل الضريبة حيث ساعد على انجاز هذا النمو المرتفع الاداء المتميز للاقتصاد الاردني ككل حيث يتوقع ان يصل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الى ١٥٪ بالاسعار الجارية .

ومن العوامل التي يعتقد السيد عقل انها ساعدت على تحسين اداء الجهاز المصرفي سياسة التعويم لاسعار الفائدة حيث مكنت تلك السياسة البنوك من تعديل اسعار فوائدها على جانبي الميزانية وكان الهامش الربحي معقولا حيث وضعته المنافسة ضمن اضيق مدى ممكن

ومما لا شك فيه ان تحسن اداء البنوك التجارية سينعكس بصورة كبيرة على نوعية موجوداتها وقدراتها على تكوين الاحتياطيات المناسبة وبالتالي تجاوز اية ازمات محتملة ، وقد ساعدت السنوات الاربع السمان الاخيرة الجهاز المصرفي على تجاوز بوادر ازمة مديونية كانت قد بدات في الظهور في منتصف الثمانينات .

وفي مجال الرقابة المصرفية خلال عام ١٩٩٢ فقد شهد هذا العام العديد من الاجراءات منها ادخال نسب كفاية راس المال وتحديد نسبة القروض الى الودائع عند ٩٠٪ وقيمة القروض بعشرة اضعاف راس المال ، كما يستعد البنك المركزي لاصدار مذكرة للبنوك المرخصة بخصوص اجراءات تصنيف الديون وتكوين المخصصات المناسبة لها في ضوء هذا التصنيف .

وبالنسبة لانجازات البنوك المتوقعة خلال عام ١٩٩٣ ، فإن الدلائل الاولية كما يرى السيد عقل تشير الى ان هذه النتائج ستكون جيدة ايضا حيث يتوقع ان ينمو الناتج المحلي الاجمالي بحدود ١١,٥٪ باسعار السوق الامر الذي سيشكل طلبا جيدا على الائتمان الذي ستؤدي زيادته الى تحسن ربحية البنوك وسيمكنها من استغلال فوائض السيولة لديها ، لكن يتوقع ان تنخفض معدلات نمو الودائع بالعملة المحلية والاجنبية وان تعود الى معدلات النمو السائدة في السابق وهي ما بين ١٠٪ - ١٢٪ للودائع وبحدود ١٥٪ للتسهيلات المصرفية .

■ اربع سنوات سمان عاشها الجهاز المصرفي ساعدت على تجاوز آزمة المديونية التي كانت محتملة

■ عام ٩٣ سيشهد تصنيف الديون وتكوين المخصصات لها ، مع توقع زيادة الطلب على الائتمان وانخفاض معدل نمو الودائع

خلال النصف الاول من ٩٣

٢٠ مليون دينار اكتتابات في مشاريع صناعية يديرها بنك عمان للإستثمار

الأسواق :

■ تتمثل ابرز انجازات بنك عمان لعام ١٩٩٢ في النمو المتوقع في حجم اعماله بما لا يقل عن ٤٠٪ ليصبح ١٢٧ مليون دينار وزيادة النسبة في نسبة السيولة من ٢٥٪ الى ٤٧٪ وكذلك الزيادة في حجم الارباح التشغيلية والتي من شانها مجتمعة تدعيم مركز البنك المالي وقدرته على النمو .

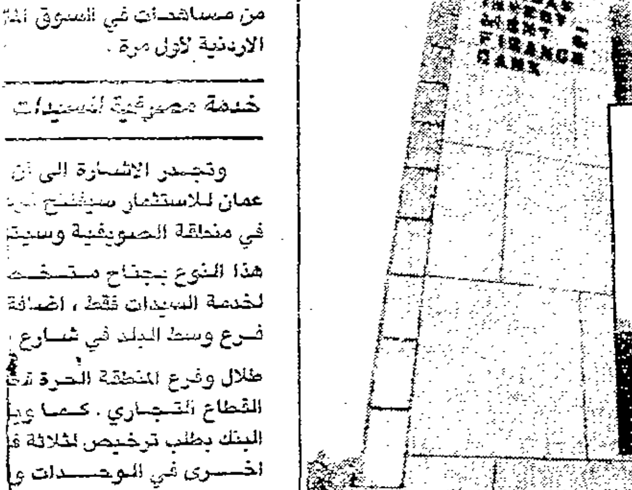
ومن خلال وظائف بنك عمان للاستثمار التي تخصص بها البنك ومن خلال الاستثمار المباشر في المشاريع الصناعية المختلفة سيقدم خلال النصف الاول من عام ١٩٩٣ اكتتابات عامة لا تقل قيمتها الاسمية عن عشرين مليون دينار غطى المؤسسون كما يقول المدير العام الدكتور ماهر شكري حوالي عشرة ملايين دينار منها . وتتميز هذه الاستثمارات بكونها استثمارات منتجة تخلو من مخاطر التاسيس ومخاطر بدء الانتاج والتي تستغرق في... وقتا طويلا وتستنزف خسائر لا بد منها .

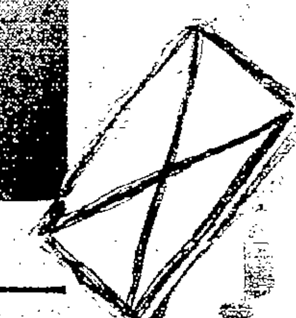
وتترادف هذه الاستثمار... مع اصدارات اسناد القرض ال... يديرها البنك مع بنوك الاستثم... الشقيقة . اضافة الى اصدار... البنك المتوقعة مما استم... من مساهمات في السوق الم... الاردنية لاول مرة .

فرع خاص للسيدات في الصويفية وفرع للتجار في المنطقة الحرة

خدمة مصرفية للسيدات

وتجدر الاشارة الى ان... عمان للاستثمار سيفتتح ... في منطقة الصويفية وسيتم... هذا النوع بجناح متخصص لخدمة السيدات فقط ، اضافة فرع وسط البلد في شارع طلال وفرع المنطقة الحرة ... القطاع التجاري . كما ... البنك بطلب ترخيص لثلاثة ... اخرى في الوحدات و... والزرقاء .





سوق عمان المالي في عام ١٩٩٣

د. طوقان : أسعار الأسهم تتجه لمزيد من الارتفاع إذا لم تحدث مفاجآت خارجية

■ خطة تطبق عام ٩٣ لمكننة السوق .. والمبنى الجديد عام ١٩٩٤

■ النية تتجه لفتح الباب امام شركات وساطة جديدة لتحسين الاداء

■ شركات الوساطة بوضعها الراهن لا تناسب السوق

● د. امية طوقان

الأسواق

■ تنفذ ادارة سوق عمان المالي اعتبارا من مطلع عام ١٩٩٣ خطة جديدة تستهدف تطوير السوق ورفع كفاءة النظم والاجراءات التي تحكم عمليات التداول والتقاص .

اعلن ذلك مدير عام بورصة الأردن ورئيس الاتحاد العربي لبورصات الاوراق المالية الدكتور امية طوقان في حوار شامل مع "الأسواق" واضاف ان اتساع قاعدة المتعاملين وارتفاع حجم التداول وزيادة عدد الشركات المدرجة يؤكد الحاجة الماسة لإجراء عملية تحديث وتطوير في سوق عمان المالي .

وتوقع د. طوقان ان يفتح الباب لتاسيس شركات وساطة جديدة ، وقال : ان غالبية هذه الشركات لا تحرص على رفع كفاءة موظفيها واعلن عن استعداد الادارة لتقديم معونات فنية لهذه المكاتب والشركات .

○ سوق عمان المالي مقبل على مرحلة جديدة من تطوير النظم والتعليمات التي تحكم التداول ، ما هي اهم ملامح هذه المرحلة ؟

ـ لقد رسمنا تعليمات التداول والسندات في قاعة التداول ، وهي اهم ناحية في اي سوق مالي ، وتعليمات التداول تشمل كل عمليات الوسطاء بيعا وشراء ، وكذلك سلوك العملاء والدور الرقابي لادارة السوق . في البداية راجعنا التعليمات المعمول بها ووجدنا فيها نقاطا عدة كانت صالحة خلال فترة زمنية معينة ، نعتقد هذه الايام انها غير صالحة لا سيما وان السوق اتسع وتطور وزاد عدد شركات الوساطة العاملة وحجم التداول تضاعف .

قمنا بتوزيع التعليمات على مكاتب الوساطة حتى نسمع اراءهم في الموضوع وتعليقاتهم ، وقد ردوا علينا وبعد ذلك شكلنا لجنة حتى تشمل كافة الآراء ، والان نحن في مرحلة اخيرة حيث قدمت لمجلس الادارة ومجرد اقرارها من قبل مجلس الادارة سيتم العمل بها منذ تاريخ ١٩٩٣/١/١ .

○ ما هي اهم التغيرات الجاري تحديثها ؟

ـ عملية تسهيل اجراءات للتداول .

○ هل كانت الإجراءات صعبة ؟

ـ نعم طبعا .. السوق الأردنية في بداياتها قبل ١٥ عاما كان الحذر والأسلوب المحافظ في الادارة ، حاليا وجدنا ان لا داعي للتشدد ووجدنا ان لدينا ثقة كافية بالنفس والسوق لجهة تسهيل الأمور اكثر .

○ أين سيتم التبسيط في الاجراءات التي تحكم التداول ؟

ـ نفضل عدم الدخول في التفاصيل لكن كما هو معروف ان التعليمات هي التي تحكم عمليات التداول الشراء والبيع ، .. الوسيط .. ما هو المسموح له .. وما هو غير المسموح له ، الأسعار .. هناك سقوف لحركتها صعودا هبوطا ، المستثمرون انفسهم هناك قواعد تحكم سلوكهم .

○ هل تم اجراء تعديل على الحد الاقصى والأدنى المسموح به لأسعار الأسهم والبالغ ٥٪ صعودا وهبوطا يوميا ؟

ـ لا نرى انها ناجحة ولا داع لتغيرها

○ بعض الوسطاء اعربوا عن تذمرهم من الادارة لماذا ؟

ـ نعتقد ان السبب اننا نحاول تنظيم السوق .

○ هل الوسطاء ضد تنظيم السوق ؟

ـ هناك عدم توافق في المصلحة على المدى القصير ولو تطلعوا إلى المدى البعيد سيجدوا أن تنظيم السوق يضمن سلامة التداول واستمرارية وتطور السوق والكل ياخذ حقه . بعضهم قصير النظر ويتطلع إلى تعظيم ربحه اليومي وليس على المدى البعيد فهذه مشكلتهم .

○ بعض الوسطاء يقول : الادارة تستوفي اكثر مما يجب ؟

ـ الادارة تاخذ ٢٠٪ من عمولة الوسطاء .

○ لكن الضرائب تتقاضى مبالغ كبيرة أيضا ؟

ـ الضرائب لا دخل لنا فيها . وهذا قانون ضريبة الدخل .

○ يقول الوسطاء هذا يمنع ويحد من تطور إمكانات الوسطاء ؟

ـ لا نعتقد ذلك ، نحن بحساب بسيط نستطيع معرفة مقدار دخولهم ، ومصاريفهم عندنا لانهم يقدمون ميزانيات ونجد ان نسبة ارباحهم مرتفعة .

○ الحدود العليا والحدود الدنيا المسموح بها للتغير في سعرالسهم نجد بعض الوسطاء يتلاعبون فيها بخاصة لدى اقفالات الاسهم ماذا تعمل الادارة لمنع مثل هذا التلاعب ؟

ـ تتدخل الادارة لالغاء اي صفقة دون (٥٠ ـ ١٠٠) سهم لدى الاقفال في حالات رفع اقفال الأسهم .

○ بعض الوسطاء يتبادلون الأسهم في أخر الصفقات لرفع اقفالات هذا السهم أو ذاك . هل هناك اجراءات للحد من هذه الظاهرة ؟

ـ نحن لا ندخر جهدا لمنع مثل هذه الظاهرة ولمسنا مثل هذه الحالات وتدخلت فورا ولا يمكن ضبط كامل لمثل هذه العمليات والغينا عدة عمليات تمت .

○ هل هناك اجراءات غير الالغاء ؟

لا يوجد دليل قاطع على مثل هذه العمليات الوسيط احيانا يخلق طلبا وهميا من أجل «تعليم السعر» كما يقال وهو رفع الاقفال هذه لا دليل ولا برهان عليها لكن متى توفر الشك نقوم بالغاء الصفقة .

○ يقال هناك احتكار لعمل شركات الوساطة وهناك منع لتأسيس شركات وساطة لماذا ؟

هذا اقرار اتخذه مجلس الادارة السابق عام ١٩٨٥ ، ووجدوا في حينه أن ٢٧ مكتب وساطة يكفي لماذا ٢٧ وليس غيره لا يوجد سبب او تبرير وعندما تسلمت الادارة قبل عام تقريبا تساءلت لماذا رقم ٢٧ ما هو السر ولماذا لم نفتح باب تاسيس شركات وساطة جديدة وحاليا نفكر ولا يوجد رقم محدد لعدد شركات الوساطة المفترض .

وسئلنا من قبل الحكومة عندما طالبنا بفتح الباب لإنشاء شركات وساطة جديدة ، قدموا لنا مبررا لعدم كفاية عدد شركات الوساطة الحالي والبالغ ٢٧ شركة ، باعتقادنا ليس الموضوع في عدد الشركات وإنما الموضوع يتعلق بنوعية السلعة والخدمة التي تقدمها للمستثمر ، إذا اطمأن الوسطاء لعدم دخول منافسين جدد فإن نوعية الخدمة ستكون اقل وليس بنفس الجودة في حال فتح الباب لشركات وساطة جديدة وكانت هذه حجتنا باننا بحاجة لفتح الباب لشركات وساطة جديدة والأمور تتجه نحو المرونة في هذا الجانب .

○ هل هناك رقم اخر لعدد شركات الوساطة ؟

ـ يمكن أن ينخفض الرقم يمكن اجراء دمج لشركات ومكاتب الوساطة ، هذه المكاتب ربما كانت كافية وسليمة عندما كان التداول اليومي بحدود ١٠٠ الف دينار حاليا حجم التداول لا يقل عن ٤ ـ ٥ ملايين دينار ، اذن نرجو أن تنجح مثلا في رفع راس مال الشركات العاملة حاليا في مجال الوساطة حجم المبيعات لمكتب الوساطة تضاعف عدة مرات وبالتالي نشعر ان راس مال هذه المكاتب غير كاف ، والذي لا امكانية لديه لرفع راس ماله يمكن أن يندمج مع غيره من المكاتب الصغيرة والتي تواجه نفس الظروف لتشكل شركة وساطة كبيرة في السوق .

○ ماذا فعلت ادارة السوق لتطوير عمل الوسطاء ؟ .. دورات تدريبية . الخ لرفع كفاءتهم بخاصة وأن غالبيتهم بسطاء .. ولم يحرزوا تطورا مهما وموازيا للسوق

ـ هذا الكلام فيه الكثير من الصحة ، كوادرهم بشكل عام لا يوجد لديهم مؤهلات عالية ، ونحن لم نقدم لهم الكثير لأننا لم نجد الوقت الكافي ، هذا العام نعمل بعدة اتجاهات وبصراحة نحتاج لوقت أكثر حتى تتضح النتائج ، من ناحية التدريب لم نقدم لهم شيئا باستثناء حثهم دائما على رفع كفاءة الأداء لموظفيهم بالتدريب والارشاد ايضا ندعوهم لزيادة عدد كوادرهم بخاصة ان العمل وحجم المبيعات تضاعف عدة مرات بينما بقي نفس عدد الموظفين السابق . نشجعهم لادخال الحاسب الآلي «الكمبيوتر» لجميع الوسطاء ومستعدون لتوفير معونة فنية لهم والذي لا يطور جهازه وموظفيه سيكون اول الخاسرين لان بعض مكاتب الوساطة التي ادخلت الكمبيوتر وتتابع تطوير كوادرها ستاخذ معظم الشغل في السوق .

○ مركز الإيداع والتمويل مكننة السوق المبنى الجديد للبورصة ..التداول .. الخ كلها برامج على جدول الأعمال .. أين وصلت ؟

ـ بالنسبة لمكننة السوق الحمد لله تسير الامور على نحو جيد ، انهينا المرحلة الاولى ودخلنا المرحلة الثانية . وبقيت المرحلة الأخيرة لمكننة السوق ادخلنا المكننة لقاعة الوسطاء النشرة اليومية تصدر من الكمبيوتر فورا .

مركز الإيداع والتحويل بدانا فيه واهم عنصر في مركز الإيداع أن يكون بداخل السوق بنك للمعلومات عن كافة الشركات المدرجة المساهمة لدينا ٨٠٠ الف مساهم في الأردن والذي يهمنا ان تكون هذه المعلومات موجودة فورا في السوق .

حاليا عقود البيع والشراء تذهب في اليوم الثاني للشركات لتعديل بطاقات المساهمين بحيث تعكس عمليات اليوم السابق ، فالبائع يقل رصيده والمشتري يزيد رصيده ، لكن في كثير من الأيام يتم ارجاع العقود بحجة أن البائع لا يوجد لديه رصيد اسهم او أسهمه محجوزه ويتم ارجاعها للوسيط الذي يتحمل الغرامة ويقوم بتغطية اي فروقات ويخدم مركز الإيداع والتمويل عمليات البيع والشراء بحيث يمنع من حدوث مثل هذه الظاهرة ، وهو من الخطوات الهامة . ونحن مهتمون بالتحويل لأن عمليات الإيداع تحتاج لنظام كمبيوتر متطور ويتم بموجبه الاحتفاظ ببطاقات الأسهم في الادارة ونعتقد ان مثل هذا النظام ما زال مبكرا في بورصاتنا العربية . أما التحويل فسيقدم اكبر الخدمات لشركات الوساطة .

بالنسبة للمبنى الجديد للبورصة ، حاليا في طور انجاز شراء الأرض حيث أخذنا قطعة ارض واسعة في شارع مكة .. وحاجاتنا لا تقل عن ٥ دونمات ووجدنا قطعة ارض بحدود ١٨ دونما ، وقرر مجلس الادارة الشراء والمساحة تغطي حاجات التطوير المستقبلية .

○ هناك اتهام للإدارة بانها لا تقدم المعلومات والبيانات المالية الكافية ، بمعنى سياسة الافصاح غير كافية رغم قناعتكم بانها مهمة ومنصوص عليها في قانون السوق ؟

ـ الإفصاح المالي ليس من الادارة .. دور الادارة مجرد صندوق بريد ، وبقدر تزويد للشركات البورصة بالميزانيات ومعلومات عنها ، بقدر ما تقوم بتعميم هذه البيانات .

○ كثير من الميزانيات لا يتم تعميمها بالشكل الكافي رغم ارسال الشركات الميزانيات إلى الادارة ؟

ـ صحيح .. نعمل إن شاء الله مستقبلا على تطويرها وتوفيرها بالشكل والقدر الكافي .

○ السوق تسير بمحصلة موجبة رغم ظاهرة التصحيح الوقتية الناتجة عن عمليات جني الأرباح ، أو تعديل وقتي لارتفاعات مبالغ فيها ، لكن بتقديركم إلى أين تتجه الأسعار ؟ هل هي واقعية بمستوياتها الراهنة أم مبالغ فيها ؟

ـ الأسباب هي اداء الاقتصاد الأردني الجيد ، عندما تزيد الصادرات ، استقرارالدينار ، ارتفاع النشاط الاقتصادي ، هذا يعني زيادة انتاجية الشركات ومبيعاتها وارباحها وظهر هذا في الميزانيات نصف السنوية للشركات لعام ١٩٩٢ .

هناك أسباب سياسية ، الاستقرار في المنطقة ، وعملية السلام ، والشعور بالتفاؤل مثلا كنا في وضع اقتصادي سيء قبل ثلاث سنوات وشيء طبيعي أن نرى الأمور تتحسن ، هناك تفاؤل بالنسبة لأداء الاقتصاد بشكل عام ينعكس كارباح للشركات .. وبالتالي ستوزع هذه الشركات أرباحا وبالتالي الإقبال يزيد على شراء الأسهم .

في المستقبل إذا لم يحدث تغيير خارجي (صدمة خارجية) وطالما مؤشرات الاقتصاد الاردني بهذا الاتجاه هناك ارتفاعات في الأسعار ، وكما ذكرتم بغض النظر عن التذبذبات القصيرة الأمد لأهداف جني الأرباح بسبب الارتفاعات العالية وعوامل فنية اخرى لكن بشكل عام الاتجاه للأسعار إلى مزيد من الصعود .

اما بالنسبة للأسعارالراهنة هل هي حقيقة أم مبالغ فيها يعتمد ذلك على المقياس المعمول به ، بالنسبة لي أراه حقيقيا وغيري قد لا يراه حقيقيا ، منها ما تفضلتم به بداية للمقارنة ما بين القيمة السوقية بالقيمة الدفترية ، مثلا الموجودات الدفترية البالغة مليون واحد هل يمكن أن يكون سعرها السوقي ٢٠ مليونا .

ولما اجرينا مقارنة في البداية سويا وجدنا القيمة الدفترية تبلغ ١.٢ مليار دينار والقيمة السوقية تبلغ ٢ مليار وهذه ٨٠٠ مليون دينار تعكس إلى حد كبير الأساليب المحاسبية المتبعة ، منها الفرق ايضا لارتفاعات اسعار الأسهم .

وكما حسبنا فإن المردود للاسهم بحدود ٥.١١٪ للأسهم خلال الأشهر الماضية من عام ١٩٩٢ .

○ ما هوالهامش المقبول دوليا بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية للسهم ؟

المقياس الصحيح الذي يستعمل Price Earning Ratio وهو ناتج قسمة السعر على الإيراد «الارباح» لكل دينار ربح ، انا مستعد ادفع ١٥ دينارا هو معدل مقبول والمعدل المقبول عالميا ما بين ١٢ ـ ١٥ مرة وفي الأردن بحدود ١٢ مرة وهناك دول امريكا اللاتينية بحدود ١٠ ـ ٢٠ مرة وهذه الدول فيها تضخم عال .

هذا المقياس لو نظرنا إليه خلال نهاية الثمانينات لوجدناه في بورصة عمان بحدود ٢٥ مرة وتلك الفترة كانت الشركات بشكل عام تعاني ركودا وتباطؤا لكن خلال العامين الماضيين طرا تحسن وارتفعت المؤشرات الاقتصادية وانخفضت إلى ١٢ مرة مما يؤكد مدى التفاؤل باداء الاقتصاد الأردني والشركات المدرجة للتداول في السوق المالي .

هناك بعض الأسهم وهي اسهم المضاربة بحدود ٦ ـ ٧ اسهم اسعارها مبالغ فيها بصورة كبيرة ، وهذه الأسهم معروفة .

○ ما هي انعكاسات عملية السلام المرتقبة على سوق الأوراق المالية ؟

ـ ستكون انعكاسات ايجابية جدا ، وعندما يتحقق السلام يتوطد الاستقرار بطبيعة الحال سيزيد النشاط الاقتصادي من التعمير ، نامل أن تعود الموارد التي هجرت دول المنطقة ومن ضمنها الأردن أن تعود .

○ هل هناك استعدادات معينة لهذه الحالة ؟

ـ بصراحة نعم المكننة وتطوير السوق ، والمبنى الجديد وتطوير التعليمات في السوق . والتخطيط لثلاثين أو اربعين سنة القادمة بحيث تستوعب السوق اي طفرات قادمة .

○ متى سيتم الإنتقال للمبنى الجديد للسوق ؟

ـ بعد عامين تقريبا ، اي بحلول ١٩٩٤ .

○ يقال أن دور السوق ضعيف في تشجيع سوق الاصدارات الأولية لماذا ؟

ـ ليس ضعيفا ، السوق الثانوي «البورصة» دوره غير مباشر الإصدارات الأولية تحصل عندما يكون هناك مشاريع جاهزة والدراسات تظهر أنها مربحة مثلا وإذا كانت هناك مدخرات وكما قلت دورنا في تسييل الأسهم عند حاجة المستثمر للمال السائل وبغياب البورصة يكون الإقبال على الإكتتاب في الإصدارات اصعب .

والارتفاع بالأسعار يؤدي إلى خلق ثروة جديدة مثلا ٨٠٠ مليون دينار (الفارق ما بين القيمة الدفترية والسوقية) هي ثروة ستنفق في حاجات مختلفة على المواد الاستهلاكية فتنشط الحركة التجارية ومدخرات البنوك وإلى المشاريع الاستثمارية .

○ سوق السندات يعاني ضعفا لماذا ؟

ـ انخفاض عجز الموازنة الحكومية وحاليا سيكون فائض لأول مرة ، والمعروف ان الحكومة هي التي تصدر السندات والحاجة انتفت للاقتراض الحكومي من السوق المحلي فانعكس على سوق السندات . لكن لماذا لا تستعمل شركات القطاع هذه الاداة التمويلية سؤال بحاجة إلى اجابة .

هناك خصائص للسند ، وهو اداة استثمارية وادخارية طويلة الأمد ولا يناسب إلا شريحة معينة من المدخرين .

○ هناك انواع عديدة من السندات توفر عوائد شهرية ؟

ـ نعم هناك أنواع كثيرة من السندات لكنها غير معروفة وغير مستخدمة في الأردن بعد .

○ هل هناك دورايجابي للسوق لتنشيط سوق السندات ؟

ـ نعم ندعو ضمن وسائل الإعلام لاستخدام هذه القناة بدلا من الاقتراض من البنوك ، واعتقد ان الجهاز المصرفي يقع عليه دور في هذا الاتجاه .

○ ما هو دور بورصة عمان في الاتحاد العربي للبورصات ، وما هو تقييمكم لمستوى العلاقة مع البورصات العربية والعالمية ؟

ـ عربيا لدينا دور نشط سوق مسقط وسوق البحرين وسوق تونس ومؤخرا سوق بغداد الذي افتتح رسميا منذ ٣ شهور ، بكل هذه الأسواق ساهم خبراء أردنيون في توفير الاستشارات والمعونة الفنية لتطوير وبناء هذه الأسواق العربية وامتدت هذه المعونات لعدة سنوات في بعض البورصات .

حاليا سنوفد خبيرا إلى السودان للتحضير لإنشاء سوق للاوراق المالية في الخرطوم ، ويتم انشاء هذه السوق بتمويل ومساعدة فنية من البنك الدولي .

وهناك اتحاد البورصات العربية والذي يرأسه الأردن منذ بداية هذا العام ، والرئاسة دورية ، ودور بورصة عمان في الاتحاد فاعل والرئاسة مع بداية العام القادم للبحرين سيكون رئيس الإتحاد مدير بورصة البحرين الدكتور فوزي بهزاد اما دوليا فدور بورصة عمان محدد جدا .

الأردن لرئاسة الإتحاد عام ٩٢ و د. بهزاد للعام ٩٣

تحديث نظام وإجراءات التداول والتقاص في السوق

د. أبو عياش مدير صندوق التنمية والتشغيل لـ "الأسواق"

مولنا ٩٤٠ مشروعا بقيمة ٤,٧ مليون دينار عام ٩٢

نسعى لتمويل ٢٥٠٠ مشروع بقيمة ١٣ مليون دينار عام ٩٣

كتبت سلام الشوا

■ اعلن الدكتور عبدالإله ابوعياش - مدير عام صندوق التنمية والتشغيل - عن قيام الصندوق بتمويل ٧٩٠ مشروعا فرديا بما قيمته اربعة ملايين دينار وذلك عن الفترة ما بين شهر اذار وحتى نهاية العام الحالي ١٩٩٢ ، اوجدت بدورها ١٩٢٧ فرصة عمل .

كما اعلن في حديث خاص لـ "الأسواق" عن قيام الصندوق بتمويل ٦٠ مشروعا من خلال صندوق الحرفيين التابع لبنك الإنماء الصناعي بقيمة ١٦٠ الف دينار وتمويل ٧٥ مشروعا من خلال صندوق الاقراض الزراعي بقيمة ربع مليون دينار .

اضافة إلى تمويل ١٥ مشروعا لجمعيات التطوع والعمل الإجتماعي وبلغ حجم التمويل ٣٠٠ الف دينار وقامت بخلق ٢٨٩ فرصة عمل .

واجمل الدكتور ابو عياش عدد المشاريع التي قام الصندوق بتمويلها في غضون التسعة اشهر الماضية بـ ٩٤٠ مشروعا بقيمة اربعة ملايين و٧١٠ الاف دينار علما بان الصندوق كان قد رصد مبلغ ٦,٥ مليون دينار لعام ٩٢ لتمويل مشاريع الأفراد والجمعيات للقيام بدور فاعل واكيد في الحد من البطالة التي تفاقمت في الآونة الأخيرة ولإيجاد اكبر عدد من فرص العمل امام حملة الشهادات العلمية والمهنية من الخريجين مما يعني ان الصندوق قد حقق ما نسبته ٨٤٪ من خططه لعام ١٩٩٢ .

فيما اعرب مديرعام صندوق التنمية عن توقعاته بارتفاع عدد المشاريع التي يمولها الصندوق من ٩٤٠ مشروعا لعام ٩٢ إلى نحو ٢٥٠٠ مشروع في العام القادم ٩٣ ، تبلغ قيمة تمويلها ١٣ مليون دينار وتساهم بايجاد فرص عمل لحوالي ستة الاف مواطن وفقا لاستراتيجيات واهداف الصندوق الرامية إلى تمويل برامج التشغيل الذاتي والتي تساهم بشكل فاعل في ايجاد فرص العمل للعاطلين عن العمل وتحسين مستويات المعيشة لهم .

وأوضح الدكتور ابوعياش ان الاولوية في منح القروض لتمويل المشاريع هي للفئات الفقيرة ولخريجي الجامعات والمعاهد وكليات المجتمع وذلك للمساهمة في ايجاد حلول حقيقية لمشكلة البطالة التي تعاني منها البلاد بعد ارتفاع نسبتها إلى ١٧٪ العام الماضي ومشيرا في الوقت ذاته إلى تكريس طلبات الوظيفة لدي ديوان الخدمة المدنية حتى تجاوز الرقم ٨٠ الف طلب حاليا مما يعني ان الاف الخريجين من الطاقات الشابة التي لم تطأ قدمها اول خطوات لها في الحياة العملية غير قادرة على ذلك بسبب الاوضاع المالية والظروف الاقتصادية الصعبة الراهنة .

إلا ان الصندوق وبايلائه اهتماما اكبر بفئة المخرجات التعليمية والمهنية إذ بلغت نسبة الخريجين الذين حصلوا على قروض من قبل صندوق التنمية والتشغيل ٦٧٪ من اجمالي القروض التي قام بمنحها الصندوق فانه يساهم بفتح الآفاق امام هؤلاء الخريجين ومشيرا إلى الخبرة والمشورة التي يقدمها الصندوق للخريجين بالتعاون مع مؤسسة التدريب المهني علما بوجود اتفاق ما بين صندوق التنمية ومؤسسة التدريب المهني لاستخدام مراكز المؤسسة المنتشرة في مختلف ارجاء المملكة كمكاتب للصندوق .

واشار الدكتور أبوعياش إلى تمويل الصندوق ٤٨ عيادة طبيب خلال الآونة الاخيرة مما ساعد كثيرا في الحد من تفاقم البطالة بين صفوف الأطباء وكذلك الحال بالنسبة للمهندسين الحديثي التخرج واصحاب المهن الحرفية الأخرى وقال اننا بدعمنا للخريجين استطعنا ان نخفض عبئا ثقيلا عن كاهل الدولة بسبب صفوف العاطلين عن العمل وآلاف الطلبة الذين ينتظرون دورهم للتعيين في دوائر الدولة والتي تضيق اصلا بموظفيها ولا قدرة لها على ايجاد وظائف لهذا الكم الهائل من المخرجات التعليمية في مختلف المجالات داعيا هذه الفئة على وجه التحديد إلى الاستفادة من القروض والبرامج التشغيلية التي يقدمها الصندوق والتي تستند بالدرجة الأولى على الكفاءة العلمية والجهد الذاتي .

وفي معرض رده حول طبيعة الإجراءات التي يتخذها الصندوق اعتبر مدير عام صندوق التنمية والشغيل الإجراءات بسيطة ومرنة نافيا وبشكل قاطع وجود اية تعقيدات ، غير انه اشار إلى تشدد الصندوق في مسألة الضوابط وذلك بغية التاكد من جدية المقترضين ازاء القروض التي سيحصلون عليها موضحا ان الضوابط تتمثل في تقديم الضمانات اللازمة وهي إما ضمان عقاري او تحويل راتب لموظف لدى مؤسسات شبه مستقلة يليها المعاينة والكشف عن المشروع والمتابعة الميدانية .

واعتبر الدكتور ابوعياش الضوابط على درجة عالية من الاهمية تبعا لإكتشاف العديد من حالات التحايل والتلاعب والتي بلغت نسبتها ٧٪ . وقال اننا لن نتهاون في استرداد القروض التي نمنحها للمواطنين ، كما ولن نسكت عن حالات التلاعب ومن يثبت لدينا انه اخذ قرضا لغايات اخرى غير تمويلية فاننا سنحيل الأمر إلى القضاء بعد فشل الحلول الودية .

وفيما يتعلق بالفائدة التي يتقاضاها الصندوق على القروض اوضح انها ٦,٥٪ وهي فائدة قليلة إذا ما قورنت بالفوائد التي تضعها البنوك التجارية ، اضافة إلى منهج المرابحة الإسلامية الذي يستند إليه الصندوق في تمويل المشروعات الإنتاجية وقال اننا بطريقة المرابحة قد تمكنا من الوصول إلى اناس طالما رفضوا التعامل مع البنوك التجارية لاخذ قروض بسبب الفائدة .

وجدير بالذكر ان صندوق التنمية والتشغيل كان قد تلقى خلال العام الحالي ١٨٥٠ طلبا تمويليا ، مول من بينها ٩٤٠ مشروعا اي ما نسبته ٥٠٪ من الطلبات التي قدمت له وهي نسبة مرتفعة .

ومن المتوقع ان يستانف الصندوق اعماله للعام القادم ٩٣ بقيامه بتمويل ٢٥٠٠ مشروعا بقيمة ١٣ مليون دينار لتعزيز دوره الاقتصادي والاجتماعي في رفد الاقتصاد الوطني ببواعث الإنتعاش من خلال انشاء المشاريع الإنتاجية الصغيرة التي تساهم في محاربة البطالة بخلق فرص عمل ومحاربة الفقر في تحسين المستوي المعيشي للفئات الفقيرة .

وتستند سياسة الصندوق على ايجاد نوع من التوازن بين المشاريع الصناعية الحرفية والزراعية بين جميع محافظات المملكة .

وتولي خطة عمل الصندوق لعام ٩٣ اهتماما خاصا بمحافظات الجنوب والبادية وتركز بشكل خاص على اقامة المشروعات الزراعية تبعا لافتقار تلك الأماكن لهذه المشروعات .

وتشكل نسبة القروض الزراعية من اجمالي القروض التي منحها الصندوق خلال العشرة اشهر الماضية ٤٩,٢٪ من اجمالي القروض إذ بلغ عددها ٣٨٨ مشروعا بقيمة مليون و٨٤٧ الفا و٦٥٠ دينارا قامت بإيجاد فرص عمل لـ ٦٦٢ مواطنا .

يليها المشاريع الصناعية بنسبة بلغت ٢٩٪ من اجمالي القروض حيث بلغ عدد القروض الممنوحة لتمويل المشاريع الصناعية ٢٢٩ مشروعا بقيمة مليون و٢٧٦ الفا و٢٩٠ دينارا وفرت ٨٥٩ فرصة عمل .

ثم قروض المشروعات الخدماتية التي بلغت نسبتها ١٤,٨٪ وبلغ عددها ١١٧ مشروعا بقيمة ٦٧٤ الفا و٨٥٠ دينارا ووفرت نحو ٢٧٤ فرصة عمل .

فالقروض الحرفية بنسبة ٤,٦٪ وبلغ عددها ٣٦ مشروعا بقيمة ١١٧ الفا و٥٥٠ دينارا وتوفير ٨٣ فرصة عمل .

واخيرا القروض السياحية بنسبة ٢,٤٪ حيث بلغ عددها ١٩ قرضا بقيمة ٨٨ الفا و٢٠٠ دينار وتوفير ٤٩ فرصة عمل .

نص مقترحات جمعية رجال الأعمال الأردنيين لتطوير المناطق الحرة اعتبارا من عام ١٩٩٣

المنطقة الحرة منطقة جمركية وليست حرة وهذه هي الاسباب

خسرنا فرصة المركز المالي ولا نريد ان نخسر فرصة المركز التجاري

الاسواق



■ أبدت جمعية رجال الأعمال الاردنيين عدة ملاحظات على تشريعات واداء المناطق الحرة في الاردن وتقدمت بعدد من الملاحظات وذلك في مذكرة صدرت عنها قبل وقت قصير من حلول عام ١٩٩٣ . وفيما يلي نص مذكرة الجمعية :

تعتبر المناطق الحرة ، بشكل عام ، احدى الاليات الاقتصادية والمتاحة لتحريك وتنشيط وتوطين الاستثمارات المحلية والخارجية . فعلاوة على تشجيعها للصناعات التصديرية المحلية فهي تمثل مناطق جذب للاستثمار الأجنبي لما تقدمه من حوافز جمركية وضريبية وايد عاملة رخيصة نسبيا .

ويتوقف نجاح المناطق الحرة على عدة عوامل اهمها ، قرب المنطقة الحرة من الاسواق العالمية الرئيسة ، توافر العمالة ذات التكلفة المنخفضة نسبيا ، والاستقرار السياسي وسيادة فلسفة التجارة الحرة التي تتسم بالانفتاح في مجال الاستثمار والتبادل التجاري واحترام المبادرة الفردية .

وقد حققت تجربة المناطق الحرة في كثير من مناطق العالم نجاحا كبيرا كما في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ وبنما التي اصبحت مناطق صناعات تصديرية هامة ، في حين تعثرت هذه المناطق في دول عديدة اخرى .

التجربة الاردنية

أ- تمتلك الاردن المقومات والعوامل اللازمة لنجاح المناطق الحرة ، فهو يقع في مركز متوسط بين عدة دول عربية ويتمتع بالاستقرار السياسي ولديه فائض كبير من القوى العاملة الماهرة والمدربة ويتبنى نظام الاقتصاد الحر ، وهذا ما عزز قناعة الحكومة بمزايا وفوائد اقامة منطقة حرة في الاردن والتي اقيمت في بداية الامر في ميناء العقبة لملاءمة هذا الميناء لنمط المناطق الحرة .

ب- وعلى الرغم من مرور ما يزيد عن عقد من الزمن على تاسيس المناطق الحرة في الاردن فإن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ضئيلة جدا ، حيث لم تزد ايراداتها حتى عام ١٩٩٢ ، عن ٤ ملايين دينار وهي ايضا مساهمة متواضعة في اجمالي الدخل من التجارة المحلية وبنسبة لا تتجاوز ١,٣٪ من ذلك الدخل ، كما ان عدد المستثمرين وعدد الايدي العاملة والصناعات المقامة في هذه المناطق ما زالت قليلة بكل المقاييس . اي ان النتائج اتت اقل بكثير من الاهداف المتوقعة .

ج- ومما لا شك فيه ان للتباطؤ في تطور المناطق الحرة بالاردن يعود جزء كبير منه الى ان المنطقة الحرة في الاردن تدار حسب الاسس المتعارف عليها دوليا ، وانما هي حقيقة منطقة جمركية للاسباب التالية :-

١- ترتبط المنطقة الحرة بمعالي وزير المالية / الجمارك فهو رئيس مجلس ادارة في مؤسسة المناطق الحرة ، اضافة الى عضو اخر من وزارة المالية / الجمارك . مما يجعلها وكانها جزء من مديرية الجمارك .

٢- ليس هناك اي تمثيل للقطاع الخاص في مجلس ادارة المؤسسة بالرغم من ان الاهداف التي من اجلها انشئت المناطق الحرة هي لخدمة الاقتصاد الوطني بتنمية المبادلات التجارية الدولية وتجارة الترانزيت والصناعة التصديرية ، وهذه العمليات جميعها تتم بواسطة القطاع الخاص .

٣- يتواجد رجال الجمرك داخل المنطقة الحرة الى جانب موظفي المنطقة ، وهذا التواجد ليس له مايبرره طالما ان البضائع والمصانع في المنطقة الحرة تعتبر وكانها خارج المملكة - اي كبلد المنشا - فالمفروض ان يكون المركز الجمركي خارج بوابة المنطقة الحرة ، وان لا تعامل المناطق الحرة كمناطق جمركية .

وقد تثير السلطات الجمركية تحفظا على ذلك وهو ان تواجدهم داخل المنطقة قد يمنع التهريب ، ولكن يرد على ذلك بان منع التهريب يمكن ان يتم بواسطة موظفي المؤسسة .

د- ان الاجراءات الجمركية في المناطق الحرة طويلة ومعقدة وتحتاج المعاملات المتعلقة بالانشطة التجارية والصناعية الى سلسلة طويلة من التوقيعات والاختام وعلى مرحلتين : احداهما ، من السلطات الجمركية ، والاخرى من مسؤولي المنطقة الحرة ، ولا يخفي ما لهذه البيروقراطية الادارية من اثر سيء على النشاط التجاري والصناعي والاستثماري داخل المنطقة .

هـ- ان المعوقات البيروقراطية لا تتمثل بطول الاجراءات وتعقيدها بل تتمثل ايضا بعدم تحديد قانون مؤسسة المناطق الحرة لصلاحياتها ومسؤولياتها بشكل واضح عند تضارب مصالحها او مصالح المستثمرين مع مصالح الجهات الاخرى المعنية مثل الجمارك ووزارة الصناعة والتجارة ، مما ترتب عليه عدم وجود استقلالية لها في اتخاذ القرار الذي يتفق واهداف الاستثمار ، اضف الى ذلك وجود بعض التناقض بين قانون الجمارك وقانون مؤسسة المناطق الحرة مما يؤثر تاثيرا مباشرا على حرية الاستثمار ومرونته وبخاصة . ويرجع ذلك الى الرغبة في زيادة الواردات الجمركية بغض النظر عما تسببه حدة الاجراءات الجمركية في بعض الاحيان من تاثيرات سلبية على المؤسسات الاقتصادية والاستثمارات البعيدة المدى بحيث تصبح طاردة للاستثمار .

ومما يذكر هنا ان التعقيدات والاجراءات الجمركية - وكما افاد كثير من المستثمرين في المنطقة الحرة ومخلصي المعاملات الجمركية ، قد ادت بشكل ملموس الى تحول كثير من مستوردي الدول المجاورة من الاردن الى دول اخرى كتركيا وقبرص. ولا بد من التذكير في هذا المجال بان البيروقراطية والروتين كانتا السبب في عدم تحول الاردن الى مركز مالي متقدم - في اعقاب انتقاله من بيروت منذ عام ١٩٧٠ ، ولكن دولا اخرى اغتنمت تلك الفرصة مثل البحرين وقبرص .

وما دمنا قد خسرنا الفرصة لنصبح مركزا ماليا متقدما فلا نريد ان نخسر ثانية الفرصة لنصبح مركزا تجاريا نشطا لاننا نمتلك المقومات اللازمة لذلك ، اضافة الى موقعنا المتوسط بين عدة دول عربية ، وموقعنا على طريق التجارة والترانزيت لدول غير عربية الى الدول العربية المجاورة .

و- ومما سيعقد ويزيد التضارب ان قانون ضريبة المبيعات قد اورد في احدى مواده ان اي تغير في البضاعة المخزنة في المنطقة الحرة بما نسبته ١٠٪ ، سيترتب عليه جزاءات تصل الى الحبس اضافة الى الغرامات ، وتصيب هذه العقوبات اشخاصا قد لا يكون لهم اي مشاركة في عملية النقل او التهريب ، وقد اعطى القانون لرجال الجمرك صفة الضابطة العدلية في المنطقة الحرة ويمنحهم نسبة مئوية من الغرامات .

وتجدر الاشارة الى ان مثل هذه الامور لم ترد في اية مادة من مواد قانون مؤسسة المناطق الحرة ولا في نظام الاستثمار في المناطق الحرة . وغني عن البيان ما لمثل هذه التناقضات وتداخل الصلاحيات بين اكثر من جهة في المنطقة الحرة من اثر سلبي ومعيق على الاقبال للاستثمار او التعامل من خلال المنطقة الحرة .

ز- ان تفعيل نشاط المنطقة الحرة في الاردن يوجب احداث تغييرات على التشريعات التي تحكم عملها وصلاحيات المسؤولين على النحو التالي : -

١- ان يصبح معالي وزير التجارة والصناعة رئيسا لمجلس ادارة مؤسسة المناطق الحرة ، وذلك لابعاد الصبغة والروح الجمركية عن عمل المنطقة الحرة .

٢- ادخال اعضاء عن القطاع الخاص في مجلس ادارة المؤسسة .

٣- اعطاء بعض العاملين في مؤسسة المناطق الحرة بقرار من وزير العدل صفة مأموري الضابطة العدلية في حدود اختصاصهم ، وان لا يجري التفتيش على المستودعات والمصانع الا باذن من النائب العام ، وذلك لضبط الامور وعدم تركها لمزاجية المفتش الجمركي ، او مفوض المؤسسة الحرة .

٤- تخفيف الدورة المستندية للمعاملات وتقصيرها ، سواء لدى موظفي المؤسسة او لدى دائرة الجمارك ، وذلك لتوفير الوقت والجهد للمراجع والمستورد والمصدر ، وما يتبع ذلك من توفير في التكلفة .

٥- ضرورة ازالة التشابك وتنازع الصلاحيات والاختصاصات فيما بين القوانين التي تتعلق باعمال المناطق الحرة وهي قانون المؤسسة وانظمتها وقانون الجمارك وقانون التجارة والصناعة وتشجيع الاستثمار وغيرها .

٦- اعطاء مؤسسة المناطق الحرة صلاحيات كافية وواسعة واتباع اسلوب الباب الواحد مع المستثمرين وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات للمؤسسة بشكل واضح وصريح عند تضارب مصالحها ومصالح المستثمرين مع مصالح الجهات الاخرى (الجمارك ووزارة الصناعة والتجارة) .

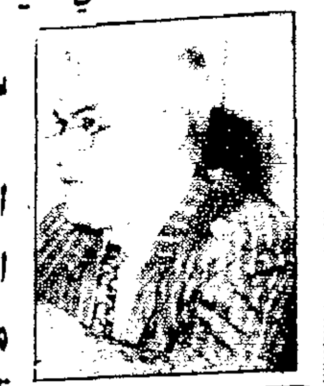
٧- ضرورة تخصيص رصيف للمؤسسة في ميناء العقبة وذلك لتقليل تكاليف المناولة والشحن والنقل .

واخيرا ان تطوير وتحسين عمل المناطق الحرة بكافة نواحيها سيجذب مزيدا من المستثمرين وبالتالي زيادة الايرادات من الرسوم والايجارات واجور العمال والنقل بشكل يفوق ما قد يتحقق من ايرادات جمركية .

مدير عام البنك في حديث عن المناخ الاستثماري

سمير مهدي :

البنك العقاري العربي يتوقع معدلات نمو اكثر تميزا لعام ٩٢



كتبت فردوس المصري

■ يعتقد مدير عام البنك العقاري العربي السيد سمير مهدي ان البنوك الاردنية عاشت خلال عام ٩٢ مناخات رحبة للنمو وان عام ٩٣ ينبئ عن تحقيق معدلات متقدمة في احجام النشاط، وبالنسبة للبنك العقاري العربي الذي حقق معدلات نمو قياسية عام ٩١ فإنه مرشح لمعدلات اكثر تميزا في عام ٩٢ ، فخلال هذه السنة حقق البنك العقاري العربي توسعات في حجم الفروع والاقتحامات في مجالات تمويل التجارة الخارجية والاعتمادات المستندية ونوعية الخدمة باستحداث ادارة للاستثمار والتمويل والخزينة .

ويؤكد السيد مهدي أن البنك العقاري العربي كركيزة مصرفية سوف لا يكون في معزل عن التفاعلات والمتغيرات المصرفية الاقليمية والدولية وسيكون اكثر فاعلية في الاشتراك مع البنوك الزميلة لتوظيف موارده في المشروعات التي من الممكن أن تفرزها المراحل القادمة .

وفيما يلي نص الحديث مع مدير عام البنك العقاري العربي السيد سمير مهدي .

● حققت البنوك الأردنية والعاملة على الساحة الأردنية مستويات انجاز متقدمة لعام ٩٢ مقارنة بالسنوات السابقة . ما هي نسبة النمو المتوقعة للبنك العقاري العربي لعام ٩٢ وما هي توقعاتكم لعام ٩٣ ؟

ـ تعاملت البنوك في نشاطاتها لعام ١٩٩٢ من منطلق ، وفي اطار ، اقتصاديات ما بعد الأزمات ، ونعني بذلك ان عام ١٩٩٢ كان العام المالي اللاحق لعام انتهاء ازمة حرب الخليج الثانية .. ولعل استقرار سعر صرف الدينار الأردني امام العملات الأخرى ، قد ساعد على استقرار الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة ، مما اوجد مناخا رحبا لمعدلات نمو في كافة الأنشطة المصرفية .. ورغم ان النصف الاول من عام ١٩٩٢ قد شهد تقييدا للسقوف الائتمانية للبنوك وفق محددات اوجبها البنك المركزي الأردني ، فإني اعتقد أن العام المالي ١٩٩٣ سوف ينبئ عن تحقيق كافة البنوك لمستهدفاتها سواء من حيث احجام النشاط او فوائض النشاط .. ولقد حقق البنك العقاري العربي معدلات نمو خلال عام ١٩٩١ لم يسبق له تحقيقها من قبل فقد كان :

* الثاني بين البنوك العاملة في الأردن في معدل نمو الموجودات .
* والثالث بين البنوك العاملة في الأردن في معدل نمو الودائع .
* والرابع بين البنوك العاملة في الأردن في معدل نسبة التسهيلات إلى اجمالي الودائع .
* والسادس بين البنوك العاملة في الأردن في معدل العائد على حقوق المساهمين قبل الضريبة .

ويتوقع للبنك العقاري العربي معدلات نمو اكثر امتيازا او تميزا لعام ١٩٩٢ .

● خضع للبنك العقاري العربي خلال العام الماضي (٩٢) لبرنامج تطوير وتحديث واسع في وسائل وجغرافية الخدمة المصرفية . ما هي أبرز ملامح التحديث والتطوير والتوسع التي استحدثها البنك ويخطط للمضي بها عام ٩٣ ؟

ـ لقد كانت للبنك خلال السنوات الأربع الماضية طفرات وخطوات رائدة .. فقد تضاعف حجم فروع البنك من ٩ فروع في عام ١٩٨٨ إلى ١٨ فرعا الآن . وعلاوة على ذلك فقد كان للبنك طفرات أخرى في اقتحامه لنشاطات لم تطرق من قبل . في مجالات تمويل التجارة الخارجية ، وفتح اعتمادات مستندية باحجام متعاظمة . فضلا عن تطوير نوعية الخدمة ، وتحديث كافة الفروع والبدء في مكننة العمليات المصرفية في البنك .

اما عن خطط التطوير ، فهي طموحة جدا ، وقد استطاع البنك ان يدخل نظام جديد وذلك باستحداث إدارة جديدة تحت اسم «إدارة الاستثمار والتمويل والخزينة» تقوم بخدمة العملاء على اعلى مستوى من التقنيات الحديثة في مجالات العملات الأجنبية ، ووفق تعليمات البنك المركزي الأردني . كما سيقوم البنك بتشغيل ثلاث وحدات بنك الي .A.T.M من خلال فروع تلاع العلي والشميساني وجبل الحسين ، لخدمة عملائه طوال اربع وعشرين ساعة ..

اما عن بطاقات الائتمان ، فإن البنك ماض في اجراءات ادخالها كبنك مصدر لبطاقة الفيزا ، استكمالا لشمولية خدمة العملاء .. واعتقد ان التحديث والتطوير الاهم والاشمل الذي سيشهده عام ١٩٩٣ هو في موظف البنك نفسه . فإن دراسات غاية في الجدية تجري الآن بادارات البنك المختصة وسوف تعود بكل النفع على موظفي البنك على كافة الاصعدة ، واستطيع ان اجزم بان موظف البنك العقاري العربي يعد حاليا من اكثر موظفي القطاع المصرفي نصيبا في مجال التدريب ، والمستهدف الاهم خلال عام ١٩٩٣ هو تطوير الموارد البشرية بالبنك Human Resources .

● يعتبر البنك العقاري العربي من أعرق المؤسسات المصرفية العربية التي عملت على مدى نصف قرن في الخدمة المصرفية ويتخصص يلبي الحاجات القومية . ما هي خطط البنك لمواكبة المتغيرات التي استجدت على المنطقة والعالم في ساحة العمل المصرفي والاستثماري ؟

ـ البنك العقاري العربي كمؤسسة عربية ذات تواجد عربي متمثل في المركز الرئيس وفروع بجمهورية مصر العربية والتي تعمل في النشاط العقاري ، ثم ثمانية عشر فرعا بالمملكة الأردنية الهاشمية تعمل في النشاط المصرفي ، وايضا خمسة فروع بالضفة الغربية وقطاع غزة ومغلقة مؤقتا بسبب ظروف المنطقة .

ومما لا شك فيه ان المتغيرات سواء بالعالم او المنطقة العربية ، سوف يتواكب القطاع المصرفي ويتفاعل معها ، وللبنك العقاري . وهو احد ركائز هذا القطاع . سوف لا يكون في معزل مطلقا عن هذه التفاعلات ، فالبنك الذي انشيء اساسا في عام ١٩٤٧ ليتفاعل مع الظروف السائدة انذاك ، لا شك انه متفاعل اصلا مع كل المتغيرات وهو بامكاناته الهائلة حاليا اقدر على مواكبة كافة المراحل ، واكثر فاعلية في الاشتراك مع البنوك الزميلة ، لتوظيف موارده في المشروعات التي من الممكن ان تعززها المراحل القادمة .

ولي الوقت الذي نتوقع فيه انفتاحا هائلا للمنطقة باسرها عند احلال السلام ، فإن القطاع المصرفي سوف يقع عليه عبء مساندة هذه المرحلة من ناحية توظيفات الموارد واستثماراتها .

مستثمر عربي يصف الأردن بـ "سويسرا الشرق ماليا" .. و "سنغافورة الشرق صناعيا"

رياض الخوام | الأردن أرض خصبة للإستثمار العربي والأجنبي وهو مؤهل لدور اقليمي كبير

كتب نايف المعاني

■ اكد الشيخ رياض الخوام احد المستثمرين العرب في الاردن ان المناخ الاستثماري في الاردن مناخ جيد وقادر على استقطاب الاستثمارات العربية والاجنبية وجذب رؤوس الأموال الكبيرة التي من شانها القيام بنهضة اقتصادية كبيرة تنعكس ايجابيا على الوضع الاقتصادي العام ليس في الأردن فحسب وإنما في الدول العربية المجاورة .

واضاف الشيخ الخوام في مقابلة مع "الاسواق" ان الجهات الاردنية المختصة وفرت كافة متطلبات الاستثمار من تشريعات حديثة متطورة تواكب النهضة الاقتصادية التي يشهدها الأردن والعالم وتوفير البنية الاساسية اللازمة لغايات الصناعة واقامة الاستثمارات الكبيرة وعلى تبني سياسة اقتصادية واضحة وصريحة تقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية والتنافس الحر والإيداع الفردي والمحافظة على الملكية الخاصة وعدم المساس بها تحت اي ظرف وفي اي حال .

واوضح الشيخ الخوام ان عوامل الازدهار الاقتصادي والمناخ الاستثماري الملائم السائد في الأردن تتمثل بعدة مظاهر ومرتكزات اساسية في مقدمتها الإستقرار السياسي والأمني الذي يتمتع به الأردن مما جعله واحة من الأمن والطمانينة في العالم الثالث توفر الأمان لرؤوس الاموال وللأفراد وللاستثمارات في مختلف الظروف والأحوال كما تحافظ على هذه الاستثمارات مهما كان مصدرها او منشاها بعيدا عن تعقيدات السياسة وتقلباتها .

واضاف الشيخ الخوام ان الاستقرار الذي يتمتع به الأردن قد مكنه من استقطاب الرساميل العربية والاجنبية كما ادى إلى نقل مختلف المراكز المالية والاقتصادية والخدمات المصرفية من لبنان إلى الاردن خلال الحرب اللبنانية الامر الذي جعل من هذا البلد «سويسرا الشرق» .

وبين الشيخ الخوام ان من اسباب المناخ الاستثماري الملائم في الأردن وجود الخامات بكثرة فيه وخاصة الخامات المستخدمة في الصناعة موضحا ان هذه الخامات تقسم إلى قسمين اولهما : المواد الخام المتوفرة في الأردن والمواد التحويلية التي تدخل في صلب صناعاتنا وخاصة الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والمنظفات وغيرها .

واشار الشيخ الخوام إلى ان اجهزة الرقابة النشيطة في الأردن تعمل على خدمة الصناعة ومراقبة جودتها والتاكد من مدى مطابقتها للمواصفات والمقاييس المعتمدة محليا وعالميا اضافة إلى الاجراءات التي تتخذها الجهات المختصة بين حين واخر بغية تشجيع الاستثمار والعمل على استقطاب الاستثمارات الصناعية والزراعية والسياحية ومشاريع الخدمات .

وقال الشيخ رياض الخوام : ان هناك حوافز عديدة توفرها الجهات المعنية بالاستثمار من بينها تسهيل الاجراءات المتعلقة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية حيث استحدثت الحكومة الأردنية جهة مختصة بالاستثمارات هي مديرية الاستثمار في وزارة الصناعة والتجارة . اضافة إلى الاجراءات التي تتخذها الحكومة بغية تشجيع الصادرات إلى الأسواق العربية والأجنبية واهمها ابرام الاتفاقات التجارية مع الدول الأخرى وتوقيع الصفقات المتكافئة واقامة المعارض الصناعية والتجارية في العواصم العربية والعالمية لترويج للصناعات الأردنية وتسويقها في تلك الدول .



● الشيخ رياض الخوام يتحدث للأسواق

وقال : إن الصناعة الأردنية تمتاز بجودتها وتقيدها بالمواصفات المعتمدة عالميا كما ان توفر الأيدي العاملة الفنية والمدربة وتراكم الخبرة الصناعية في الأردن قد مكن الصناعة الأردنية من غزو اسواق الدول الشقيقة والصديقة نظرا لجودة الصناعة الأردنية ومدى اتقانها من جهة وقدرتها على منافسة الصناعات الأجنبية من جهة اخرى .

واكد الشيخ الخوام ان المناخ الاستثماري في الأردن ملائم لجذب مختلف الاستثمارات وخاصة الصناعية الأمر الذي يؤهل الأردن ليكون مركزا صناعيا هاما في الشرق الأوسط على غرار سنغافورة وهونغ كونغ وتايوان التي تعد مراكز صناعية هامة . ومتطورة في الشرق الاقصى تنافس الصناعات الأوروبية واليابانية والأمريكية رغم صغر هذه الدولة وقلة مواردها .

واوضح ان الأردن مؤهل ليكون نواة لنهضة صناعية شاملة في الشرق الأوسط نظرا لتوفر الأيدي العاملة الماهرة والمدربة فنيا وارتفاع نسبة التعليم المهني والتدريب الفني فيه وتوفر المواد الخام وخاصة المواد اللازمة لغايات الصناعة وتدفق رؤوس الأموال العربية والأجنبية وانخفاض الأجور والرواتب في الأردن قياسا بالدول الصناعية الأخرى .

كما ان السياسة النقدية والمالية والمصرفية في الأردن وما تتسم به من مرونة وقدرة الدينار الأردني على المنافسة في الأسواق العربية والمالية اكسب الاستثمارات الأردنية والصادرات قوة تنافسية مع مثيلاتها الأجنبية مما جعل الطلب يزداد على السلع الصناعية والزراعية والخدمية في الأردن .

واشار الشيخ الخوام إلى ان تسارع النمو الاقتصادي في الاردن والقوة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الأردني مكنت الصناعات الأردنية من ارتياد أسواق جديدة غير تقليدية وخاصة الاسواق الروسية والأوروبية والليبية ، واسواق دول الشرق الاقصى التي تعتمد على الصادرات الأردنية وخاصة من الفوسفات والأسمدة والبتروكيماويات كما تعتمد الأسواق الأوروبية على الصناعات الزراعية الأردنية وخاصة الخضار والفواكه من في حين تعتمد اسواق الدول المستقلة «الاتحاد السوفيتي» سابقا على الصناعات الأردنية من الملابس والصناعات التعدينية والتحويلية علما بان بعض أسواق الدول المستقلة مفتوحة على مصراعيها للسلع الصناعية الأردنية وخاصة صناعة الملابس والاحذية والجلود .

وقال الشيخ الخوام أن الجهات الأردنية المختصة حرصا منها على دعم الاقتصاد الوطني وتنشيط فاعلياته وتفعيل مؤسساته وزيادة اسهامه في تحسين الانتاج وتذليل العقبات الاقتصادية التي تواجه الأردن عملت على تذليل كل العقبات التي تعترض علميات الاستيراد والتصدير عن طريق سن تشريعات جديدة تواكب التطور الاقتصادي المتسارع الذي يشهده العالم ، وتذلل العقبات التي تعترض زيادة الانتاج وفي مقدمتها الغاء الروتين وانجاز مختلف المعاملات الاقتصادية والتجارية بالسرعة القصوى وخير دليل على ذلك الاجراءات المتبعة في انشاء المشاريع الجديدة التي لا تستغرق سوى ساعات قليلة بعدما كانت تستغرق اياما وشهورا في السابق اضافة إلى تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية حيث يعامل المستثمر العربي معاملة خاصة لا تقل عن المعاملة التي يحظى بها المستثمر الأردني علاوة على الامتيازات التي تمنح للمستثمر العربي في الأردن والتي قد لا يمنح مثلها في اي دولة أخرى .

● الشيخ رياض الخوام

واختتم الشيخ رياض الخوام حديثه للاسواق بالقول أن المناخ الاستثماري في الأردن يعتبر فريدا من نوعه من حيث الحوافز والتسهيلات التي يوفرها للمستثمرين ومن حيث توفر خدمات البنية التحتيه من ماء وكهرباء وهواتف وطرق وشبكة الاتصالات الحديثة اضافة إلى تجربة المدن الصناعية في الأردن التي لا تتوفر في الكثير من دول العالم هذه التجربة التي توفر على المستثمرين الوقت والجهد والمال عن طريق توفير المصانع الجاهزة وبيعها او تاجيرها لهم او توفير قطع الأراضي المناسبة وبالمساحات المطلوبة لإقامة المنشات الصناعية عليها .

١٠ ملايين

لكن هذه الزيادة سوف تصرف على مرحلتين الأولى تشبه الراتب الثالث عشر حيث ينتظر أن تصرف الزيادة اعتبارا من شهر حزيران المقبل باثر رجعي يشمل الفترة من مطلع العام . اما المرحلة الثانية فهي انتظام الزيادة مع راتب كل شهر اعتبارا من تموز .

وستحول الامكانات الفنية دون تطبيق الزيادة من مطلع العام اذ ان تطبيقها هكذا يعني زيادة كبيرة في عجز الموازنة إذ لم يتجاوز العجز المقدر مبلغ ٤٧ مليون دينار وهو اقل عجز في تاريخ الموازنة الأردنية كما أن ذلك سيضر بالتزامات الحكومة تجاه برنامج التصحيح .

ويحساب بسيط يظهر من قرارالزيادة لو اتخذ من مطلع العام لقفز العجز إلى نحو ١٦٠ مليون دينار هي مجموع الزيادة التي سينالها الموظفون والمتقاعدون الذين يبلغ مجموعهم ما يزيد عن ٤٥٠ الف شخص ، ويبلغ مجموع ما سيتقاضونه من زيادة خلال العام المقبل نحو ١١٠ ملايين دينار .

غير أن الحكومة والبرلمان متفقان على ان الزيادة المتوقعة في الإيرادات المحلية من ضرائب ورسوم تفوق ارقام الموازنة بما لا يقل عن ١٠٠ مليون دينار وهي وحدها التي ستتكفل بزيادة رواتب الموظفين بصرف النظر عن المنح والمساعدات الخارجية المتوقعة .

مفلح عقل

ويعتقد الخبير المصرفي العربي السيد مفلح عقل ان السنوات الاربع السمان الاخيرة في عمر الجهاز المصرفي ساعدت على تجاوز بوادر ازمة مديونية كانت قد بدات في الظهور بمنتصف الثمانينات .

ويتوقع السيد عقل أن نمو الناتج المحلي الاجمالي لعام ٩٣ بحدود متوقعة بحوالي ١١,٥٪ باسعار السوق سيشكل طلبا جيدا على الائتمان ، كما يتوقع ان يصدر البنك المركزي مذكرة للبنوك المرخصة بخصوص اجراءات تصنيف الديون وتكوين المخصصات المناسبة لها في ضوء هذا التطبيق .

تتمات

ماذا تفعل

● في سوق العقار قد يصل الفائض مع أواسط عام ٩٣ إلى ما نسبته ٣ : ٢ (العرض مقابل الطلب) تاثيرات ذلك على معدلات الايجار والخلوات التجارية قد يستغرق وقتا

● سيضطر القطاع الخاص لان يبحث جديا عن مظلة مشتركة كبديل للقيادة الموحدة التي يفترض ان تجمع غرف التجارة والزراعة ، وفي عملية المخاض هذه قد تضطر بعض القيادات التقليدية للقطاع الخاص أن تتنحى وتترك المجال ، طوعا ، للجيل الثالث من الصناعيين والتجار والمستثمرين الذين بدات خلال ٩٢ تتشكل منهم تروستات جديدة قوية .

● رغم الضغوط الجمركية التي وقعت على قطاعي الكمبيوتر والإعلام في نهايات عام ٩٢ باستحداث رسوم على الكمبيوتر تصل في اجمالها إلى ٢١٪ وعلى ورق الصحف تصل إلى ٣٠٪ ، إلا ان هذين القطاعين مرشحان لتوسعات منهجية كبيرة في الاستثمار وبانماط جديدة خاصة في مناخ التعددية والقوانين الجديدة للاحزاب والمطبوعات .

● وفي غياب الرؤية الزراعية الاستراتيجية وتفاقم ازمة المياه وارتفاعات اسعارالمياه ، فإن قطاع الزراعة مرشح لأن يدخل دورة تقليص متوالية الحلقات .

وفي مجال الصناعة فإنه فيما عدا بعض الرواد ومجموعات الاعمال القادرة على التمويل الذاتي ، فإن التوسع الصناعي سيبقى رهين القيود الثقيلة على التمويل ، قيود الفائدة الاقراضية وقيود تداخل السياسات النقدية والمالية والاقتصادية وكذلك احجام البنوك التجارية عن المشاركة التنموية طويلة الامد .

● اما قطاع الخدمات الذي يعتبره بعض كبار محللي السوق على انه المستقبل الحقيقي للاقتصاد المحلي .. هذا القطاع يبقى هو الآخر رهين القيود التقليدية (الادارية والضريبية والتمويلية) التي تعيق المبادرات الريادية ، ولذلك اصبح واضحا لدى صناع السوق بانه لن يكون هناك من بديل إلا بتحويل الخدمات (اعلام ، وسياحة ، ومعلومات ، وطب علاجي .. الخ) إلى صناعة حديثة تجمع بين الرسملة العالية والبناء المؤسسي القادر على المنافسة وعلى اعطاء السوق الأردني قوته الحقيقية كمركز خدمات اقليمي للمرحلة القادمة .

أسواق المال والأسهم والسلع

الاسواق . الفاينتشال تايمز . وول ستريت جورنال . بيزنس ويك فورتشن

النشرة الرسمية لاسعار صرف العملات الاجنبية الرئيسية الصادرة عن البنك المركزي

العملة	شراء	بيع	العملة	شراء	بيع
الدولار الأمريكي	٠.٦٨٨٠	٠.٦٩٠٠	الين الياباني	٠.٠٠٥٤٤	٠.٠٠٥٧٢
الجنيه الاسترليني	١.٠٤٠٢	١.٠٤٥٤	الجلدر الهولندي	٠.٣٨٠٩	٠.٣٨٢٨
المارك الألماني	٠.٤٢٨٣	٠.٤٣٠٣	الكرونا السويدية	٠.٠٩٧١	٠.٠٩٧٦
الفرنك السويسري	٠.٤٧٤٣	٠.٤٧٦٧	الليرة الإيطالي*	٠.٠٠٤٨١	٠.٠٠٤٨٣
الفرنك الفرنسي	٠.١٢٥٧	٠.١٢٦٣	الفرنك البلجيكي	٠.٠٢٠٩٧	٠.٠٢١٠٧

اسعار صرف بعض العملات العربية

العملة	الدولار الاميركي	الجنيه الاسترليني	المارك الالماني	الين الياباني	الفرنك الفرنسي	الفرنك السويسري
الدينار الكويتي	,٣٠١٢	,٤٦١٧	٥,٢٨٣	٤١٠,٨	١٨,٠٣	٤,٧٧٥
الريال السعودي	٣,٧٥	٥,٧٤٨	,٤٢٤٤	٣٣	١,٤٤٨	,٣٨٣٦
درهم الامارات	٣,٦٧	٥,٦٢٦	,٤٣٣٦	٣٣,٧١	١,٤٨٠	,٣٩١٩
الدينار البحريني	,٣٧٧	,٥٧٧٩	٤,٢٢١	٣٢٨,٢	١٤,٤٠	٣,٨١٥
الريال العماني	,٣٨٤	,٥٨٨٦	٤,١٤٤	٣٢٢,٢	١٤,١٤	٣,٧٤٦
الريال القطري	٣,٦٤	٥,٥٨٠	,٤٣٧٧	٣٣,٩٩	١,٤٩٢	,٣٩٥١
الليرة اللبنانية	١٨٤٠	٢٨٢٠,٧	١١٥٦,١	١٤,٨٦	٣٣٨,٧	١٢٧٩,١
الجنيه المصري	٣,٢١	٤,٩٢١	,٤٩٥٧	٣٨,٥٥	١,٦٩٢	,٤٤٨١
الدينار العراقي	,٣١١٥	,٤٧٧٥	٥,١٠٩	٣٩٧,٢	١٧,٤٣	٤,٦١٧

* اسعار صرف الدولار و الجنية الاسترليني تشير الى قيمة كل منهما في مقابل العملة العربية المحددة . والعكس صحيح بالنسبة للعملات الاجنبية الاخرى.

اسعار صرف العملات الدولية الرئيسة

العملة	الدولار الاميركي	الجنيه الاسترليني	المارك الالماني	الين الياباني	الفرنك الفرنسي	الفرنك السويسري
الجنيه الاسترليني	,٦٥٣٣	–	,٤٠٩٨	,٠٠٥٢	,١٢٠٠	,٤٥٣٤
الدولار الاميركي	–	١,٥٣٣	,٦٢٨٣	,٠٠٨٠	,١٨٤٠	,٦٩٥١
الين الياباني	١٢٣,٧٥	١٨٩,٧	٧٧,٧٥	–	٢٢,٧٧	٨٦,٠٢
المارك الالماني	١,٥٩١٥	٢,٤٣٩	–	,٠١٢٨	,٢٩٢٩	١,١٠٦
الفرنك الفرنسي	٥,٤٣٢	٨,٣٢٨	٣,٤١٣	,٠٤٣٨	–	٣,٧٧٦
الفرنك السويسري	١,٤٣٨٥	٢,٢٠٥	,٩٠٣٨	,٠١١٦	,٢٦٤٧	–
الليرة الايطالية	١٤٢٤,٢	٢١٨٣,٤	٨٩٤,٩	١١,٥٠	٣٦٢,١	٩٩٠,٠٩

اسعار الفائدة الأوروبية على العملات الدولية الرئيسة

العملة	٧ ايام		شهر		ثلاثة اشهر		ستة اشهر		سنة	
	من	الى	من	الى	من	الى	من	الى	من	الى
الدولار الاميركي	٤	٤,١٢٥	٣,٣١٢	٣,٤٣٧	٣,٣٧٥	٣,٥٠	٣,٥٦٢	٣,٦٨٧	٣,٩٣٧	٤,٠٦٢
الجنيه الاسترليني	٦	٦,٢٥	٧	٧,١٢٥	٧,١٢٥	٧,٢٥	٦,٩٣٧	٧,٠٦٢	٦,٨١٢	٦,٩٣٧
الين الياباني	٣,٨٧٥	٤	٣,٨١٢	٣,٩٣٧	٣,٧٥	٣,٨٧٥	٣,٦٢٥	٣,٧٥	٣,٥٦٢	٣,٦٨٧
المارك الالماني	٩	٩,٢٥	٨,٨٧٥	٩	٨,٦٨٧	٨,٨١٢	٨,٢٥	٨,٣٧٥	٧,٦٨٧	٧,٨١٢
الفرنك الفرنسي	١٠	١١	١١	١١,٥٠	١١,١٢٥	١١,٦٢٥	١٠,٣٧٥	١١	٩,٦٢٥	٩,٨٧٥
الفرنك السويسري	٦,٨٧٥	٧,١٢٥	٦,٢٥	٦,٥٠	٦,٠٦٢	٦,١٨٧	٥,٨١٢	٥,٩٣٧	٥,٥٠	٥,٦٢٥
الليرة الايطالية	١١,٥٠	١٤	١٢,٧٥	١٣	١٢,٨٧٥	١٣,١٢٥	١٣	١٣,٢٥	١٢,٨٧٥	١٣,١٢٥

المعادن الثمينة (دولار - فضة)

المعدن	١٩٩٢ ١٢/٢٤	١٢/٢٣	١٢/٢٢	١٢/٢١	١٢/١٨	اعلى سعر	ادنى سعر
ذهب	٣٣٣	٣٣٣,٢٥	٣٣٣,٧٥	٣٣٤	٣٣٧,٢٥	٣٨٧,٧٥	٣٣٠,١٥
فضة	٣,٧١	٣,٧٠	٣,٧٤	٣,٧٥	٣,٧٧	٥,٣٨	٣,٤٥
بلاتين	٣٦٠,٦٠	٣٥٩,٥٠	٣٥٨,٧٥	٣٥٨,٥٠	٣٦٣,٥٠	٥٢٣	٣٣٥

المعادن بالطن

السعر / المعدن	١٩٩٢ (تسليم فوري)					تسليم ٣ اشهر				
	١٢/٢٤	١٢/٢٣	١٢/٢٢	١٢/٢١	١٢/١٨	١٢/٢٤	١٢/٢٣	١٢/٢٢	١٢/٢١	١٢/١٨
نحاس (جنيه)	١٤٦٢	١٤٦٣	١٤٥٥	١٤٢٤,٥	١٤٠٠	١٤٨٨,٥	١٤٨٧	١٤٨١,٥	١٤٥٠,٥	١٤٣٧
الومنيوم (دولار)	١٢٢٩,٥	١٢٢٧	١٢٣١	١٢٢٤,٥	١٢١٨,٥	١٢٥٤	١٢٥٠	١٢٥٥	١٢٤٨	١٢٤٢
زنك (دولار)	١٠٥٩	١٠٥٤	١٠٦٢,٥	١٠٥٨,٥	١٠٤٦	١٠٧٧	١٠٧٣,٥	١٠٨٥	١٠٧٨	١٠٦٦
نيكل (دولار)	٥٨٣٠	٥٨٢٥	٥٨٦٠	٥٧٣٥	٥٧٥٠	٥٩٠٤	٥٨٩٥	٥٩٤٠	٥٨١٥	٥٨٢٥

النفط (دولار - برميل)

الخام	١٩٩٢					اعلى مستوى ٩٢/٩٠		ادنى مستوى ٩٢/٩٠	
	١٢/٢٤	١٢/٢٣	١٢/٢٢	١٢/٢١	١٢/١٨	السعر	التاريخ	السعر	التاريخ
دبي	١٦,٦٥	١٦,٥٥	١٦,٤٥	١٦,٤٥	١٦,٤٥	٣٥,٦	٩٠/١٠/٩	١٣,٢٥	٩٠/٦/١١
مزيج برنت	١٨,٧٠	١٨,٩٠	١٨,٥٠	١٨,٥٥	١٨,٥٥	٤٠,٦٥	٩٠/١٠/١٠	١٥,٦٠	٩٠/٦/١٥
غرب تكساس	عطلة	١٩,٩٠	١٩,٨٥	١٩,٨٥	١٩,٨٥	٤٠,٧٥	٩٠/١٠/٩	١٦,١٥	٩٠/٧/٥

فائدة سندات الخزينة الاميركية*

	٣ سنوات	٥ سنوات	١٠ سنوات	٣٠ سنة
السعر	١٠٠,٠٦٢	٩٩,٨٧٥	٩٧,٩٠٦	١٠٣,٠٦٢
العائد	٥,٠٧٦	٦,٠١٥	٦,٦٥٤	٧,٣٥٩

* نيويورك ظهرا

السلع (بالطن)

السعر / السلعة	١٩٩٢ ١٢/٢٤	السابق	تسليم
سكر (جنيه)	١٧٩	١٨١	اذار
بن (دولار)	١٠٣٩	١٠٥٨	كانون-٢
كاكاو (جنيه)	٦٩٤	٦٨٥	اذار
قمح (جنيه)	١٣٦	١٣٥	كانون-٢

توقعات مستقبل التضخم في العالم

نسبة التغيير السنوي معدلة فصلياً

دول منطقة التعاون الاقتصادي والتنمية في اوروبا — ايطاليا — مجموع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية — الولايات المتحدة الاميركية — اليابان

النصف الاول ١٩٩٢ — النصف الثاني — النصف الاول ١٩٩٣ — النصف الثاني — النصف الاول ١٩٩٤ — النصف الثاني

مؤشر داو جونز

٣٤٠٠ — ٣٣٥٠ — ٣٣٠٠ — ٣٢٥٠ — ٣٢٠٠ — ٣١٥٠ — ٣١٠٠ — ٣٠٥٠ — ٣٠٠٠ — ٢٩٥٠ — ٢٩٠٠

٩١/٤/٢٥ — ١/٢٥ — ٩٢/١٢/٢٥

التحليل الاسبوعي لسوق عمان المالي

انخفاض حجم التداول والأسعار قبل نهاية العام

للمحرر المالي:

■ شهد سوق عمان المالي انخفاضا في حجم التداول الأسبوع الماضي مقارنة بالأسبوع الذي سبقه . حيث سجل حجم تداول يقارب ٢٠ مليون دينار مقارنة مع حجم تداول الأسبوع الذي سبقه والبالغ ٢٢.٨ مليون دينار اي بانخفاض نسبته ١٢.٣٪ ، اما عدد الأسهم المتداولة التي سجلت خلال الأسبوع الماضي فقد بلغ ٥.٩ مليون سهم نفذت من خلال ٦٤٢٠ عقدا ، وبلغ معدل التداول اليومي على مدار خمسة ايام تداول للأسبوع الماضي ٤ ملايين دينار تقريبا مقابل ٤.٦ مليون دينار خلال الأسبوع الذي سبقه .

واحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى على صعيد الحركة القطاعية حيث حقق ما مقداره ٩.٣٠٥.٣٥٨ مليون دينار وبسنبة ٥١.٤٪ من حجم التداول القطاعي فيما بلغ قطاع البنوك ٦ ملايين دينار وبنسبة ٣٣.١٪ تلاه قطاع الخدمات ٢.٤ مليون دينار وبنسبة ١٢٪ واخيرا قطاع التامين بمقدار ٠.٦ مليون دينار وبنسبة ٣.٤٪ .

اما الرقم القياسي لأسعار اغلاق الأسبوع الماضي فقد تراجع ليصل إلى١٩٣.٧ نقطة مقارنة مع ١٩٦.٢ نقطة لاغلاق الأسبوع الذي سبقه اي بانخفاض مقداره ٢.٥ نقطة اي ما نسبته ١.٣٪ وانخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في قطاع الصناعة ٤.٢ نقطة اي ما نسبته ١.٦٪ وقطاع الخدمات نقطة واحدة اي ما نسبته ٠.٨٪ وقطاع البنوك ٣.٥ نقطة اي ما نسبته ١.٧٪ وقطاع التامين ٢.١ نقطة اي ما نسبته ١٪ .

ومن ناحية العددية كانت الأسهم الهابطة القطاعين ٤٩ سهما فيما ارتفع سعر ٢٤ سهما وحافظت ٤ اسعار على ثبات اسعارها .

لقد كان الانخفاض في حجم التداول وفي اسعار الأسهم خلال الأسبوع الماضي ناتجا عن رغبة المستثمرين قبل اسبوع من نهاية السنة التخلص من الأسهم لتجميد الأرباح الراس مالية التي تحققت كي يمكن اظهارها ضمن حساب الأرباح والخسائر لهذه السنة ، وانعكس ذلك في زيادة العرض من الأسهم وما رافق ذلك من قلة الطلب الأمر الذي انعكس في انخفاض اسعار الأسهم قبل نهاية العام .

سوق عمان المالي خلال اسبوع [من ١٩٩٢/١٢/١٩ إلى ١٩٩٢/١٢/٢٧]

	قطاع البنوك	قطاع التامين	قطاع الخدمات	قطاع الصناعة	مجموع القطاعات	السوق الموازية	المجموع الكلي
عدد الأسهم المتداولة	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
حجم التداول بالدينار	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
عدد العقود	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	٦٤٢٠

WORLD BOURSES Renewed economic confidence lifted share prices in London by 2.7% over the week, to within a few points of the market's all-time high. Zurich hit a new high for 1992, with a gain of 2.6%. Tokyo rose 1.4%, and New York edged up 0.3%.

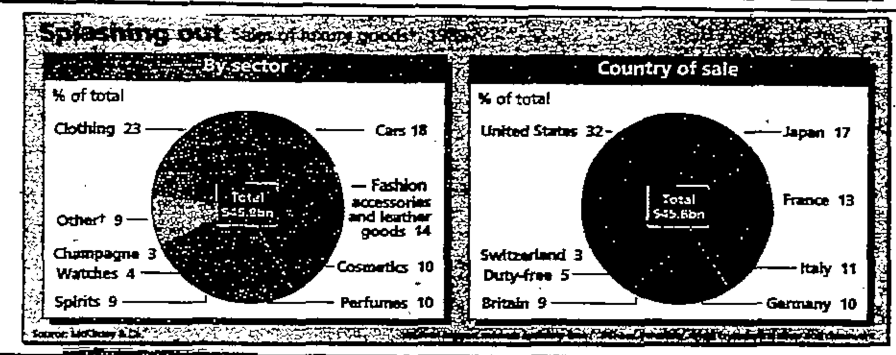
Stock price indices

	Dec 18th	1992 high	1992 low	% change on one week	one year	record high	Dec 31st 1991 in local currency	Dec 31st 1991 in $ terms
Australia	1515.7	1684.5	1357.2	+ 1.0	− 3.7	−34.3	− 8.2	−16.5
Belgium††	1116.9	1235.4	1046.1	nil	+ 4.1	− 9.6	+ 2.3	− 0.9
Canada	3320.4	3666.0	3195.4	+ 1.6	− 0.6	−19.3	− 5.5	−14.2
France	459.1	555.9	441.7	− 1.2	+ 0.4	−18.7	− 3.7	− 6.6
Germany	1492.0	1811.6	1420.3	+ 1.1	− 3.3	−24.2	− 5.4	− 8.4
Holland	195.6	215.5	189.7	− 0.7	+ 4.1	− 9.2	+ 2.2	− 0.9
Hong Kong	5192.7	6447.1	4301.8	− 1.2	+ 25.3	−19.5	+20.8	+21.5
Italy	425.7	551.6	354.9	+ 0.7	− 13.3	−53.1	−16.2	−31.5
Japan	17680.7	23801.2	14309.4	+ 1.4	− 18.8	−54.6	−23.1	−22.0
Singapore	1491.8	1545.9	1311.0	+ 3.1	+ 4.6	− 7.2	+ 0.1	− 0.5
South Africa	4280.1	4689.0	3936.0	− 0.8	+ 4.3	− 8.7	+ 2.6	−32.7†
Spain	215.7	266.5	179.5	+ 1.6	− 6.6	−34.4	−12.4	−23.9
Sweden	900.3	1014.5	639.0	+ 1.9	+ 3.0	−34.4	− 1.9	−21.5
Switzerland	2044.9	2044.9	1670.1	+ 2.6	+ 21.0	nil	+22.4	+17.7
UK	2789.7	2792.0	2281.0	+ 2.7	+ 18.3	− 0.1	+11.9	− 6.3
USA	3313.3	3413.2	3136.6	+ 0.3	+ 12.9	− 2.9	+ 4.6	+ 4.6
World‡	505.2	542.1	467.5	+ 1.9	+ 0.7	−11.5	− 5.3	− 5.3

‡ Morgan Stanley Capital International. † Converted at financial rate. †† New index.

MONEY AND INTEREST RATES Japan's broad money supply fell by 0.6% in the year to November. Over the same period Britain's broad money grew by 4.7% and Sweden's edged up by just 0.7%. Holland's broad-money growth slowed to 10.2% in the 12 months to October.

	money supply‡ % rise on year ago: narrow (M1)	broad		interest rates % p.a. (December 18th 1992) money market: overnight	3 months	commercial banks: prime lending	deposits 3 months	bond yields: gov't long-term	corporate	eurocurrency: deposits 3 months	bonds
Australia	+21.7	+ 6.6	Oct	5.80	5.75	10.00	5.75	8.95	9.88	5.88	na
Belgium	+ 2.2	+ 8.4	Jul	8.60	8.81	12.25	8.81	7.87	7.96	8.94	7.99
Canada	+ 8.6	+ 8.8	Nov	6.63	7.28	7.75	7.00	8.66	9.76	7.38	9.12
France	+ 1.6	+ 7.2	Oct	9.94	11.75	10.00	11.38	8.38	8.96	11.75	8.33
Germany	+ 8.4	+10.4	Oct	8.80	9.00	11.00	8.19	7.43	7.42	9.06	7.02
Holland	+12.8	+10.2	Oct	8.65	8.65	10.75	8.65	7.41	8.65	8.75	7.30
Italy	+ 5.4	+ 7.2	Oct	13.00	14.38	14.75	na	11.93	13.08	13.88	11.98
Japan	+ 2.5	− 0.6	Nov	3.81	3.78	4.50	3.53*	4.62	5.47	3.78	4.77
Spain	− 0.1	+ 0.1	Nov	14.88	15.16	14.00	8.00	12.54	13.52	14.92	13.19
Sweden	na	+ 0.7	Nov	11.00	10.10	13.00	11.30	9.14	11.41	11.00	9.47
Switzerland	+ 1.3	+ 3.0	Sep	6.50	6.38	7.88	5.88	5.47	6.07	6.19	5.20
UK	+ 3.0	+ 4.7	Nov	6.75	7.25	8.00	7.09	8.68	10.08	7.19	8.06
USA	+14.3	+ 0.6	Nov	2.69	3.64	6.00	3.39	7.43	8.15	3.50	6.63



الإقتصاد الأوروبي 93

الأرقام المعلنة عن اقتصادات دول المجموعة الأوروبية ودول اتحاد التجارة الحرة في أوروبا ، تشير أن العديد منها يعاني من الركود . ومع ذلك فإن هذه الدول تشكل سوقا مستقبلية هائلة تضم ٤٠٠ مليون مستهلك اعتبارا من مطلع عام ١٩٩٣ م .

BELGIUM

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	1.6	2.2
Unemployment %	9.7	9.6
Inflation %	3.1	3.0
Balance of trade Billions of dollars (incl. Luxembourg)	1.8	3.4
Public debt % of GDP		132.9
Population in millions		10.0
Cars per 1,000 pop.		388
TVs per 1,000 pop.		301

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	−0.4	2.0
Unemployment %	9.8	9.7
Inflation %	5.1	3.7
Balance of trade Billions of dollars	−19.7	−25.1
Public debt % of GDP		38.5
Population in millions		57.4
Cars per 1,000 pop.		383
TVs per 1,000 pop.		534

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	1.8	2.5
Unemployment %	10.7	10.2
Inflation %	2.3	2.2
Balance of trade Billions of dollars	5.5	5.8
Public debt % of GDP		61.6
Population in millions		5.2
Cars per 1,000 pop.		311
TVs per 1,000 pop.		386

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	2.0	2.3
Unemployment %	9.8	9.8
Inflation %	3.1	2.7
Balance of trade Billions of dollars	−0.7	0.4
Public debt % of GDP		48.5
Population in millions		57.1
Cars per 1,000 pop.		418
TVs per 1,000 pop.		332

NETHERLANDS

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	1.3	2.0
Unemployment %	6.5	6.9
Inflation %	3.1	3.3
Balance of trade Billions of dollars	14.4	16.2
Public debt % of GDP		79.9
Population in millions		15.1
Cars per 1,000 pop.		370
TVs per 1,000 pop.		327

PORTUGAL

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	2.6	3.1
Unemployment %	5.0	5.4
Inflation %	11.3	8.0
Balance of trade Billions of dollars	−8.2	−9.0
Public debt % of GDP		N.A.
Population in millions		9.9
Cars per 1,000 pop.		143
TVs per 1,000 pop.		157

SPAIN

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	2.4	2.6
Unemployment %	16.1	15.5
Inflation %	6.0	5.1
Balance of trade Billions of dollars	−33.8	−37.0
Public debt % of GDP		48.0
Population in millions		39.5
Cars per 1,000 pop.		295
TVs per 1,000 pop.		322

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	2.1	2.5
Unemployment %	4.0	4.2
Inflation %	4.2	3.8
Balance of trade Billions of dollars	−12.2	−12.8
Public debt % of GDP		52.6
Population in millions		7.8
Cars per 1,000 pop.		381
TVs per 1,000 pop.		323

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	−1.2	2.7
Unemployment %	11.3	10.9
Inflation %	2.7	3.0
Balance of trade Billions of dollars	4.7	6.4
Public debt % of GDP		27.7
Population in millions		5.0
Cars per 1,000 pop.		317
TVs per 1,000 pop.		372

GERMANY

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	1.2	1.7
Unemployment %	4.7	4.8
Inflation %	4.5	3.8
Balance of trade Billions of dollars	32.8	40.0
Public debt % of GDP		43.5
Population in millions		79.8
Cars per 1,000 pop.		481
TVs per 1,000 pop.		379

GREECE

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	1.4	2.1
Unemployment %	9.4	10.3
Inflation %	14.8	11.0
Balance of trade Billions of dollars	−10.9	−11.8
Public debt % of GDP		87.1
Population in millions		10.1
Cars per 1,000 pop.		166
TVs per 1,000 pop.		174

IRELAND

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	2.3	2.9
Unemployment %	16.9	16.6
Inflation %	3.5	3.2
Balance of trade Billions of dollars	4.0	4.4
Public debt % of GDP		108.8
Population in millions		3.5
Cars per 1,000 pop.		209
TVs per 1,000 pop.		216

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	1.3	1.7
Unemployment %	11.2	11.5
Inflation %	5.3	4.4
Balance of trade Billions of dollars	1.7	2.1
Public debt % of GDP		107.8
Population in millions		57.8
Cars per 1,000 pop.		424
TVs per 1,000 pop.		255

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	3.2	3.5
Unemployment %	1.4	1.3
Inflation %	3.8	3.2
Balance of trade Billions of dollars (see Belgium)		
Public debt % of GDP		N.A.
Population in millions		0.4
Cars per 1,000 pop.		506
TVs per 1,000 pop.		253

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	−2.6	0.5
Unemployment %	2.6	2.4
Inflation %	3.7	3.7
Balance of trade Billions of dollars	0.0	0.0
Public debt % of GDP		N.A.
Population in millions		0.3
Cars per 1,000 pop.		488
TVs per 1,000 pop.		306

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	2.0	2.2
Unemployment %	5.8	5.3
Inflation %	0.0	2.2
Balance of trade Billions of dollars	9.0	9.4
Public debt % of GDP		45.8
Population in millions		4.3
Cars per 1,000 pop.		381
TVs per 1,000 pop.		348

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	−0.4	0.7
Unemployment %	4.5	5.2
Inflation %	2.3	2.8
Balance of trade Billions of dollars	7.0	8.1
Public debt % of GDP		50.3
Population in millions		8.6
Cars per 1,000 pop.		419
TVs per 1,000 pop.		393

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	0.7	1.8
Unemployment %	2.5	2.5
Inflation %	4.5	3.5
Balance of trade Billions of dollars	−1.0	0.0
Public debt % of GDP		N.A.
Population in millions		6.8
Cars per 1,000 pop.		440
TVs per 1,000 pop.		411

	'92 est.	'93 proj.
GDP growth %	5.1	3.7
Unemployment %	11.8	12.2
Inflation %	59.0	51.8
Balance of trade Billions of dollars	−7.4	−7.7
Public debt % of GDP		N.A.
Population in millions		50.7
Cars per 1,000 pop.		32
TVs per 1,000 pop.		165

إذا استمر الحصار الإقتصادي مفروضا

نقيب الملاحة يرسم صورة قاتمة لميناء العقبة عام ١٩٩٣


توفيق قعوار

٣٤٠ مليون دينار خسائر قطاع النقل منذ بدء الحصار

كتبت سلام الشوا

■ اجمل نقيب وكلاء الملاحة البحرية في الأردن السيد توفيق قعوار خسائر الاقتصاد الأردني جراء الحظر المفروض على العراق وحصار ميناءالعقبة وبخاصة خسائر قطاع النقل بنحو ٣٤٠ مليون دينار اردني اي ما يعادل ٥٠٨ ملايين دولار امريكي وذلك منذ اندلاع ازمة الخليج وحتى نهاية العام الحالي .

ورسم السيد قعوار صورة قاتمة لمستقبل الاستثمار في القطاع الملاحي لعام ١٩٩٣ إذا ما استمر الحظر الاقتصادي المفروض على ميناءالعقبة مشيرا إلى الانخفاض الحاد الذي طرا على عدد البواخر القادمة إلى ميناءالعقبة والتوقف شبه التام لاعمال الترانزيت علما بانها تشكل ما نسبته ٧٠٪ من حركة الميناء وبخاصة للسوق العراقي الشقيق .

وقال في حديثه الذي لا ينقصه الصراحة .. علينا ان نواجه الحقيقة المؤلمة .. فالمستقبل قاتم مع وجود اربعة بواخر راسية في الميناء بشكل دائم والتراجع الكبير في عدد البواخر القادمة للميناء وتحول العراق إلى استيراد موارده الغذائية المسموح لها بالدخول من قبل مجلس الامن عن طريق الموانيء التركية وليس ميناءالعقبة .

وحدد نقيب وكلاءالملاحة ثلاثة خسائر رئيسة ومباشرة للدخل القومي وخسائر غير منظورة جراء الحصار الاقتصادي المفروض على ميناءالعقبة موزعة على النحوالتالي :

اولا : ٧٠ مليون دينارخسائر توقف حركة صادرات الترانزيت العراقية .

واوضح السيد قعوار انه ومنذ اندلاع أزمة الخليج وبسبب قرارات الحظر المفروضة على العراق قد توقفت حركة الصادرات العراقية عبر ميناءالعقبة بشكل تام الأمر الذي كبد قطاع النقل الاردني خسائر تقدر بـ ٧٠ مليون دينار حتى نهاية العام الحالي .

وكان مجموع صادرات الترانزيت عام ١٩٨٩ قد بلغ حوالي ١.١٥١.٠٠٠ طن وبمعدل شهري ٩٥.٠٩٠ وباحتساب هذه القيمة لمعرفة الخسائر بافتراض ان كل طن يولد دخلا قوميا قيمته ٢٥ دينارا (استنادا إلى دراسة قامت بها مؤسسة الموانيء) فإن معدل خسارة الدخل القومي وانعدام صادرات الترانزيت يبلغ ٢.٤٠٠.٠٠٠ دينار .

وتقدرالخسائر للخمسة اشهر الاخيرة في عام ١٩٩٠ بـ ١٢ مليون دينار و٢٨.٨ مليون دينار لعام ٩١ و٢٨.٨ مليون دينار لعام ٩٢ وبذلك يكون اجمالي خسائر حركةالترانزيت ٧٠ مليون دينار .

ثانيا : ٢٦٩ مليون دينار خسائر انخفاض حجم مستوردات الترانزيت موزعة على النحوالتالي :

- ٥٩.٣٧٥ مليون دينار خسائر عام ١٩٩٠ (الخمسة اشهر الاخيرة)
- ١١٥.٩٥٠ مليون دينارخسائر عام ١٩٩١
- ٩٣.٥ مليون دينار خسائر عام ١٩٩٢ .

واوضح السيد النقيب ان احتساب الخسائر قد تم على نفس اساس المعادلة السابقة المتضمنة أن كل طن يدخل إلى ميناء العقبة يولد دخلا قوميا بمعدل ٢٥ دينارا ولذلك فإن خسارة كل طن ينتج عنهما انخفاض في الدخل القومي بمعدل ٢٥ دينارا .

ثالثا : خسائر الأردن جراء استمرار تفتيش البواخر القادمة للعقبة .

اوضح السيد قعوار انه نتيجة لصدور تعليمات من قبل قوات التفتيش المتواجدة في مضائق تيران عند مدخل خليج العقبة حول المتطلبات الأساسية لهذه القوات من جميع السفن القادمة والمغادرة للعقبة والمتضمنة ضرورة ترك فراغات

> **الخسائر توزعت على توقف صادرات الترانزيت وتفتيش البواخر وانخفاض عدد الخطوط البرية القادمة للميناء**

او مساحات فارغة بين البضائع والحاويات المحملة على ظهر السفن القادمة والمغادرة للعقبة بشكل يسهل على افراد هذه القوات الوصول إلى جميع البضائع على ظهرالسفينة لتفتيشها وإلا فإنه بعكس ذلك لن يسمح للبواخر بالدخول إلى العقبة فقد تسبب ذلك بتكليف اصحاب هذه السفن بمصاريف وتكاليف اضافية نتيجة عدم الاستغلال الكامل لطاقة وسعة السفينة ، مما دفعهم لتحصيل رسوم اضافية من المستوردين الاردنيين على اجور الشحن لتعويض هذه التكاليف ، وقد بلغت هذه الرسوم ٥٠٠ دولار امريكي على الحاوية (٢٠) قدما و١٠٠٠ دولار امريكي على الحاوية ٤٠ قدما وذلك للحاويات القادمة من اوروبا وموانيء المتوسط ، بينما بلغت ٣٠٠ دولار امريكي للحاوية ٢٠ قدما و٦٠٠ دولار للحاوية ٤٠ قدما للحاويات القادمة من منطقة الشرق الاقصى وبنفس الوقت نصف هذه المبالغ على الحاويات المعباة بالصادرات الاردنية . وبلغت الخسائرعام ١٩٩١ حوالي ٢٣ مليون دولار ، وعام ١٩٩٢ حوالي ٢٥ مليون دولار

وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذه المبالغ عبارة عن خسائر مباشرة دفعها المستورد الاردني وتحملها بالنهاية المستهلك الأردني ، فضلا عن كونها تمثل استنزافا للعملات الصعبة .

تكاليف اعادة شحن البضائع للعقبة

كما اشار نقيب وكلاءالملاحة إلى تكاليف اعادة شحن البضائع للعقبة وتمثل هذه التكاليف مصاريف اجور الشحن التي دفعها المستورد عند اعادة شحن بضائعه (مستورداته) للعقبة بعد ان منعت قوات التفتيش الاخيرة المحملة عليها هذه البضائع من الدخول للعقبة في المرة الاولى مما يدفع اصحاب الباخرة او الخط البحري إلى الانصياع لتعليمات قوات التفتيش وتفريغ هذه البضائع في ميناء آخر غير العقبة عندها يجد التاجر اوالمستورد نفسه امام اعباء وتكاليف اضافية تتمثل في اعادة شحن هذه البضائع للعقبة مرة اخرى على ظهر باخرة اخرى باجور شحن جديدة واعباء اخرى اضافية تمثل جميعها خسائر لذلك المستورد يتم تحميلها فيما بعد إلى اسعار بيع هذه المستوردات بعد وصولها للعقبة ، حيث يتحمل المستهلك عندها هذه الخسائر الاضافية فضلا عن انها دفعت بالعملة الصعبة بالدرجة الأولى .

ويشار إلى بلوغ عدد البواخر التي تعرضت لمثل هذه الحالات ٨ بواخر لغاية نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، وبمعادلة حسابية بسيطة فإن ما تحمله المستوردون من خسائر اضافية نتيجة عمليات منع هذه البواخر واعادة شحن بضائعهم مرة اخرى للعقبة يصل لحوالي ٤ ملايين دولار امريكي .

رابعا : خسائر غير منظورة : ونوه السيد قعوار إلى تكبد الاقتصاد الاردني لخسائر غير منظورة وهي :

أ - الارتفاع الباهظ في اسعار تامين اجسام البواخر القادمة للعقبة خلال فترة حرب الخليج والتي تحملها كل من المستورد والمصدر الاردني .

ب - توقع ٢٥ من اصل ٤١ خطا بحريا كانت تخدم العقبة وتجارة الأردن ، مما تسبب في انخفاض المنافسة وبالتالي ارتفاع اجور الشحن البحري من وإلى العقبة بشكل ملحوظ اثر على القدرة التنافسية للصادرات الاردنية في الأسواق الخارجية .

جـ - تعطيل نشاط بعض الصناعات الاردنية نتيجة تاخر وصول المواد الخام بسبب عمليات تفتيش البواخر ومنعها من دخول العقبة فضلا عن قيام قوات التفتيش بمنع البواخر المحملة بمواد كيماوية تمثل مواد خام لصناعاتنا من دخول العقبة وذلك خلال العام الأول من ازمة الخليج .

د - تكبيد المستورد الاردني مصاريف بنكية اضافية نتيجة تاخير وصول بضائعهم لفترات طويلة بسبب التفتيش ومنع البواخر من الدخول للعقبة .

Total TONS discharged at AQABA Port during the First Eleven Months of the Years 1989 /1992

	1989			1992				
MONTH	JORDAN	TRANSIT	TOTAL	JORDAN	TRANSIT	TOTAL	DIFFERENCE	%
JANUARY	199107	511193	710300	301282	106829	408111	-302189	-43%
FEBRUARY	151025	485269	636294	216225	178168	394393	-241901	-38%
MARCH	91635	637827	729462	406953	259711	666664	-62798	-9%
APRIL	225128	493722	718850	262537	439071	701608	-17242	-2%
MAY	236282	628882	865164	247197	569962	817159	-48005	-6%
JUNE	120141	454812	574953	313100	161472	474572	-100381	-17%
JULY	186408	494792	681200	333615	27318	360933	-320267	-47%
AUGUST	224375	471249	695624	475508	36669	512177	-183447	-26%
SEPTEMBER	271797	420499	692296	340267	73805	414072	-278224	-40%
OCTOBER	279710	553577	833287	377250	29486	406736	-426551	-51%
NOVEMBER	256818	515572	772390	161243	43806	205049	-567341	-73%
TOTAL	2242426	5667394	7909820	3435177	1926297	5361474	-2548346	-32%

رئيس مجلس ادارة "بترا للملاحة" يتحدث عن معوقات الإستثمار

محدودية القدرة على التمويل الذاتي وتردد البنوك أهم معوقات الاستثمار في قطاع النقل البحري

أحمد عرموش

قانون تشجيع الإستثمار المعدل تراجع عن تشجيع الاستثمار في النقل البحري

كتب اكرم الخطيب

■ يرى السيد احمد عرموش - رئيس مجلس ادارة شركة بترا للملاحة والتجارة الدولية - أن ابرز معوقات الاستثمار في مجال النقل البحري في الأردن تتمثل في تردد البنوك الأجنبية في تمويل استثمارات شراء السفن على مختلف انواعها واغراضها في منطقة الشرق الأوسط ، كما أن التمويل الذاتي من طرق شركات الملاحة لا يؤدي الغرض الاستثماري المطلوب لمحدودية امكانات مثل هذا التمويل . واكد السيد عرموش على وجود عقبات قانونية تتمثل في الاجراءات المتبعة لدى شراء وتسجيل البواخر اضافة إلى العقبة والتي وضعها القانون المعدل لتشجيع الاستثمار والتي تتمثل باعتبار الاستثمارات في النقل البحري بانها مشاريع اقتصادية فقط علما بانها كانت في السابق تعتبر مشاريع اقتصادية مصدقة .

وفيما يلي الحوار الذي اجرته "الأسواق" مع رئيس مجلس ادارة شركة بترا للملاحة السيد احمد عرموش .

○ ما هي معوقات الاستثمار في مجال النقل البحري وآفاق الاستثمار المستقبلي في هذا المجال الاقتصادي الهام؟

- من المعروف أن الأردن يمتلك ميزة موقع استراتيجي يخدم تجارة الترانزيت العربية والاجنبية في منطقة الشرق الأوسط وان كان ما يمتلكه من شواطيء على البحر الاحمر لا يتجاوزطولها ٢٥ كم ومع ذلك فإن ميناء العقبة له خصوصية تجارة ترانزيت محلية واقليمية ودولية ولكن قطاع الملاحة يواجه مجموعة من العقبات . عقبات استثمارية . ولعل اهمها

اولا : العقبات في مجال التمويل الاستثماري «العقبات المالية» ، ومرجع ذلك عدم وجود تجربة وخبرة وتعامل سالبة لدى البنوك المحلية في تمويل قطاع استثمارات الملاحة البحرية حيث أن البنوك تتردد وربما بعضها يحجم عن تمويل الاستثمارات لشراء السفن على مختلف انواعها واغراضها ، علما بان البنوك الأجنبية لا تدخل عمليات تمويل من هذا القبيل في الشرق الأوسط .

وفي المقابل فإن الإعتماد على التمويل الذاتي لا يعطي مردودا استثماريا جيدا لصغر حجم التمويل الذاتي وبطء عملية التمويل وعليه فإنه لا يوجد شركات محلية تستثمر في مجال شراءالبواخر وتشغيلها سوى شركة الخطوط البحرية الوطنية الاردنية وهي شركة مساهمة عامة تساهم بها الدولة بنسبة كبيرة جدا .

ثانيا : العقبات القانونية : وتتمثل في الإجراءات المتبعة في عملية شراء وتسجيل البواخر حيث يتطلب ذلك ضرورة الحصول على رخصة استيراد لشراءالباخرة ودفع الرسوم المقررة لذلك اضافة إلى الرسوم الاضافية مع العلم ان البواخر معفاة من الرسوم الجمركية ولكن ومقارنة مع قوانين تسجيل البواخر في الموانيء الأخرى - بنما وليبيريا - على سبيل المثال فإن ما يحتاجه التسجيل هو فقط شهادة إثبات ملكية للباخرة وفاتورة الشراء ورسوم سنوية مخفضة جدا بما فيها الضرائب على الدخل مع ملاحظة ان قانون تشجيع الاستثمار الاردني قبل تعديله كان ينص على اعفاء الاستثمار في النقل البحري من الضرائب لمدة معينة باعتبارها مشاريع اقتصادية مصدقة «تتمتع بالاعفاء الضريبي بنص القانون» ، ولكن

> **"٧٥٪ من دخل ليبيريا من العملات الاجنبية يؤمنه نظام تسجيل البواخر"**

وبعد تعديل القانون الاخير الغيت الاستثمارات في النقل البحري كمشاريع اقتصادية مصدقة واعتبرت على انها مشاريع اقتصادية فقط تتمتع بالاعفاءات الجمركية على الموجودات الثابته .

وهنا يجب التنويه على أن الدخول المتاتية لدولة ليبريا من عملية تسجيل البواخر تبلغ ٧٥٪ من دخلها السنوي من العملات الأجنبية وكذلك بنما يشكل دخلها من العملات الاجنبية من عملية تسجيل البواخر نسبة عالية جدا من الدخل القومي . وعادة لا يقاس ايراد التسجيل على عدد البواخر وإنما على مقدار حمولات البواخر .

ثالثا : العقبات الادارية : ما يزال قطاع النقل البحري في الأردن لايستدعي اهتمام المعنيين في الدولة كقطاع اقتصادي له وزن استراتيجي على اعتبار أن المنطقة ترانزيت ولتشجيع هذا التوجه يجب أن يتم اعادة النظر في كافة الإجراءات الادارية المعمول بها وفي نفس الوقت الاهتمام بالدراسات البحرية سواءالعملية منها او في قطاع ادارةالنقل البحري واقتصادياته عمليا ومنهجيا واكاديميا علما بأن هناك عشرات من الطلبة الاردنيين الذين يقومون بدراسة العلوم البحرية خارج الأردن اضافة انه لا يوجد مختصون بكفاءات عالية في قطاع ادارة النقل البحري وإن وجد فانهم لا يتعدون عدد اصابع اليد الواحدة .




اما بالنسبة لإقامة الاستثمار في مجال النقل البحري في الأردن فإننا نرى في شركة بترا للملاحة ان مجالات الاستثمار في هذا المجال واسعة جدا وتشمل قطاعات مختلفة وليس بالضرورة أن يكون الاستثمار في حدود ميناءالعقبة بل وان تقدم الخدمات الملاحية في مجال ونطاق العالم العربي بل والعالم واملنا وطموحنا ان نرى اسطولا تجاريا بحريا اردنيا تجول بحار العالم لخدمة هذا القطاع من الاقتصاد الاردني .

فنحن في شركة بترا نقوم بخدمة قطاع النقل البحري ليس اقتصارا على ميناء العقبة ولكن نحاول أن نتعدى هذا النطاق إلى مجالات خدمة الملاحة على مستوى محلي واقليمي ودولي .

وعلى سبيل المثال قامت البواخر التي نقوم بادارتها على خدمة قوات الطواريء الدولية في كرواتيا وكذلك قمنا بالمساعدة في اعمال الاغاثة لدولة الصومال الشقيقة .

املنا ان نرى اسطولا اردنيا متميزا يقدم خدماته الملاحية في جميع موانيء العالم .

الجدير بالذكر ان شركة بترا للملاحة والتجارة الدولية تاسست عام ١٩٧٧ وذلك لمزاولة اعمال الوكالات الملاحية والنقل البحري ، وقد استطاعت الشركة وبقدرات ذاتية وخلال فترة زمنية قياسية من التطور وتقديم الخدمات الملاحية المتميزة من خلال منهاج عمل اداري ومالي وفني متطور أن تخدم قطاعي الملاحة والنقل البحري والبري وأن ترفد هذا القاطع بالكوادر المؤهلة اداريا وفنيا وماليا اضافة إلى الخدمات الأخرى في مجال النقل البحري .

شركة الفوسفات الأردنية تفتح عدة صمامات امان لضمان حصتها فى السوق العالمى

ثابت الطاهر : ٢٤٠ مليون دينار التقديرات الاولية لخطة الاستثمار القادمة

الاسواق

■ قال السيد ثابت الطاهر - المدير العام لشركة مناجم الفوسفات الأردنية - ان التقديرات الأولية للخطة الاستثمارية للسنوات الخمس المقبلة هي في حدود ٢٤٠ مليون دولار ، يفترض أن يخصص الجزء الاكبر منها لاستكمال برنامج استغلال مناجم الشيدية وتحديث المجمع الصناعي في العقبة وزيادة طاقته الانتاجية من الأسمدة والمنتجات الوسيطة ، اضافة لآليات التحديث والسيارات الناقلة والمعدات اللازمة للعمليات التعدينية .

واوضح في حديث لـ"الأسواق" عن خطط الشركة لعام ١٩٩٣ وللسنوات المقبلة ان التقديرات النهائية للاستثمارات ترتبط بالخطة الانتاجية للسنوات المقبلة ومراكز الإنتاج .

واشار إلى أن الشركة كانت قد حصلت على قروض اوالتزامات بقروض عربية ودولية ومحلية لتمويل عمليات استغلال منجم الشيدية اما باقي المتطلبات المالية فسيجري تمويلها من موارد الشركة الذاتية ومن خلال قروض طويلة الاجل حيثما أمكن .

ونوه السيد الطاهر إلى ان حصة شركة الفوسفات الاردنية من مجموع التجارة العالمية للفوسفات تشكل حوالي ١٤٪ مما يضعها في المرتبة الثالثة من حيث حجم الحصة في هذا السوق ، وتحدث عن الاستعدادات التي اتخذتها الشركة والتي ستدخل بها عام ١٩٩٣ للحفاظ على حصتها في السوق العالمي الذي شهد ويشهد تراجعا كبيرا في الطلب

اما بالنسبة لمساهمة الشركة التنموية والاجتماعية في المحافظات فقد اكد السيد ثابت الطاهر على الدور الريادي الذي تضطلع به في هذا المجال عن طريق تطوير وتنمية المجتمعات التي تتواجد فيها حيث بلغ مجموع ما اسهمت به خلال السنوات الأخيرة في هذه النشاطات حوالي ١١ مليون دينار تم انفاقها على بناءالمدارس وتجهيز مختبراتها واقامة مراكز للخدمات الصحية والإجتماعية والرياضية وغير ذلك ، وفيما يلي وقائع حوار "الاسواق" مع مدير عام شركة مناجم الفوسفات الاردنية :

○ يعيش سوق الفوسفات العالمي منذ اواخر الثمانينات ومطلع التسعينات متغيرات اساسية تتحكم في خريطة الأسعار والإنتاج وعملية الاستثمار بشكل عام .

أ - كيف استطاعت ادارة شركة الفوسفات أن تنجح في التعامل مع هذه المتغيرات بما يحفظ للاردن موقعه الرئيسي في هذه السوق العالمية؟

ب - وما هي حصة الأردن من سوق الفوسفات العالمي ؟

جـ - وما هي خطة عملكم الاستثمارية لعام ١٩٩٣ على الساحة الدولية ؟

- لقد حدثت بالفعل تغيرات اساسية منذ اواخر الثمانينات ومطلع التسعينات بالنسبة لعمليات انتاج وتسويق واسعار الفوسفات وعمليات الاستثمار المرتبطة بذلك بشكل عـام . ولعل من اهم تلك المتغيرات التي اثرت على العملية التسويقية التطورات السياسية التي وقعت في دول اوروبا الشرقية وانعكاسات ذلك على اوضاعها الاقتصادية ، واثر ذلك على تسويق الفوسفات في تلك الدول بسبب عدم مقدرتها على توفير العملة الصعبة التي تحتاجها لشراء المواد الخام . يضاف لما تقدم الاهتمام المتزايد بموضوع البيئة والحرص على الحد من الانعكاسات السلبية التي تؤثر على البيئة نتيجة لبعض صناعات الأسمدة ، ويمكن أن نضيف لذلك السياسات الجديدة التي قررت بعض الدول انتهاجها مؤخرا سواء بالنسبة لخفض دعم المنتجات الزراعية او اسعار الأسمدة وانعكاس ذلك على خفض استعمال الاسمدة في بعض تلك الدول أو اغلاق عدد من مصانع الاسمدة فيها ، او انتهاج سياسة انفتاح جديدة في إطار التخاصية التي أصبح من حق اصحاب مصانع الاسمدة بموجبها استيراد حاجاتهم من الفوسفات مباشرة ، بعد أن كانت عمليات الاستيراد هذه تتم من خلال مؤسسة حكومية مركزية - كما حدث في الهند - التي تعتبر اهم سوق للفوسفات الاردني . هذا من الناحية التسويقية اما من الناحية الانتاجية فقد اشتدت المنافسة في الآونة الاخيرة بين المنتجين بسبب انخفاض صادرات الفوسفات لدول اوروبا الشرقية والغربية بشكل عام مما جعل المنافسة تنحصر في اسواق محددة وبشكل خاص في سوق الهند واسواق جنوب شرق آسيا . وللدلالة على انخفاض صادرات الفوسفات العالمية تجدر الإشارة إلى ان هذه الصادرات انخفضت من حوالي ٤٦ مليون طن عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٣٢ مليون طن عام ١٩٩١ .

وكان لا بد لإدارة الشركة لمواجهة هذه المتغيرات والتعامل معها ان تتخذ عددا من الاجراءات يمكن ان اوجزها فيما يلي :

- تكثيف اتصالاتها المباشرة مع كافة العملاء وبناء جسور من علاقات الصداقة المتينة معهم والتاكيد لهم على حرصنا على مواصلة التعاون معهم في هذه الظروف الجديدة التي تمر بها تجارة الفوسفات العالمية ، وانتاج النوعيات التي تلائم حاجات مصانعهم مع السعي الدائم لتحسين هذه النوعيات وتقديم المشورة الفنية للعملاء حول خصائص الفوسفات الأردني واستعمالاته بالمقارنة بالفوسفات من المصادر الأخرى . وبما يتلاءم مع التطورات في تكنولوجيا صناعة الأسمدة .

- اللجوء إلى عمليات التجارة المقابلة لتسويق مادة الفوسفات الخام - سواء بالمواد الخام اللازمة للمجمع الصناعي في العقبة او باية مواد اخرى إما مباشرة أو عن طريق طرف ثالث .

- اتباع سياسة تسويقية مرنة وسياسة تسعيرية تنافسية في أسواق الفوسفات واعطاء تسهيلات مالية مناسبة لتمويل صادراتنا من الفوسفات لبعض الدول التي هي بحاجة لمثل هذه التسهيلات ومحاولة الاستفادة من شروط التحويل التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية لتمويل مشتريات بعض الدول الإسلامية التي تعاني من ظروف مالية صعبة .

- الاستفادة من العلاقات الجيدة التي تربط الأردن ببعض الدول المستوردة للفوسفات .

- التوجه نحو اقامة مشروعات مشتركة للأسمدة الفوسفاتية تضمن استهلاك كميات اضافية من الفوسفات الخام في مصانعها وانتاج كميات من الأسمدة يتم تسويقها في الدول المشاركة في هذه المشروعات المشتركة - كما حدث بالنسبة للمشروع المشترك مع احدى كبريات شركات الأسمدة الهندية ، ومجموعة من الشركات الكبرى في اليابان - وذلك انسجاما مع النهج الاستثماري الجديد للشركة .

- متابعة تنفيذ برنامج استغلال خامات الفوسفات في الشيدية حيث تتوفر خامات فوسفاتية من نوعية جيدة ، ويتميز المنجم بقربه من ميناء العقبة .

- السعي لإيجاد اسواق جديدة.

المرتبة الثالثة

اما بالنسبة لحصة الأردن في سوق الفوسفات العالمية ، فإن شركة الفوسفات الأردنية تأتي في المرتبة الثالثة ، وتشكل حصتها حوالي ١٤٪ من مجموع التجارة العالمية للفوسفات ، هذا وقد اعدت الشركة خطة استثمارية للسنوات الخمس المقبلة وتجري الآن مراجعة هذه الخطة ، وبالنسبة لعام ٩٣ تهدف هذه الخطة بشكل خاص لتحقيق ما يلي :

- متابعة عمليات استغلال خامات الفوسفات في منجم الشيدية .

- تطوير انتاج نوعيات جديدة من الفوسفات لتلبية متطلبات وحاجات بعض الأسواق العالمية

- تحديث المجمع الصناعي في العقبة بهدف زيادة طاقته الانتاجية من الأسمدة والمواد الوسيطة .

- السعي لتخفيض الكلفة الإنتاجية للفوسفات والاسمدة لدعم قدرتنا التنافسية .

- البدء بتنفيذ مصانع المشروعات المشتركة - مع الهند واليابان - والتوجه نحو دراسة اقامة مشروعات مشتركة اخرى مماثلة

> ■ ٢٥٥ مليون دينار مجموع الضرائب التي دفعتها الشركة خلال السنوات الاخيرة
> ■ ١١ مليون دينار ساهمت بها الفوسفات في تطوير وتنمية المجتمع
> ■ انخفاض كبير في الطلب العالمي على الفوسفات ونستحوذ على ١٤٪ من تجارة السوق العالمي
> ■ المشاريع المشتركة تعزز حصتنا في السوق ونتبع سياسة تسويقية مرنة
> ■ تطبيق نظام الحمولات المحورية يضعف من قدرة الشركة التنافسية وخطة مقترحة لمعالجة هذا الموضوع

- مواصلة عمليات التطوير والأبحاث في مركز الابحاث في الرصيفة .

- الاستفادة من فرص التدريب المتاحة على اعتبار ان هذا يعتبر استثمارا لتنمية قدرات القوي العاملة في الشركة .

○ تضطلع شركة الفوسفات بمسؤولية وحصة رئيسة في الناتج القومي الاجمالي وفي البرنامج التنموي الوطني ومواجهة أزمة البطالة ما هي تقديرات حجم الجهد الضريبي الذي تساهم به الفوسفات ، وقدرتها التشغيلية ، ومساهمتها التنموية - الإجتماعية في المحافظات ؟

- بلغت الضرائب المباشرة وغير المباشرة المدفوعة من الشركة في السنوات الأخيرة (بالمليون دينار) كما يلي :

..... الجدول .....

اما بالنسبة للقدرات التشغيلية للشركة فإن شركة الفوسفات تعتبر من اهم واكبر مصادر القوى العاملة في قطاع الصناعة الاردنية وخاصة القوى العاملة الفنية وذلك لتنوع مجال العمل الفني في تعدين وتصنيع الفوسفات والنشاطات المختلفة المرتبطة بذلك .

ويبلغ عدد العاملين في الشركة حوالي ٥٥٠٠ مستخدما يعملون في مواقع العمل المختلفة ، وغالبية هؤلاء من ابناء محافظات الجنوب والمناطق المحيطة بمواقع العمل إذ تبلغ نسبتهم حوالي ٧٠٪ من مجموع العاملين في الشركة . يضاف للمستخدمين العاملين في الشركة العاملون لدى شركات التعهدات المحلية وشركات المقاولين وقطاع النقل وسكة الحديد والموانىء وغيرها من المرافق التي لها علاقة مباشرة بشركة الفوسفات . وتشعر شركة الفوسفات انها من خلال توفير فرص العمل لهذه الأعداد الكبيرة من المستخدمين العاملين معها - بشكل مباشر وغير مباشر - فإنها تسهم بشكل فاعل في مواجهة ازمة البطالة ، إلا انني ارى لزاما عليّ أن اوضح هنا انه مع حرص الشركة على توفير فرص العمل لابناء هذا البلد بالقدر الذي تسمح به عملياتها فإنها حتى تستطيع مواجهة المنافسة المتزايدة في اسواق الفوسفات العالمية لا بد من أن تعمل على بذل كل جهد ممكن لخفض تكاليفها وبالتالي فهي لا تستطيع أن تستوعب اكثر من حاجاتها الفعلية من الأيدي العاملة ، هذا في الوقت الذي يوجد فيه فائض عن حاجتها في بعض قطاعات العمل .

اما بالنسبة لمساهمة الشركة التنموية والإجتماعية في المحافظات فإن الشركة تضطلع بدور ريادي في هذا المجال عن طريق تطوير وتنمية المجتمعات التي تتواجد فيها مراكز عملها وقد بلغ مجموع ما اسهمت به الشركة خلال السنوات الأخيرة في هذه النشاطات حوالي احد عشر مليون دينار - ، تم انفاقها على بناء المدارس وتجهيزات مختبراتها واقامة مراكز للخدمات الصحية والاجتماعية والرياضية كما أن الشركة اسهمت في نفقات ايصال التيار الكهربائي لبعض المناطق في محافظات الجنوب ، هذا اضافة لالتزامها بمواصلة الإسهام في تنمية المجتمع في المحافظات المختلفة من خلال صندوق الملكة علياء ، ومن خلال دعم المشروعات الخيرية والإجتماعية المختلفة .

○ التوسعات الاستثمارية للفوسفات في مجالات التقنية والشحن والمشاريع تحتاج إلى رسملة كبيرة . هل سيجري تلبية هذه الحاجات بالاقتراض أو للمشاريع المشتركة ؟

- لقد اعدت ادارة الشركة خطة استثمارية للسنوات الخمس المقبلة ، وهذه الخطة هي الآن موضع درس من قبل مجلس ادارة الشركة ، وترتبط الخطة الانتاجية للسنوات الخمس المقبلة بتقديرات مبيعات الفوسفات واستهلاكه محليا سواء في المجمع الصناعي في العقبة او في المشروعات المشتركة وما تتطلبه هذه الخطة من مستلزمات مالية وبشرية وما يرتبط بها من نشاطات مختلفة .

والتقديرات الأولية للخطة الاستثمارية للسنوات الخمس المقبلة هي في حدود ٢٤٠ مليون دينار من المفروض أن يخصص الجزء الاكبر منها لاستكمال برنامج استغلال منجم الشيدية وتحديث المجمع الصناعي في العقبة وزيادة طاقته الانتاجية من الأسمدة والمنتجات الوسيطة اضافة لآليات التعدين والسيارات الناقلة والمعدات اللازمة للعمليات التعدينية . وترتبط التقديرات النهائية للاستثمارات بشكل خاص بالخطة الانتاجية للسنوات المقبلة ومراكز الإنتاج .

وكانت الشركة قد حصلت على قروض او التزامات بقروض عربية ودولية ومحلية لتمويل عمليات استغلال منجم الشيدية ، اما باقي المتطلبات المالية فسيجري تمويلها من موارد الشركة الذاتية ومن خلال الاقتراض - بقروض طويلة الاجل حيثما أمكن .

○ قضية الحمولات المحورية وموضوع النقل الداخلي ومشكلاته بالنسبة للفوسفات . كيف ترون حلولها النهائية ؟

- من الضروري التاكد قبل كل شيء من توفير طاقة النقل اللازمة لتامين نقل كميات الفوسفات إلى ميناءالعقبة - للتصدير - وإلى المجمع الصناعي - للتصنيع - ولمصانع المشروعات المشتركة .

ورغم حرص الشركة على استغلال الطاقة الكاملة لسكة الحديد إلا ان هذه الطاقة لا تفي بكامل متطلبات النقل ولهذا تظل الحاجة للاستعانة بالسيارات الشاحنة الناقلة للفوسفات قائمة . ومع الأخذ بعين الاعتبار اسطول النقل المتوفر حاليا في المملكة والعائد في معظمه للقطاع الخاص ، ومواصفات هذا الاسطول من حيث الحمولة والسعة ، والشاحنات التي قررت الشركة مؤخرا شراءها ، فستظل الشركة تواجه صعوبات في هذا المجال خصوصا في حالة تطبيق نظام الحمولات المحورية رقم ٣٦ لسنة ١٩٨٣ بشكل كامل اعتبارا من ٩٤/١/١ .

هذا وتدفع الشركة حاليا غرامة بمعدل ٢.٥ دينارا عن كل طن يحمل زيادة عن الحمولة المقررة بموجب هذا النظام - وقد بلغ مجموع ما دفعته الشركة مقابل ذلك عام ١٩٩١ مبلغ ١.٣٢٠,٥٠٨ دينارا ، وينتظر أن يصل المبلغ الذي ستدفعه الشركة خلال عام ١٩٩٢ إلى حوالي ٢.٢ مليون دينار .

ولا شك ان تحميل الشركة اية نفقات اضافية في هذا المجال سواء على شكل غرامات ام على شكل زيادة في اجور النقل من شانه ان يضعف من قدرة الشركة التنافسية يضاف إلى ما تقدم انه في حالة تطبيق نظام الحمولات المحورية سيؤدي إلى زيادة عدد الشاحنات وحدوث اختناقات بسبب هذه الزيادة لصعوبة استقبال وتفريغ هذا العدد الكبير من السيارات الشاحنة في الميناء .

ونرى أن الحل المناسب لمعالجة هذا الموضوع يمكن أن يكون من خلال :

- استثناء السيارات الناقلة للفوسفات من نظام الحمولات المحورية .

- تخصيص مسرب واحد من الطريق المتجهة للعقبة وتقويته لتحمل حمولة شاحنات الفوسفات .

- انشاء طريق خرسانية مقاومة للحمولات الكبيرة بين منجم الشيدية والعقبة عن طريق الديسه ورم

- الاسراع بربط منجم الشيدية بخط سكة الحديد الموصل للعقبة .

- زيادة طاقة استيعاب المستودعات في العقبة .

○ الفوسفات هو عمليا «النفط الأردني» ومع ذلك تتصرف الشركة بتحفظ شديد Low Profile . ما هي الفلسفة الادارية والاستثمارية والإعلامية التي تتحكم بالصورة العامة Image لشركة الفوسفات ؟

- إن فلسفة ادارة الشركة الحالية في هذا المجال تركز على العمل بجد وصمت ، بعيدا عن الدعاية والاعلان والإعلام والتركيز في الحديث عن الإنجازات التي تحققها الشركة والتي تاتي ثمرة للجهود المخلصة التي يبذلها جميع العاملين في الشركة في مواقع العمل المختلفة ، وتتطلب طبيعة اعمال الشركة في الغالب عدم اعطاء تفصيلات عن نتائج بعض الاتصالات والمباحثات التي تجريها ادارة الشركة بالنسبة لطبيعة تلك الاتصالات والمباحثات وانعكاساتها على وضع السوق العالمي .

وادارة الشركة وهي تعي مسؤولياتها تجاه اردننا العزيز ، تؤكد انها لا تبخل ولن تبخل على وسائل الإعلام بالمفيد النافع من الأخبار والمعلومات عن نشاطاتها بشكل موضوعي كلما وجدت ذلك ضروريا ومفيدا ، وهي تقدر بوسائل الاعلام المختلفة كل التقدير اهتمامها بنشاطات الشركة ورسالتها لخدمة الاقتصاد الوطني وتفهمها لفلسفة ادارة الشركة في هذا المجال .

وفي الوقت الذي لا يفوتني ان انوه فيه بكل اعتزاز بالجهد المخلص والإنتماء الصادق للعاملين في هذه الشركة ، اود ان اؤكد اننا ستواصل المسيرة بكل ما اوتينا من جهد مخلص لمواصلة رعاية هذه المؤسسة - التي هي احدى دعائم اقتصاد اردننا الغالي - لنسهم في تحقيق المزيد من الخير والازدهار لبلدنا بقيادة مليكنا المفدى جلالة الملك الحسين المعظم حفظه الله ورعاه .



	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	المجموع
ضريبة دخل	٩	٥٤.٧	١٨.٥	١٦.٤	٩٨.٦
رسوم ميناء	٥.٢	٥.٧	٩.١	٨.٩	٢٨.٩
ارباح الدولة	٣.٥	٤.٦	٣.٥	٣.٥	١٥.١
رسوم تعدين	–	١٢.٤	٢٨.٧	٢٢	٦٣.١
رسوم متفرقة لخرى	١٠.٤	١٠	١١.٨	١٧.٣	٤٩.٥
المجموع	٢٨.١	٨٧.٤	٧١.٦	٦٨.١	٢٥٥.٢

صممها المكتب الدولي للاستشارات الادارية والماليه

ثلاثة أنظمة حاسوبية لرصد وتحليل سوق عمان المالي واداء الشركات المساهمة

لمحرر الكمبيوتر

■ نجح فنيو المكتب الدولي للاستشارات الادارية والماليه (IBAFC) بتقديم ثلاثة انظمة حاسوبية جديدة مصممة خصيصاً للمؤسسات والشركات والافراد المهتمين بالاستثمار في سوق عمان المالي أو الراغبين بالمعرفة والتحليل المالي للشركات المساهمة

أنظمة الاسهم الاردنيه ٩٢ - ٩٣ . هذه تهدف الى سد احتياجات المستثمرين في سوق عمان المالي بطرق ميسرة ، حيث تمكن هذه النظم من متابعة عمليات الشراء والبيع ، ومراقبة تحركات سوق عمان المالي صعوداً او هبوطاً ، ثم اتخاذ القرارات المناسبة سواء في البيع او الشراء ومتابعة تذبذب الاسعار اليوميه للشركات والعمل على تقييم الاستثمارات بصورة يوميه دائمة .

وتتميز هذه الانظمة كما يقول المختصون في برمجيتها ، بانها تعتمد توفير الراحة النفسية للمستخدم من حيث سهولة ومرونة وشمولية التعامل مع الانظمة ولفترة طويلة بدون ملل ، حيث لا توجد ضرورة للحفظ او التذكر منعا للبس والتداخل . اما بالنسبة للطباعة فقد تم تبسيطها واعطاء المستخدم طريقتين للطباعة إما مباشرة قبل ان تتم رؤية التقرير على الشاشة او بعد عرض التقرير على الشاشة ومن ثم الطباعة .. وكلا الاسلوبين يتم بالضغط على مفتاح واحد فقط . اما مرونة وشمولية استخدام هذا النظام فهي امكانية استخدام البرنامج على أي جهاز (اي بي ام . اي تي) او اي جهاز آخر متوافق معه او استخدامه في نظام شركة -NET WORK

وبالامكان إدخال مائتي شركة مساهمة في كل قطاع من قطاعات الاستثمار الاربعة (بنوك ، صناعة ، تامين ، خدمات) بما يعادل ٨٠٠ شركة مساهمة . كما يتم الان تطوير انظمة مختلفة تتعلق بجميع المعلومات والمؤشرات الماليه ، المتعارف عليها ولجميع الشركات الاردنيه المساهمة العامة .

أما الأنظمة الثلاثة التي يقدمها المكتب الدولي للاستشارات الادارة والماليه فهي:

١ - نظام الاسهم الاردني ٩٢ الاصدار الاول . وهو متوفر باللغة العربيه وبسعر ٨٠٠ دينار .

٢ - نظام الاسهم الاردني ٩٢ باللغة الانجليزية حيث يصل سعره الى الف دينار .

٣ - نظام الاسهم الاردني ودليل الشركات الاصدار الاول (٩٣) باللغة العربيه حيث يتوقع ان ينجز مع نهاية العام القادم .

نقيب تجار المواد الغذائية يدعو الى تحرير اسعار المواد الغذائية

تحديد الأسعار يحرم التجار الأردنيين من تذبذبات الأسعار العالمية

● ايليا نقل

الدعوة لزيادة استثمارات القطاع التمويني عام ٩٣ مع تحرير التجارة

■ دعا السيد ايليا نقل - نقيب تجار المواد الغذائية - الجهات المعنية في البلاد ووزارة التموين إلى اعادة النظر في مسالة تحرير الأسعار على بعض السلع مؤكدا على اهمية تحرير السلع واعتماد مبدا المنافسة الحرة التي تنعكس بشكل ايجابي على اسعار السلع بما فيه صالح المستهلك .

وقال في حديث لـ"الأسواق" ان قيام وزارة التموين بتحديد اسعار تسع سلع اساسية قد حرم تجارالمواد الغذائية خلال العام ٩٢ من الاستفادة من تذبذبات الأسعار العالمية .

وعزا اسباب ذلك إلى انخفاض هامش الربح بسبب تحديد الأسعار وارتفاع الكلفة بسبب مصاريف التخزين والفوائد إذا ما اراد التاجر القيام باستيراد كميات كبيرة من اي سلعة غذائية لدى انخفاض اسعارها عالميا .

واشار في معرض تقييمه لاستثمارات تجارالمواد الغذائية لعام ٩٢ إلى تجميد الاستيراد للعديد من السلع الأجنبية التي كان السوق الاردني يستوردها في الاعوام السابقة وذلك تبعا لمطالبة الوزارة التجار بتحديد الأسعار لمدة ستة اشهر . إلا انه وفي ضوء تذبذات اسواق المال العالمية وانخفاض اسعار الدولار وارتفاع اسعار العملات الأوروبية في المقابل لم يتمكن التجار الاردنيون من استيراد العديد من المواد الغذائية بسبب ارتفاع فروقات العملة إلى ما نسبته ١٥٪ في الوقت الذي لا يتجاوز فيه هامش الربح نسبة الـ ٥٪ .

واضاف ان مسالة تحديد الأسعار لستة اشهر قد فوّت الفرصة على معظم تجارالمواد الغذائية لاستيراد العديد من السلع الغذائية التي كان يصدرها في السابق للسوق العراقي الشقيق علما بان هذه السلع مدرجة ضمن المواد التي يسمح مجلس الأمن بتصديرها إلى القطر العراقي الشقيق .

واعرب السيد نقل عن امله بان يشهد عام ٩٣ ازالة العوائق امام الاستثمار في قطاع المواد الغذائية وذلك بان تتوقف وزارة التموين عن مسالة تحديد الأسعار وفتح الباب امام المنافسة الحرة التي كان يعيشها السوق الاردني منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٨٨ حين حدثت ازمة انهيار الدينار الاردني وعلى اثرها تم تحديد الأسعار تخوفا من ارتفاعها .

وقال ان المنافسة الحرة هي التي تضمن التجارة الحقيقية والمنافسةالتي تكون على اسس تجارية واقتصادية بحتة وشريفة في الوقت ذاته وتنعكس بالضرورة لصالح المستهلك .

وكانت وزارة التموين بالترتيب مع نقابة تجارالمواد الغذائية قد قامت عام ١٩٨٨ باتخاذ قرار يقضي بعدم رفع الأسعار لمدة معينة تحول فيما بعد إلى تحديد اسعار بعض السلع ومن ثم في هوامش الربح .

ويشار إلى قيام وزارة التموين حاليا بتحديد اسعار تسع سلع اساسية وهي : الاجبان والزيوت النباتية والمرتديلا واللحوم المعلبة والمجمدة والسردين والاسماك المعلبة والمجمدة والشاي بانواعه والحلاوة اللبنانية والتونا .

العرب للتأمين تأمل بإجراءات عملية لتطوير القانون الالزامى حماية للمواطن وانضماما لشركات التأمين

داوود الكرد : وزارة الصناعة تجاوزت صلاحياتها بفرض نظام التأمين الإلزامي

كتب علي اسعد

■ مع بداية ظهور التقدم الصناعي في العالم ظهرت الحاجة لدى المجتمعات والشركات والمصانع للعملية التامينية بكافة اشكالها وانواعها متطورة عبرالزمن، ومع التطور الاقتصادي والإجتماعي الاردني انعكست حاجة المجتمع الاردني للعمليات التامينية .

"الأسواق" من جانبها التقت السيد داود الكرد - المدير العام لشركة العرب للتامين - لإلقاء الضوء على هذه العملية وافاقها في الأردن وما تخطط له الشركة مسقبلا .

فحول الكلفة التي تتحملها شركات التامين جراء شروط تامين السيارات ضد الغير والمقترحات التي تود الشركة ان تراها وقد تقنت عام ١٩٩٣ . اشار السيد الكرد ان وزارة الصناعة والتجارة تدخلت ووضعت حدود للمسؤولية بواسطة نظام التامين الالزامي الذي هو ٥٠ الف دينار للحادث الواحد و١٠٠ الف دينار للحادث الواحد ونتيجة للاضرارالجسمانية بحيث يكون التزام الشركة ٥٠٠٠ دينار في حالة العجز اوالوفاة للفرد الواحد و٢٠٠٠ دينار للفرد الواحد الناتج عن الحادث كعلاج طبي . ومقابل تحديد هذه الالتزامات فرضت على شركات التامين قسط تامين ٢٠ دينارا على الصالون الخصوصي .

واوضح السيد الكرد ان هذا النظام فرض قبل التطورات الاقتصادية وانخفاض الدينار عام ١٩٨٩ واصبح يؤثر على شركات التامين في اتجاهين:

اولا : المحاكم بالاردن لم تاخذ بالحد الاقصى للمسؤولية تجاه الفرد وهي ٥٠٠٠ دينار وتعتقد ان الوزارة تجاوزت صلاحياتها بفرض حد اعلى للمسؤولية ، ونرى ان مسؤولية الشركة هو ١٠٠ الف دينار سواء كان يتعلق بفرد او عدة افراد وقد صدرت عدة قرارات من محكمة التمييز تلزم شركات التامين مما جعل شركات التامين بوضع صعب بحيث ان الاقساط اصبحت لا تتناسب مع هذه المسؤوليات وبالتالي يجب على الوزارة ان تتدخل لإعادة صياغة النظام او تعديل الأسعار .

ثانيا : بعد انخفاض قيمة الدينار ارتفعت اسعار السيارات وقطع الغيار وكيف يمكن ان نؤمن سيارة قيمتها تصل إلى ١٥٠ الف دينار مثلا بالرغم من بقاء قسط التامين ثابتا ولا يتناسب مع التزام شركات التامين من حيث الاضرار المادية . وبمعنى اخر فإن قانون التامين الالزامي يحدد مسؤولية الشركة تجاه للغير عن الاضرارالمادية بـ ٥٠ الف دينارعن الحادث الواحد وإذا كان ثمن السيارة ١٥٠ الف دينار فإن قانون التامين الالزامي لا يؤمن الحماية : اي انه إذا حدث حادث وادى إلى خسارة كلية لتلك السيارة دفعت شركة التامين ٥٠ الف دينار من قيمة التعويض ويعود الطرف المتضرر على المواطن المتسبب بالحادث بمبلغ ١٠٠ الف دينار وبالتالي اصبح المواطن عرضه للإفلاس .

وحول الخلافات بين شركات التامين الاردنية والشركات التي منيت بخسائر نتيجة للحرائق اوالظروف الجوية حول قيمة التعويض اوضح السيد الكرد انه ثبت لدى شركات التامين ان بعض هذه الخسائر لم يكن بسبب الظروف الطبيعية وإنما اخطاؤها في تصميم المنشات وتقوم بعض شركات التامين بالعودة عن قيمة التعويضات التي دفعتها للمواطنين بالعودة على الشركات التي قامت بتصميم هذه المنشات وهذا يدعونا إلى اهتمام المسؤولين في تامينات مسؤولية المهنة للعديد من القطاعات التي هي في بدايتها لحماية المواطنين من الأخطاء التي يرتكبها اصحاب المهن وهنا نود الاشارة إلى ما ذكر في الصحف حول اخطاء الصيادلة والأطباء واخطاء المهن المختلفة ومن يتحمل مسؤوليتها ونحن نهيب كشركات تامين بان تتولى نقابات المهن المختلفة ان لا تمنح إلى اي منتسب لديها رخصة لمزاولة المهنة إلا بعد تقديم وثيقة تامين للحماية .

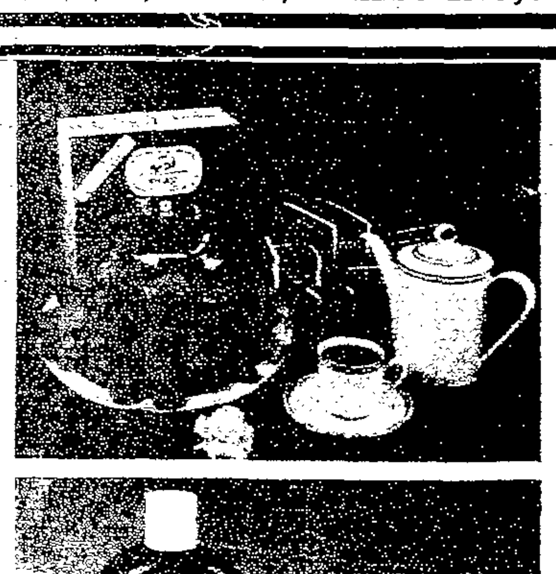
وحول التامين الزراعي في الاردن اكد السيد الكرد ان التامين الزراعي دوليا يقوم به القطاع العام وليس القطاع الخاص لكونه يحتاج إلى معلومات واحصاءات عن الزراعة لا تتوفر لدى القاطع الخاص وهي متوفرة لدى القاطع العام ، وفي الأردن فاننا كشركات تامين لم ندخل هذا القطاع على هذه القاعدة ، اضافة إلى ان هذا القطاع تحكمه كوارث طبيعية لا نمتلك القدرة للتنبؤ بها ولا تقديرها في الأردن .

التأمين الزراعي من مهمات القطاع العام دوليا وتحكمه ظروف الكوارث الطبيعية ولا نملك الاحصاءات عنه التي تحتاجها عملية التأمين

وتطرق إلى مشكلات التامين البحري المتمثل بالحصار علي ميناء العقبة فاوضح ان هذا الحصار خفض إلى درجة كبيرة نتيجة تخفيض الاستيراد إلى الاردن للعراق . ونستطيع القول انه على ضوء تلك خفضت المشكلات التي كانت تواجهها عملية التامين البحري.

وحول السوق المفتوحة ودخول اوروبا هذه المرحلة ومدى انعكاس ذلك على شركات التامين العاملة في الأردن . اوضح السيد الكرد على اهمية انفتاح اسواق التامين على بعضها البعض وحرية العملية التامينية التي نؤمن بها إلا ان هناك من يرى ان شركات التامين غير قادرة على المنافسة وهذا الموضوع غير موجود في السوق الاردنية وافاقه لا نستطيع التنبؤ به . واكد السيد الكرد ان المشكلات العربية السياسية لها الاثر الاكبر في اعاقة هذا الموضوع ونحن في العرب للتامين نؤيد السوق المفتوحة ولدينا شركة في لبنان نمتلك ٤٠٪ من راس مالها وتعمل في الرياض وجدة ولكن ما زالت لدينا عقبات قائمة نتيجة للظروف السياسية ونامل ان تتلاشى هذه الظروف . اما عن الاسواق العالمية فاوضح ان رؤوس اموال الشركات الاردنية بسيط والشركات التي ترغب في دخول السوق العالمية او الداخلة فيه هي شركات عملاقة ذات رؤوس اموال صخمة لذا فإن رؤوس اموال الشركات الاردنية غير قادرة على دخول السوق العالمية الآن .

وفي نهاية حديث السيد الكرد الذي اكد فيه ان شركة العرب للتامين استطاعت ان تطور نظام الكمبيوتر لديها واظهارالعديد من الشركات التي زارتها اعجابها بنظام الكمبيوتر اشار إلا ان شركة العرب للتامين تامل بان ترى اجراءات عملية لتطوير القانون الالزامي من اجل تزويد حماية كاملة للمواطن وهو ما لايتمتع به حاليا وانصاف شركات التامين لجعل الأسعار تتناسب مع التزامات شركات التامين .





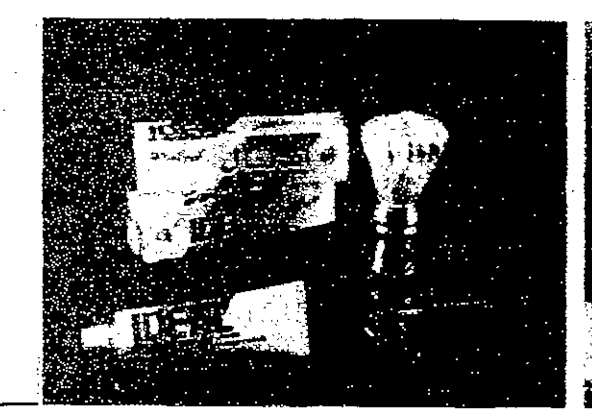


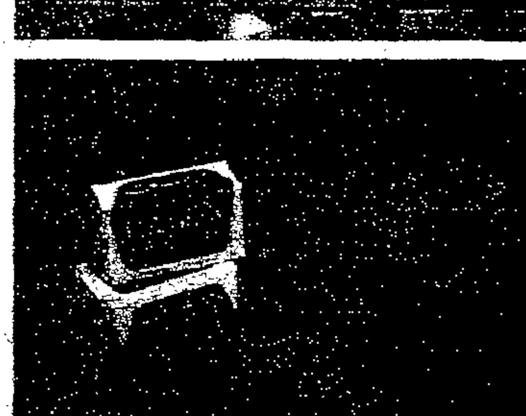












مدير عام شركة الإنتاج يتحدث عن المناخ الاستثماري

يحيى العلمي : مطلوب ورشة عمل بين القطاعين لازالة اي معوقات استثمارية

للمحرر الاستثماري :

■ يعيش الاردن الان وبفضل توجيهات القيادة الهاشمية الفذة مناخا استثماريا جيدا . ويتميز الاردن الحبيب بسمعة دولية ممتازة ، ويعتبر عام ٩٢ نموذجا في الاستثمار حيث بلغ عدد الشركات المسجلة في وزارة الصناعة والتجارة خلال النصف الاول من عام ٩٢ (٦٨٩) شركة براس مال وقدره ٨٨ مليون دينار تقريبا بالمقارنة مع (١٨٨٧) شركة براس مال قدره ٢٨ مليون دينار خلال النصف الاول من عام ٩١ وبلغت قيمة الاصدارات الاولية في سوق عمان المالي في النصف الاول لعام ٩٢ حوالي ٣١ مليون دينارا بالمقارنة مع حوالي ٢١ مليون دينار لعام ١٩٩١ باكمله ، وتعطى هذه المؤشرات دلائل اضافية على الطلب المتزايد للاستثمار داخل اردننا الحبيب .

السيد يحيى العلمي مدير عام شركة الانتاج وهو يعرض قناعاته هذه جوابا على سؤال لـ "الاسواق" عن المناخ الاستثماري اضاف ، بان الارض في الاردن خصبة استثماريا من حيث الاستقرار والسمعة الطيبة والتعليم العالي والانسان الاردني المتميز في مهارته وادائه ووضع الاردن الاستراتيجي الجغرافي المتميز حيث يتوسط الاسواق المهمة ويخدم الاسواق ويزودها بالمنتوجات والسلع الاردنية مثل العراق ، والسعودية ودول الخليج اضافة الى سوريا ولبنان .

واضاف السيد العلمي ان السمعة الطيبة التي يتمتع بها المفكرون الاقتصاديون بالاردن وكذلك الوزارات المختلفة وكوادرها والقائمون على السياسات الاستثمارية والنقدية متمثلة بالبنك المركزي ، وكذلك المالية والجمارك والقوانين الجديد ة والتي تشجع الاستثمار وقوانين ضريبة الدخل بالنسبة لتشجيع الصادرات .

كل هذا يشجع المستثمر الاردني والمستثمر الاجنبي وايضا يعامل المستثمر الاجنبي بنفس القوانين التي يعامل بها المستثمر الاردني في التشجيع على تدفق الاستثمار العربي والاجنبي .

ويرى مدير عام شركة الانتاج ان الجو ملائم الان لاقامة ورشة عمل ما بين القطاعات الحكومية والقطاع الخاص لمحاولة ازالة اي معوقات ان وجدت ، حيث انني كصناعي واقتصادي المس من كل الاطراف حبا شديدا ورغبة صادقة في ان تزال اي معوقات استثمارية ان وجدت من خلال الحوار البناء ما بين الوزارات المختلفة والقطاع الخاص ، والصانعين والمستثمرين ، لتعمل سويا بروح الفريق الواحد لخدمة هدف واحد فقط وهو الاردن ودعمه اقتصاديا ، وجعل المستثمرين الارنيين يقيمون مشاريع مختلفة حيث السيولة متوفرة في البنوك وفائضة . ولقد اتى الوقت وبوجود هذا المناخ الجيد الممتاز يجب ان يتوجه الاستثمار الى اقامة مشاريع كبيرة خاصة في الزراعة والصناعات الزراعية .

ويرى السيد العلمي ان التجربة اليابانية نجحت لان الجميع كانوا صادقين في توجههم لمصلحة بلدهم وعملوا بروح الفريق الواحد ، وعندنا في الاردن ولدينا نفس التوجه في ان نعمل وكل الدوائر المختلفة الحكومية والقطاع الخاص وغرفة صناعة عمان ممثلة برئيسها واعضائها ورؤساء قطاعاتها المختلفة ونحاور من خلال ورشة عمل ونعمل بروح الفريق الواحد لكي نتدارس اقتصاديا ومنتوجتنا الاجمالي وصادراتنا وتقليص المعوقات ان وجدت والعمل الفعلي الجاد على تطوير المناخ الاستثماري ، وتنمية الصادرات والدخول في اسواق جديدة مع المعرفة التامة بهذه الاسواق من الناحية التسويقية المثلى والمبنية على اسس علمية صحيحة ، وتطوير الصناعات الاردنية والرقابة النوعية والبحث والتطوير وايلائه اهمية بالغة ، حيث ان السلعة الاردنية هي سفيرتنا الى الخارج وهي تمثل الاردن وليست جهة صناعية معينة .

شركة الرياض من الشركات الريادية العربية التي استقطبها السوق الاردني

الشيخ حسين الخوام : اكثر من ١,٥ مليون دينار رأس مال الشركة

الاسواق

■ شركة الرياض لصناعة المنظفات من الشركات الريادية العربية المستثمرة في الأردن ، والتي تاسست عام ١٩٩١ وتجاوز راس مالها ١.٥ مليون دينار اردني . كما اوضح السيد الشيخ حسين الخوام - مديرها العام .. وهي تضم حاليا ثلاثة مصانع هي مصنع مسحوق الغسيل ومصنع صابون التواليت ومصنع لتذويب السلكات .

وقد كان المناخ الاستثماري الملائم في الأردن هوالدافع وراء اقامة هذه الشركة الريادية فهو استثمار مجد من الناحية الاقتصادية واستفادة الشركة من الحوافز الاستثمارية الأردنية التي تمنح عادة تشجيعا لاستقطاب الاستثمارات العربية والاجنبية حيث استفادت الشركة من حوافز الإعفاءات لمدة خمس سنوات .

وافاد السيد الشيخ حسين الخوام ان العديد من العوامل التي جعلت من مكان ومقر الشركة في الأردن منها سمعة الأردن العربية والدولية وقيادته الحكيمة التي جعلت في ذهن كل مواطن عربي أن الأردن موطنه الثاني والتسهيلات التي تقدمها الجهات المختصة للمستثمرين سواء تسهيلات من حيث الحوافز او من حيث الإجراءات الادارية والجمركية التي تتسم لجراءاتها بالمرونة ، اضافة إلى ما تتسم به مواقف الجهات المعنية الأردنية بالحرص على حماية الاستثمارات العربية والاجنبية ، اضافة إلى ان تجربة المدن الصناعية في الأردن والخدمات المتوفرة فيها والتي تقدم للمستثمرين هي تجربة على جانب كبير من الأهمية واثبتت جدارتها وجدواها الاقتصادية من حيث التسهيلات التي تقدمها للمستثمرين والحوافز التي توفرها لهم والمرافق المتاحة فيها وخاصة ما يتعلق بخدمات البنية التحتية ، وهذه المدن الصناعية وتحديدا مدينة عمان الصناعية تضاهي مثيلاتها الاجنبية من حيث المستوى والتنظيم والادارة ومستوى الأداء والخدمات وتوفر الاجهزة اللازمة لعمليات التبادل التجاري الخدمات البنكية والمالية ووسائط النقل والاتصالات ، وموقع الأردن الذي جاء وسط اوروبا والشرق الاقصى جاء ليخدم العملية الاستثمارية والصناعية خدمة للمستثمر والاقتصاد الأردني ايضا ، ولهذا كان الاستثمار في شركة الرياض في الأردن .

٤٠٠ الف دولار تكاليف تطوير الطاقة الإنتاجية في مصنع مسحوق الغسيل

١٦٨ طنا / يوميا الطاقة الإنتاجية لمصنع مسحوق الغسيل ٢,٥ طن / ساعة في مصنع الصابون و ٣٠ طنا/ يوميا في السلكات

استثمارنا اتاح ١٤٠ فرصة عمل وستزداد بـ ١٠٠ فرصة عمل مع انجاز توسعاتنا الجديدة

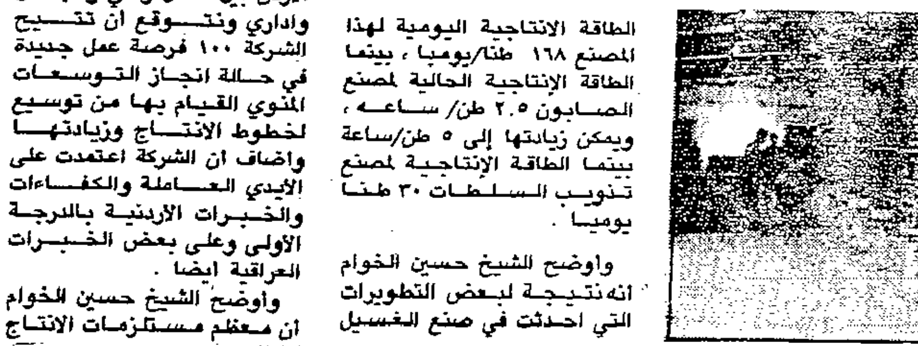
وكما افاد السيد الشيخ حسين الخوام ان لدى الشركة نية في التوسع بخطي انتاج جديدين في مصنع صابون التواليت القائم على خطين حاليا ليصبح خطوط الإنتاج في هذا المصنع اربعة خطوط ، وان منتجات الشركة هي مسحوق الغسيل «الهاي فوم» والمستخدم في الغسالات العادية «واللافوم» ويستخدم للغسالات الاتوماتيكية وصابون التواليت وعادة السلكات وهي مادة اولية تستخدم لصناعة مسحوق الغسيل بعد معالجتها في المصنع حيث ان ١٢٪ من مجمل المواد الأولية التي تستخدم في صناعة مسحوق الغسيل وهي منتجات مصنع تذويب السلكات في الشركة والباقي يتم استيراده ، واضاف الشيخ الخوام ان الطاقة الإنتاجية الحالية لمصنع مسحوق الغسيل هي ٧ طن/ساعة وممكن زيادتها إلى ١٠ طن/ساعة عند زيادة الطلب على هذا المنتج علما ان المصنع يعمل على مدار ٢٤ ساعة و ان الطاقة الانتاجية اليومية لهذا المصنع ١٦٨ طنا/يوميا ، بينما الطاقة الإنتاجية الحالية لمصنع الصابون ٢.٥ طن/ ساعه ، ويمكن زيادتها إلى ٥ طن/ساعة بينما الطاقة الإنتاجية لمصنع تذويب السلطات ٣٠ طنا يوميا .

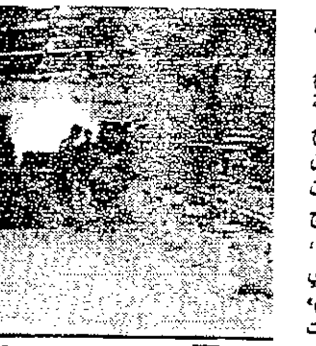
واوضح الشيخ حسين الخوام انه نتيجة لبعض التطويرات التي احدثت في صنع الغسيل فإن الشركة استطاعت أن ترفع الطاقة الإنتاجية إلى ٢٥٠٪ من طاقته التصميمة المقدرة بـ ٢.٥ - ٣ طن/ساعة وبلغت تكاليف التطوير الحديثة في مصنع مسحوق الغسيل ٤٠٠ الف دولار .

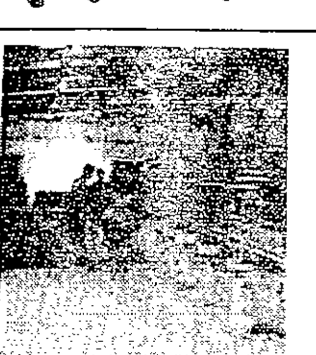
واكد الشيخ الخوام ان منتجات الشركة ذات جودة عالية وخاضعة بشكل مستمر لمراقبة دائرة المواصفات والمقاييس التي نتلقى منها الدعم والمشورة من اجل تطويرالمنتج بشكل مستمر كي يبقى على مواصفات جيدة من اجل المنافسة في السوق العالمية ، واشار الشيخ الخوام ان قانون العمل الأردني يسمح بتحركنا بشكل محلي كمستثمرين عرب ونستطيع احضار اية خبرات او كفاءات سواء من الأردن أو من خارجه بدون عوائق . واستثمارنا في الأردن اتاح ١٤٠ فرص عمل في الأردن بين عامل وفني ومهندس واداري ونتوقع أن تتيح الشركة ١٠٠ فرصة عمل جديدة في حالة انجاز التوسعات المنوي القيام بها من توسيع لخطوط الانتاج وزيادتها واضاف ان الشركة اعتمدت على الأيدي العاملة والكفاءات والخبرات الأردنية بالدرجة الاولى وعلى بعض الخبرات العراقية ايضا .

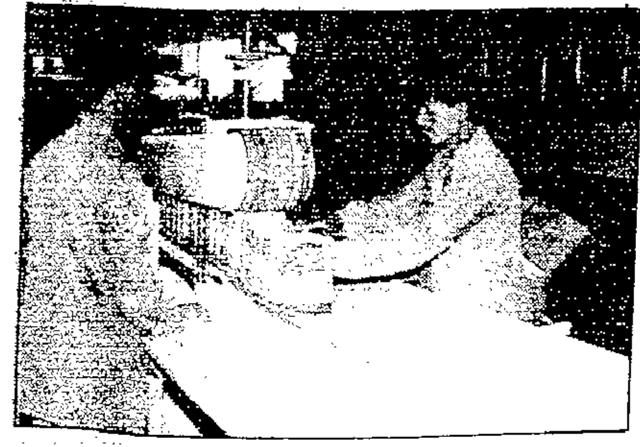
وأوضح الشيخ حسين الخوام ان معظم مستلزمات الانتاج الداخلة في منتجات الشركة هي من السوق الأردنية وان نسبة الاستيراد من الخارج هي بحدود ٣٠٪ وهذا عامل ينشط السوق الأردنية بما توفره من مواد اولية للشركة وحاليا تقتصر على السوق العراقي ولدينا في الشركة تفكير في توسيع اسواق التصريف لمنتجاتنا على الصعيد العربي والعالمي في المستقبل .



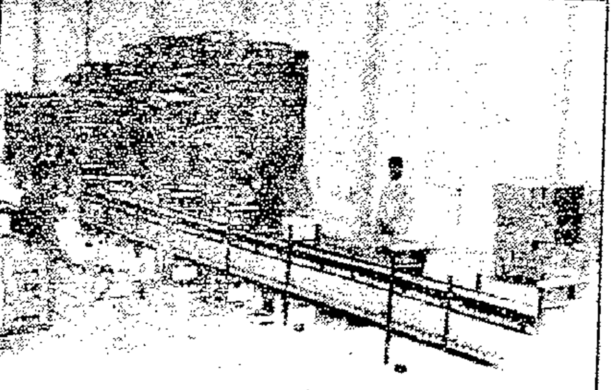


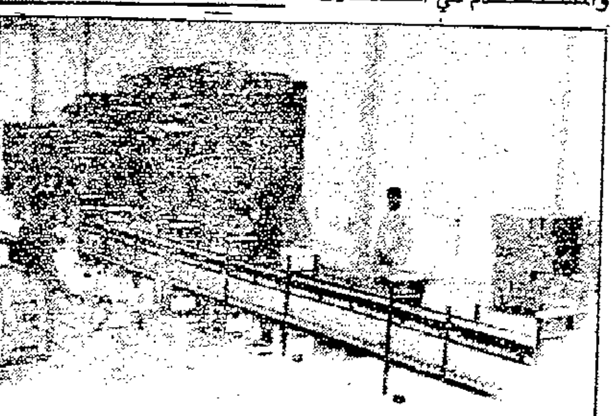












□ مراحل الإنتاج في شركة الرياض لصناعة المنظفات

في حديث لرئيس الجمعية الاردنية للحاسبات حول انجازات قطاع الكمبيوتر عام ٩٢ وتطلعات عام ٩٣

الكيلاني : عام ٩٢ شهد بداية قفزة في تطوير قطاع الحاسبات والأردن اصبح مركزا متميزا للمنطقة لتسويق البرامج والحاسبات

على الدولة ان تتعاون وتتعامل بواقعية مع مؤسسات القطاع الخاص في وضع وسن التشريعات الخاصة بتطوير التكنولوجي وتطويعها للسوق الاردنية

فرض التعرفة الجمركية اخل بموقع الأردن المتميز كسوق حرة اقليمية للحاسوب والبرمجيات

كتب عوني الداوود :

■ على القدر الذي اعتبر فيه عام ١٩٩٢ من انجح السنوات التي مرت على قطاع الكمبيوتر في الاردن حيث زاد حجم مبيعات شركات الكمبيوتر وزاد حجم استيرادها وحققت خلاله نجاحا متميزا في مجال البرمجيات والحلول .. فإن عام ٩٣ ينظر اليه على انه عام قد يشهد تراجعا في كل الارقام التي اعتبرت مؤشرات نجاح لشركات الكمبيوتر خلال عام ٩٢ وذلك كله بسبب "مفاجاة عام ٩٢" والتي اتت دون سابق انذار لتحبط خطط وتطلعات قطاع الكمبيوتر في الاردن .. هذه المفاجاة هي التعرفة الجمركية الجديدة التي تم فرضها مؤخرا على اجهزة الكمبيوتر بواقع (١٪) هي في حقيقة الامر (١١٪)

بهذه المقدمة ابتدأ السيد خالد الكيلاني رئيس الجمعية الاردنية للحاسبات الالكترونية حديثه ل "الاسواق" حول ما حققه قطاع شركات الكمبيوتر في الاردن خلال عام ٩٢ وتطلعات القطاع لعام ٩٣ المقبل .

واضاف يقول : لقد زاد حجم سوق الكمبيوتر في الاردن خلال عام ٩٢ سواء بالنسبة للحاسبات الشخصية (P.C) و بالنسبة للحاسبات المتوسطة . والرئيسة ويعتبر عام ٩٢ عام رواج الحاسبات المتوسطة ، بالتحديد خاصة بالنسبة للقطاع الحكومي والقطاع العام حيث زادت العطاءات بصورة واضحة مما خلق سوقا متميزة للحاسبات المتوسطة ، اما الحاسبات الرئيسة فمنذ سنوات مضت لم يتم بيع MAIN FRAME SYSTEMS في الاردن فيما تم بيع هذه الاجهزة لثلاث جهات خلال عام ٩٢ (للملكية الاردنية ، وللبنك العربي ، ولبنك الاسكان) ، وكل ذلك ساعد على رواج سوق الكمبيوتر وزاد حجم الاستيراد ليصل الى نحو ١٢ مليون دينار اردني تقريبا (حيث لا توجد احصاءات رسمية دقيقة وانما هذه ارقام تقديرية) .

ويمضي السيد الكيلاني فيقول : لقد واكب كل هذا النجاح نشاط غير عادي من قبل شركات الكمبيوتر في الاردن فقام عدد منها بتنظيم معارض خاصة وبنشاط غير عادي وبارز في مجال الدعاية والاعلان حيث يعتبر سوق الحاسبات من اكثر القطاعات انفاقاً على الدعاية والاعلان خلال عام ٩٢ مقارنة بباقي القطاعات الاخرى في الاردن .

ثم توج نشاط الشركات باقامة المعرض السنوي لشركات الكمبيوتر EXPO 92 الذي حقق نجاحا محلياً واقليمياً كبيراً .

علاوة على كل ذلك فقد كان استثمار الشركات في قطاع الكمبيوتر جيدا للغاية كما لدى زيارة اعداد الشركات في هذا القطاع نتيجة لنمو المحلي للسوق ، ونتيجة لعودة الاخوة المغتربين القادمين من الكويت واضافتهم الايجابية على سوق الحاسبات لما لديهم من افكار جديدة وخبرات وخدمات ذات مستوى متقدم ، اضافت لسوق الحاسبات وساهمت في المزيد في نشاط هذا السوق . كما تميز عام ٩٢ بظهور سوق جديد للحاسبات كما يقول السيد : الكيلاني وهو "سوق حاسبات اقليمي سواء في مجال الاجهزة (H.W) او للبرمجيات (S.W) ومعظم الشركات الاردنية حققت نجاحا كبيرا في هذا السوق مما ساعد على ذلك بطبيعة الحال ، اعفاء لاجهزة الكمبيوتر في الاردن من الجمارك ، هذا الاعفاء هو الذي لعب دورا اساسيا في رفع حجم المبيعات لهذا القطاع خلال عام ٩٢ ، ولذلك فإن فرض تعرفة جمركية جديدة سيعمل بالتاكيد على خسارتها لهذا البعد الاقليمي لبيع الاجهزة الذي سيؤدي للعزوف عن اسواقنا ، والتوجه لاسواق اخرى في المنطقة تتمتع برخص اسعارها وكبر رؤوس اموالها حجم استيرادها واستيعاب اكبر من اسواقنا وبالتالي يمكنهم ذلك من الحصول على خصومات وفروقات اسعار اكثر من التي ستحصل عليها نحن في السوق الاردني ، بعد فرض هذه التعرفة الجمركية الجديدة .

وعن اعداد شركات الكمبيوتر في الاردن قال السيد خالد الكيلاني ان عدد الشركات المسجلة في الجمعية الاردنية للحاسبات بلغ نحو ٣٠ شركة تمثل ٩٥٪ من حجم السوق فيما توجد نحو ٣٠٠ شركة اخرى في معظمها شركات صغيرة غير فاعلة او مؤثرة في السوق علاوة على ان الحاسبات اصبحت تدخل ضمن اهتمامات بعض شركات الاجهزة الالكترونية كفروع ضمن خطوط منتجاتها العديدة .

وفي حديثه عن تطلعات قطاع الكمبيوتر عام ٩٣ اعرب السيد الكيلاني مرة اخرى عن تخوفه من ان فرض هذه التعرفة الجديدة على قطاع الكمبيوتر في الاردن سيفقدها دورها كسوق اقليمي منافس للاسواق المحيطة بنا كما سيقلل اعداد المستهلكين القادرين على شراء اجهزة الحاسوب وسيقلل من انتشار هذه الاجهزة في الاردن .

وقدر السيد الكيلاني حجم مبيعات الشركات المحلية للاسواق الخارجية بنحو ٥٠٪ من مبيعاتها مشيرا الى ان سلبية هذا القرار هي بالفعل ٥٠٪ فإذا كان مردود التعرفة الجمركية الجديدة لخزينة الدول ١١٪ تصل الى حوالي المليون وثلاثمائة الف دينار تقريبا (على فرض ان حجم الاستيراد ١٢ مليون دينار تقريبا) فان السوق في المقابل سيكون قد خسر مردود ٦ مليون دينار هي تقديرات مبيعات شركات الكمبيوتر الاردنية للاسواق الخارجية من اجل اجهزة شخصية وبرمجيات وحلول وخلافه !!

اضف الى ذلك ما يسببه هذا القرار من انعكاسات سلبية على اعداد شركات الكمبيوتر وحجم التوظيف فيها ولا ننس ان هناك نحو ٣٠٠٠ عامل في قطاع الكمبيوتر في الاردن وتوفر هذه الشركات في سبل العيش وتساهم في تشغيل اليد العاملة الاردنية ، كما يمكن لقطاع البرمجيات تحديدا ان يلعب دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني لو تم دعمه من قبل الحكومة وتبنيه خاصة وان القيمة المضافة المحلية فيه ١٠٠٪ ولا يحتاج الا لعقول شابة ووطنية مبدعة وهذا متوفر لدينا ولله الحمد وما نحتاجه هو دعم حكومي من اجل الانتاج والقدرة على منافسة الاسواق العالمية وتحسين ميزان المدفوعات

وفي سياق التطلعات لعام ٩٣ ايضا كشف السيد الكيلاني النقاب عن مراسلات تقوم بها جمعية الحاسبات مع رئاسة الوزراء ووزارة الصناعة والتجارة من اجل ادراج الحاسبات والانظمة ضمن البروتوكولات التجارية بحيث تصبح الاردن قادرة على تسويق منتجاتها ضمن بروتوكولات التعاون التجاري مع الدول الاخرى

وعن مبيعات البرمجيات الشركات الاردنية في الاسواق الخارجية فقد قدرها السيد خالد الكيلاني بما لا يقل عن ٣ ملايين دولار "للانظمة والخدمات التي تتبعها لعموم الشركات" كما قدر حجم مبيعات البرمجيات في السوق المحلية "للقطاع الحكومي ، القطاع الخاص ، وقطاع البنوك" بحوالي ٤ ملايين دولار مع ملاحظة ان هناك حجم لانتاج برمجيات داخل مؤسسات كبرى حكومية وخاصة وبنكية تقوم بإنتاج برمجيات خاصة بها يصعب تقييم انتاجها .

وعن ابرز انجازات قطاع الكمبيوتر خلال عام ٩٢ في المنتجات المحلية اشار السيد الكيلاني الى حل "نبراس" لشركة "سدكو" وهو منتج اردني ١٠٠٪ ومطبق حاليا في وكالة الانباء الاردنية (بترا) وكذلك هناك منتجات التعريب في سدكو "الشاشات المعربة - امير) وحلول لتعريب الطابعات (نديم) وبالنسبة للبرمجيات هناك الحل البنكي وحل التامين ل C.E.B وهناك حل المحاسب المثالي لشركة الانظمة المثالية "ايل" وغيرها من الانجازات المتميزة لشركات الكمبيوتر في الاردن خلال عام ٩٢ .

وقال السيد الكيلاني ان اقرار قانون حماية المؤلف COPY RIGHT وادراج البرمجيات ضمن هذا القانون يعتبر كسبا كبيرا لقطاع الكمبيوتر واصدار هذا القانون هو قفزة نوعية ويضع الاردن في مصاف الدول المتقدمة وتساعد على قبول الشركات المتقدمة ارسال معلومات لنا حول حلول منتجاتها حين تشعر ان هناك قانونا يحميها ويسمح لنا ذلك بالاستفادة من تعريبها والاستفادة منها في التطوير لدينا كما نامل ان يشجع هذا القانون شركاتنا المحلية على التطوير والانتاج المحلي كما يشجعنا هذا القانون على التعاون مع الشركات العالمية في مجال التطوير المشترك .

واختتم السيد الكيلاني حديثه للاسواق بالتاكيد على ضرورة تعاون الدولة ومع القطاع الخاص ، القيام بسن التشريعات والقوانين المناسبه ، للتكنولوجيا المقبله في السنوات القادمه والتي

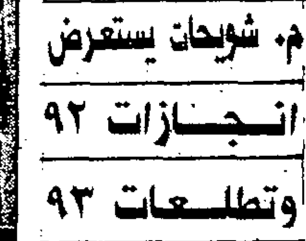
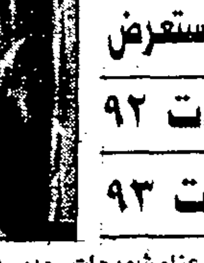
واختتم السيد الكيلاني حديثه للاسواق بالتاكيد على ضرورة تعاون الدولة ومع القطاع الخاص ، القيام بسن التشريعات والقوانين المناسبه ، للتكنولوجيا المقبله في السنوات القادمه والتي ستفرض على دول العالم الانفتاح الكامل على استقبال وارسال المعلومات بانواعها المختلفة واهم هذه التقنيات للهواتف والبث التلفزيوني خلال الاقمار الصناعية مباشره ، MALTI و MEDIA على الحاسبات والتلفاز وعدا ذلك فنسفاجأ بتشريعات وقوانين وتعليمات تعطل مسيرة هذا البلد الخير ، وتبعده عن الحضارة والتكنولوجيا الحديثه .

م.خالد الكيلاني

■ ١٢ مليون دينار تقدير الاستيراد لعام ١٩٩٣
■ أكثر من اربعة ملايين دينار حجم المبيعات للاسواق الخارجية
■ شركات الكمبيوتر في الاردن تنمو وتمتد خدماتها الى البلدان المجاورة
■ العاملون في قطاع الحاسبات حوالي ٣ الاف موظف

شركة NCR تحتفل بالعام الجديد

م. شويحات يستعرض انجازات ٩٢ وتطلعات ٩٣

■ اقام المهندس عزام شويحات ، مدير عام شركة ان سي ار بالاردن ، وعقيلته حفل استقبال بمناسبة العام الجديد . وقد حضر الاحتفال عدد كبير من عملاء الشركة بالاردن . وقد القى المدير العام كلمة رحب فيها بالحضور وتمنى لهم الخير والنجاح بالعام الجديد . واستعرض انجازات الشركة في الاردن لعام ١٩٩٢ والتطلعات للعام الجديد حيث اشار الى اهمية النتائج المترتبة على عملية الدمج مع شركة AT&T والتي تمت في الربع الاخير من عام ١٩٩١ من حيث قدرة الشركة على تلبية احتياجات السوق المحلي من انظمة الحوسبة المتصلة سواء على مستوى محلي او اقليمي او دولي كون شركة ان سي ار قوية في مجال الحاسبات احادية او متعددة المعالجات من عائلة اجهزة ٣٠٠٠ وكذلك شركة AT&T وهي اكبر شركة عالمية في مجال الاتصالات . وكذلك تم استعراض نجاح اجهزة الشركة بالاردن من حيث اجهزة عائلة ٣٠٠٠ والتي تغطي احتياجات كافة القطاعات واجهزة الصراف الالي للقطاع المصرفي والتي تعتبر الشركة اقوى الشركات بالاردن في هذا المجال ، اضافة الى نجاح الشركة في مجال قطاع الفنادق والمخازن الكبيرة ، وتمنى المهندس عزام شويحات للجميع النجاح والتوفيق بحلول العام الجديد .



معرض عمان الدولي للسيارات من المعارض النوعية في الأردن

٨ معارض خلال عام ١٩٩٢ وبلغ حجم الإستثمار فيها حوالى ١٠ مليون دينار

محمد صباح

الأسواق

■ معرض عمان الدولي للسيارات من المعارض النوعية والمهمة في الأردن من حيث الحجم وما يقدمه من خدمات تصب في نهاية الأمر باتجاه تطور ودفع الاقتصاد الوطني إلى الأمام . هذا المعرض الذي افتتح عام ١٩٨٩ تحت الرعاية الملكية السامية بمعرضه الدولي الأول للسيارات في ايلول ١٩٨٩ لديه قاعات عرض واسعة ومسقوفة مساحتها ٧٠٠٠ م٢ ويستوعب المعارض الدولية الكبرى .

السيد محمد صباح خيرالله - المدير العام لمعرض عمان الدولي للسيارات - افاد "للأسواق" ان المعارض التي اقيمت فيه خلال العام ١٩٩٢ كانت ٨ معارض محلية ودولية وكان منها معرضان دوليان والباقي محلية تناولت صناعات وطنية شاملة ومعارض متخصصة مثل المعرض الصيني ، واكد ان حجم الاستثمار من خلال عروض هذه المعارض لعام ١٩٩٢ كان بحدود ١٠ مليون دينار .

واوضح السيد محمد خير الله ان الحديث عن المعارض يتركز بالدرجة الأولى في الأردن حول الحديث عن المعارض من خلال معرض عمان الدولي للسيارات والمركز العالمي للمعارض وقدرت المعارض على هذا الأساس التي كانت بحدود ٢٠ معرضا محليا ومعرضين دوليين ، حيث خدمت هذه المعارض قطاع الصناعة المحلية بالدرجة الأولى من حيث اتاحة الفرصة لهذه الصناعة بعرض منتوجاتها وتسويقها وعقد العقود المحلية والخارجية لتصريف منتجاتها ، وقدمت خدمة مباشرة لهذه المصانع وللجهود للاطلاع مباشرة على منتجاتها ونوعيتها اضافة إلى الحصول على المعلومات والتكنولوجيا التي وفرتها هذه المعارض للصناعات المحلية .

لكن الملاحظة التي ابرزها السيد محمد خيرالله هي ان وزارة الصناعة والتجارة فرضت ان تكون المعارض محلية بالدرجة الأولى واقتصرت المنتجات الأجنبية وتواجدها في المعارض على العرض فقط وعقد العقود اللاحقة وليس التسويق المباشر . وكان هدف الوزارة هواتاحة اكبر فرصة للمنتجات المحلية لتسويق منتجاتها رغم ما قد ينطوي على مثل هذا الاجراء من تعامل الدول الأخرى لمنتوجاتنا المعروضة في الخارج معاملة المثل وما لها من اثار سلبية على الاقتصاد الأردني .

وحول الاقبال على المعارض التي اقيمت في الأردن اوضح السيد محمد خير الله انها كانت ذات اهمية كبيرة وكانت درجة الإقبال عليها والتجاوب معها جيدا لكن الملاحظ ان درجة الإقبال واهمية المعارض كانت في المعارض التي اقيمت في المحافظات افضل مما كان في العاصمة وكانت ناجحة من حيث تعريف المحافظات على منتجاتنا الوطنية وشراء ما يحتاجونه مباشرة .

واكد ان ضغط العمل هذا العام علينا ادى إلى عدم قيامنا بمعارض اقليمية ودولية في الخارج رغم اننا نحبذ هذه الفكرة لما لها من اهمية كبرى للاقتصاد الأردني وستكون على جدول اعمالنا لعام ١٩٩٣ .

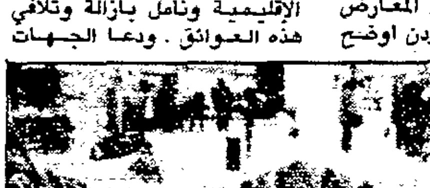
واعتبرالمعارض المقامة في الفنادق الفخمة هي معارض للنخبة وليس لعامة الشعب ، واشار انه كان لدينا التوجه باقامة معارض على الصعيد الاقليمي في المنطقة لكن الحالة السياسية الراهنة كانت عائقا امام اقامة هذه المعارض الإقليمية ونامل بازالة وتلافي هذه العوائق . ودعا الجهات المعنية وتحديدا وزارة التجارة والصناعة لبذل المزيد من الدعم والمساندة من اجل اقامة المعارض لما لها فائدة كبرى للاقتصاد الوطني ، واشار ان حجم الاستثمار في معرض عمان الدولي للسيارات الذي تجاوز ١,٥ مليون دينار يجب ان يلقى الدعم الملائم وغيره من المعارض للمساهمة الفاعلة في نشاط ومسيرة الاقتصاد الوطني وابدى اعجابه ببعض وسائل الإعلام التي قامت بتغطية المعارض كجريدة "الأسواق" والتلفزيون الأردني .

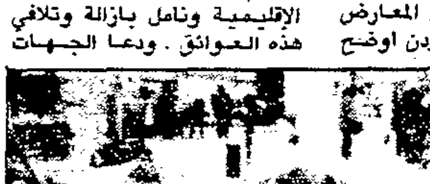


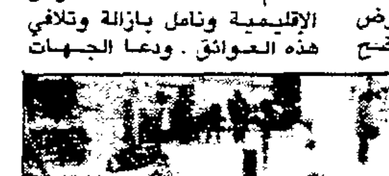


وحول خطة معرض عمان الدولي للسيارات لعام ١٩٩٣ اشار انه سيكون لدينا معرض للصناعات المحلية الشاملة في رمضان ومعرض امريكي للسيارات في نيسان ومعرض صناعات اردنية متميزة في شهر حزيران ومعرضان دوليان واحد منهما في نهاية نيسان والآخر في نهاية ايار ومعرض للسيارات في عمان في شهر تشرين الثاني ١٩٩٢ ، اي ما مجموعه ٦ معارض خلال عام ١٩٩٣ وفي نهاية حديثه اكد اننا في معرض عمان الدولي للسيارات راضين عن الأداء الذي تم خلال عام ١٩٩٢ ونفتخر باننا نؤدي دورنا في تشجيع اقتصادنا الأردني وتوقع ان يكون حجم الاستثمار في المعارض التي ستقام خلال العام ١٩٩٣ اكبر مما كان عام ١٩٩٢ .











نقيب المهندسين لـ "الأسواق"

أبو غيدا : عام ٩٣ هو عام المشاريع الصناعية والتجارية لا السكنية

الأسواق

■ توقع المهندس حسني ابوغيدا نقيب المهندسين - أن ينخفض حجم الابنية العام القادم ، حيث سيبدا الاقبال على الأبنية والمشاريع الاسكانية بالانخفاض وبالمقابل يعتقد المهندس ابوغيدا أن تزداد الأبنية الصناعية والتجارية .

كما توقع ان تصل المساحات المرخصة في العام القادم إلى حوالي اربعة ملايين مترا مربعا لا اكثر بالنسبة للمشاريع الإسكانية اما بالنسبة للابنية الصناعية والتجارية فستكون اكبر مما هي عليه الآن حيث وصلت النسبة لهذه الأبنية الصناعية والتجارية خلال عام ٩٢ من ١٠ - ١٥٪ فقط من اجمالي المساحات المرخصة .

كذلك فإن قلة الأبنية بدون شك ستؤثر على الأسعار سلبا، خاصة في الشقق ذات المساحات الكبيرة التي تزيد اسعارها عن ٢٠٠ متر مربع وهذه اسعارها مرتفعة وبالمقابل ايضا فان الطلب سيزداد وبشكل كبير على الشقق الصغيرة ولكنا قد طالبنا الجهات الحكومية باعطاء حوافز وتسهيلات للمستثمرين في هذا المجال وفي المناطق التي تعاني من ازمة اسكان خاصة المناطق الشعبية .

اما بالنسبة لأسعار الأراضي فيعتقد المهندس ابوغيدا أن هذا الموضوع يخضع لقانون العرض والطلب ومن الصعب التكهن باسعار الأراضي خلال العام القادم إلا ان التجربة علمتنا أن اسعار الأراضي لا تنخفض بل انها ترتفع خاصة في المناطق التي يوجد عليها طلب خاصة من قبل المستثمرين في هذا القطاع .

ويرى نقيب المهندسين ان اسعار الشقق السكنية ستقل اسعارها وسيضطر المستثمر الذي قام بانشاء مشاريعه السكنية ببيعها وبنسبة هامش ربح اقل وهذا افضل له من ابقاء السيولة مجمدة في المشاريع الإسكانية خاصة إذا علمنا أن الشقق الإسكانية الجديدة التي ستبنى ستكون بمواصفات هندسية افضل من

السابق بسبب البدء بتطبيق كودات البناء كذلك التعاون ما بين نقابة المهندسين وامانة عمان الكبرى بحيث يكون الاشراف ملزما عند انشاء

المشاريع وستتحمل المكاتب الهندسية المسؤولية الفنية والقانونية جانبا إلى جنب مع المقاول في المشاريع القائمة .

وكما نعلم فقد صدرت جميع الكودات الخاصة بالأبنية

والانشاءات وعددها ٣١ كودا باستثناء كود واحد فقط ، وتم

تشكيل لجنة من خلال مجلس البناء الوطني الذي يرأسه

وزيرالأشغال العامة والاسكان لدراسة الآلية التي تطبق من خلالها الكودات بالتدريج ، حيث سيتم وضع الأسس واصدار

القوانين اللازمة لذلك التطبيق بهدف ايجاد قفزة نوعية في

الأبنية والانشاءات الغرض الأساس منها اعطاء المواطن الذي يريد ايجاد سكن او

مشروع حقه الكامل مقابل المبالغ التي يدفعها ثمنا لشقته او اي بناء آخر .

م. أنور قدورة

توقعات زيادة حركة الإنشاءات وارتفاع أسعار الشقق خلال العام المقبل

■ المهندس انور قدورة - مدير عام شركة الانوار للاستثمارات العقارية - تحدث حول حركة العقار عام ٩٢ وتوقعات عام ٩٣ فقال :

● من المتوقع لحركة الانشاءات ان تزيد لفترة حيث ان هناك الكثير من المشاريع القائمة تحت التنفيذ والتي سيقوم اصحابها باكمالها بغض النظر عن وضع السوق وعن توقعات اسعار البيع وبالتالي فإن اكمال هذه المشاريع من الممكن ان يقوم باعطاء استمرارية التردد لأعمال الإنشاء توازي البطء الناتج عن التحفظ الذي يفكر به اصحاب للمشاريع الجديدة .

● وبالنسبة لاسعار الشقق فمن المتوقع ان ترتفع اسعارها حيث ان تكاليف المواد والأجور العاملة تزداد باستمرار ، ومقولة ان هنالك الكثير او الفائض من الشقق وان ذلك سيؤدي إلى انخفاض اسعار الشقق يجب دراستها بتمعن ، وما يحدث هو ان ارتفاع سعر التكلفة للشقق والبناء والعقار يدفع دائما اسعار الشقق والبناء بشكل عام إلى مستويات جديدة ويكون عادة التنافس وانخفاض الأسعار ضمن هوامش هذا المستوى الجديد للسعر ، وليس ادل على ذلك من سرعة بالوقت الذي كانت تمر به البلد ابان أزمة الخليج فلم يحدث انهيار للاسعار او انخفاض حاد ، بالرغم من احجام وتردد كثير من المشترين في ذلك الوقت .

● اتوقع ان يكون هناك فائض من الشقق وبالتحديد في مناطق عمان الغربية وسيكون اكثر المتضررين هم من دخلوا ليستثمروا في هذه المرحلة لوجود طلب كبير بالرغم من عدم تخصصهم في هذا المجال .

● وبالنسبة للمستثمرين ممن لديهم منشات الآن فمن الأفضل لهم أن يبيعوا الان ولو كان الربح قليلا ، حيث ان المتخصصين في هذا المجال سوف يهتمون بالسوق ويتنافسون بالسعر والجودة ، وسيكونون مستعدين لتخفيض هوامش ارباح مقابل ان يبيعوا ويستمروا واحسن نصيحة تسدى للمستثمرين هي ان يدرس كل مستثمر منهم وضعه بشكل خاص وتفصيلي ويحدد بالذات كم من راس المال الموضوع في البناء هو عبارة عن مال مقترض وكم منه عبارة عن ادخارات وكم باستطاعته الانتظار ، ولكن إذا ظن ان الانتظار سوف يزيد من ارباحه فقد يفاجأ بعكس ذلك .

م. قندور : زيادة متوقعة بكلفة الانشاءات بنسبة ٨٪

■ حول توقعاته لعام ٩٣ والمؤشرات العقارية لعام ٩٢ ، قال المهندس رشيد قندور - مدير عام شركة اعمار للاستثمار والعقار : انه من الصعب معرفة الفائض المتوقع للشقق السكنية وعددها ، إلا انه من الواضح جدا ان السوق العقاري الأردني شهد نشاطا خلال عام ١٩٩٢ ، واتوقع ان يستوعب الطلب على سوق العقار للفائض الناتج بحيث يتم استغلال المساحات التي تم بناؤها او قيد الانشاء خلال العام القادم ، إلا انه من الضروري ان انوه ان للسوق قدرة على استيعاب الاستثمار ، وقد شارفنا على الوصول لدرجة الإشباع لبعض انواع الشقق وعلينا التركيز لتلبية متطلبات الإسكانات الشعبية والشقق الصغيرة الحجم لاستيعاب متطلبات الفئات ذات الدخل المتدني .

اما عن كلفة الإنشاءات فاتوقع زيادة كبيرة للتكلفة بحدود ٨٪ خلال العام القادم لأسباب كثيرة من الصعب ايجازها هنا إلا انها تتعلق بالزيادة المتوقعة في تكلفة المواد المستعملة والداخلة في صناعة المنشات العمرانية .

مدير تربية لواء الشونة الجنوبية

العبادي ٦٨٢ مشتركا في امتحان الثانوية العامة

ذكر السيد سالم الايوب العبادي مدير تربية لواء الشونة الجنوبية) ان عدد المشتركين في امتحان الثانوية العامة لهذا العام بلغ ٦٨٢ مشتركا موزعين على جميع الفروع على النحو التالي :

الفرع الادبي : ٢٥٠ مشتركا ، الفرع العلمي ٨٨ مشتركا ، الفرع التجاري ١٣ مشتركا ، الفرع الزراعي ٢٧٥ مشتركا ، الفرع الصناعي ٢٩ مشتركا ، الفرع التمريضي ٢٧ مشتركا .

ويبلغ عدد قاعات امتحان الثانوية العامة ١٢ قاعة امتحان موزعة على مدارس اللواء .

من ناحية اخرى فقد قرر السيد العبادي تشكيل غرفة عمليات للطوارئ يكون مركزها المديرية ورقم هاتف غرفة العمليات (٥٧١٣٥٥) وبرئاسة وعضوية جميع موظفي المديرية وفرقة الطوارئ مقسمة الى ثلاثة لجان ايواء ، واسعاف ، واطفاء ، حيث تقرر ان يكون مركز الايواء مدرسة الرامة الثانوية للبنين ومركز الاسعاف مدرسة الشونة الثانوية للبنات ومركز الاطفاء مدرسة الشونة الثانوية للبنين ، ويطبق برنامج المناوبة في حالة وجود ظروف جوية تستدعي ذلك .

مطعم جديد في الإنتركونتيننتال

■ افتتح مطعم بخارى في فندق انتركونتننتال في الشهرالماضي وهو متخصص بالأطعمة الهندية المختلفة وعن هذه الأطعمة قدم الشيف نور احمد المتخصص بالماكولات الهندية المختلفة شرحا عن الاكلات الهندية والتي عادة ما تكون مكوناته من الكاري والتنور والبرياني علما بان الشيف نور قد عمل في فندق امبريال سنقافورة ورامادا ريجنسي بالهند كما عمل في دبي والكويت والسعودية ولديه خبرة عشرين عاما في هذا النوع من الأطعمة ويؤكد الشيف بان معظم المترددين على هذا المطعم هم من الأردنيين والجاليات العربية الأخرى التي تعيش في الأردن اضافة إلى الأجانب والهنود والباكستانيين وتمنى الشيف نور على زوار فندق الانتركونتننتال بزيارة مطعم بخاري لتذوق العديد من الماكولات الهندية علما بان الأسعار معتدلة وتناسب الجميع . ومما يذكر بان مطعم البخاري يتسع لأكثر من ٧٠ شخصا .

١٠ متغيرات امتاز بها سوق السيارات الاردني خلال عام ٩٢

١٠ الاف سيارة تم استيرادها خلال العام المنصرم وعدد شركات السيارات في الأردن تجاوز أل "خمسين"

كتب عوني الداوود :

■ شهد سوق السيارات في الاردن خلال العام المنصرم ١٩٩٢ رواجا منقطع النظير ولعبت عوامل عدة في رواج وتنشيط هذا السوق الذي عانى خلال السنوات القليلة الماضية من حالة ركود وجمود لعبت ازمة الخليج الدور الاكبر في جمود هذا السوق - كما في غيره من الاسواق - في بدايتها ثم لعبت دورا في تنشيط هذا السوق بعد انتهائها وعودة الاستقرار الى السوق .. هذا اضافة الى عوامل اخرى كان لها دور كبير في تنشيط سوق السيارات في الاردن خلال عام ٩٢ التي شهدت ايضا متغيرات عديدة كان من ابرزها :

١- خروج وكلاء شركات كبيرة من السوق لاسباب عديدة كان من اهمها عدم القدرة على توفير الاحتياجات من كراجات وصيانة وقطع غيار علاوة على عدم توفر سيارات اقتصادية وعملية اسعارها في متناول المستهلك الاردني .. هذا علاوة على اسباب اخرى معظمها ظروف مالية خاصة في تلك الشركات .

٢- دخول اناس جدد الى السوق الأردني خاصة من القادمين من الخليج ممن توجهوا للاستثمار في قطاع السيارات وقيام بعضهم بشراء وكالات سيارات مؤخرا والعمل على تطوير اساليب الخدمة والصيانة لتلك الشركات .

٣- الحصول على وكالات جديدة واستيراد انواع جديدة إلى السوق الاردني ومعظم هذه الوكالات من السيارات ذات الكلفة الرخيصة والاقرب إلى قدرة المستهلك الاردني (مثل سيارات من جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا ودول المعسكر الشرقي سابقا .. الاكثر اقتصادية والاقل سعرا) .

٤- موجة في التنافس الشديد بين وكالات السيارات على تخفيض اسعار السيارات حرصا على كسب المستهلك الاردني الذي يمثل السعر بالنسبة له الهم الاكبر .

٥- جلب سيارات من الخارج عن طريق شركات صغيرة او مستوردين (افراد) وليسوا وكلاء خاصة من الاسواق المجاورة ومن الخليج تحديدا وبيعها في السوق الاردنية باسعار اقل بكثير عن اسعارها لدى الوكلاء الامر الذي خلق اشكالات مع الوكلاء ودعاهم للمطالبة بإعادة دراسة قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين وتفعيل دور هذا القانون لحمايتهم وحماية المستهلك ، وقامت عدد من الشركات الكبرى بتحذير المواطنين من خلال الاعلان بالصحف عن الفرق في المواصفات بين تلك المتوفرة لدى الوكلاء وبين تلك المستوردة والتي لا تتلاءم مع المواصفات الاردنية .

حرب أسعار بين الشركات لإرضاء المستهلك الأردني

سوق السيارات في الاردن شهد خروج شركات من السوق ودخول اخرى جديدة بقوة ، ووكالات لسيارات جديدة

٦- رواج سوق السيارات المستعملة وفتح حراجات السيارات وتنافسها على جلب المستهلك ساعد في ذلك عودة المغتربين وبيع سيارات الكثير منهم في السوق الاردنية من غير القادرين على جمركة سياراتهم .. وكذلك رواج سوق السكراب ممن اضطروا الى شطب سياراتهم .

٧- قيام شركات سيارات كبرى بلعب دور الوسيط واستيراد سيارات بكميات كبيرة واعادة تصديرها لاسواق عربية مجاورة مثل السوق السورية واسواق الخليج ومصر .

٨- تحرك سوق السيارات التجارية مثل الباصات باحجامها المختلفة والبيك اب نظرا لتوفر فرص استثمارية جديدة واستقرار السوق بعد ازمة الخليج وقيام صناعات وانشاء مدارس وتنفيذ مشاريع عقارية وعمرانية ومطاعم وغيرها .. الامر الذي احتاجت مع كل هذه المصالح التجارية الى وسائط نقل للعمل ولنقل الموظفين ولانجاز المصالح التجارية .

٩- تميز عام ٩٢ كذلك بتنظيم معرض سيارات ٩٣ الظاهرة التي عادت مرة اخرى بعد توقف اربع سنوات لاسباب عديدة الامر الذي اعتبر مؤشرا على اعادة الحركة لسوق السيارات الاردني .

١٠- اعداد دراسات - لم يكشف ولم يعلن عنها رسميا - حتى الان لقيام صناعة تجميع سيارات صالون في الاردن بعد نجاح قيام صناعة تجميع باصات والبدء بدراسات لقيام صناعة تجميع سيارات مقرها الاردن تخدم اسواق الشرق الاوسط والاسواق المجاورة .

●● كل هذه العوامل والمتغيرات التي طرات وامتاز بها سوق السيارات الاردني خلال عام ٩٢ ادت الى ان يصل حجم استيراد السيارات للسوق الاردني خلال العام ٩٢ الى حوالي ١٠ الاف سيارة من كافة الموديلات والانواع والاحجام - على اكثر التقديرات المعقولة - وان لم يتوفر رقم رسمي في ذلك ، كما وصل عدد شركات السيارات ووكلاء السيارات حسب ارقام نقابة وكلاء السيارات وقطع السيارات الى حوالي ٥٤ شركة ووكيل ، العاملون منهم فعليا حوالي من ٣٠ إلى ٣٥ شركة ووكيل .

في حديث حول سوق السيارات الأردني خلال عام ٩٢

زياد البسطامي لـ "الأسواق"

عاملان هامان وراء نشاط سوق السيارات في الأردن خلال عام ٩٢

" السعر " هو الهم الاكبر للمستهلك الأردني

● *لمزيد من القاء الضوء حول سوق السيارات في الاردن خلال عام ١٩٩٢ ، وعوامل نشاط السوق والمتغيرات التي طرات وتطلعات الاستثمار في هذا السوق للعام الجديد ١٩٩٣ التقت "الاسواق" مع السيد زياد البسطامي رئيس مجلس ادارة شركة بسطامي وصاحب التجارية - الوكلاء العامون لشركة نيسان موتور كو مباني لمتد - وعضو الهيئة الادارية لنقابة وكلاء السيارات وقطع السيارات ولوازمها .*

■ السيد البسطامي اكد من جانبه بأن سوق السيارات في الاردن قد نشط بشكل ملحوظ خلال عام ٩٢ المنصرم ، ويعزى ذلك الى سببين هامين كان لهما عظيم الاثر في نشاط السوق وهما :

* انتهاء فترة الجمود في سوق السيارات الناجمة عن حرب الخليج التي ادت بالكثيرين الى تجميد اموالهم وعدم الاقدام على شراء سيارات سواء للاستعمال الشخصي او للاستعمال التجاري في مشاريع او اعمال تجارية .. وبانتهاء الازمة تحرك السوق واستقر الوضع ونشط سوق المبيعات في قطاع السيارات .

* القادمون من الخليج كان لدى العديدين منهم سيارات كبيرة وطبيعتها قد لا تتلاءم مع الوضع في الاردن ، الامر الذي حدا بهم لبيع سيارة او اكثر من سياراتهم والابقاء مثلا على واحدة والاستعاضة عما باعوه بسيارات ذات احجام كبيرة باخرى صغيرة من السوق الاردنية وهذا العامل ايضا ساعد في نشاط سوق السيارات خلال العام ٩٢ .

اضاف ان القادمين من كانت لديهم تطلعات لعمل مشاريع تحتاج الى سيارات نقل او سيارات بكب اب وبالتالي عاد ذلك على السوق المحلية بالنفع وتحريك سوق المبيعات وتنشيطها .

١٠ الاف سيارة خلال عام ٩٢

ويقدر السيد البسطامي سوق السيارات في الاردن خلال عام ٩٢ بنحو ٨ الى ١٠ الاف سيارة من كافة الانواع مشيرا الى صعوبة تحديد رقم دقيق خاصة خلال السنة الماضية التي شهدت متغيرات غير اعتيادية كما ان السيارات المستوردة تنقسم الى قسمين فهي اما للسوق المحلية وإما لاعادة تصديرها للاسواق المجاورة ، فليس ما استورد للاردن تم بيعه في الاردن ، كذلك هناك نوعان من السيارات .. سيارات الركاب (الصالونات) والسيارات التجارية مثل (البك اب والباصات .. وغيرها) مما يتم استيرادها للمدارس والمصانع ولنقل الموظفين وغيرها من المصالح التجارية ومثل هذه الانواع يختلف حجم استيرادها من شركة لاخرى ، مشيرا على سبيل المثال - الى ان شركة نيسان يبلغ حجم السيارات التجارية ٨٠٪ بالنسبة لسيارات الركاب ، فهناك اعتماد كبير على مبيعات السيارات التجارية .

وكلاء السيارات في الاردن

وعن عدد شركات السيارات المسجلة في نقابة اصحاب السيارات وقطع السيارات ولوازمها فيقدرها السيد زياد البسطامي عضو الهيئة الادارية في النقابة بنحو ٥٤ شركة وكلاء سيارات وشاحنات مختلفة ، لكن يبلغ عدد الشركات العاملة منها بصورة فعلية ورسمية ما لا يزيد عن ٣٠ او ٣٥ شركة فقط .

وعن سوق السيارات في الاردن قال السيد البسطامي : ان جميع انواع السيارات متوفرة في هذا السوق ، وربما تكون قدرته واحتياجاته اكثر من ذلك لو كانت الاسعار ارخص مما هي عليه الان ، فلو كانت اسعار السيارات وجمارك السيارات اقل مما هي عليه الان لكان الاقبال على الشراء اكثر بالتاكيد ، مشيرا الى ان سعر السيارات خاصة (الصالون) والكبيرة مرتفع جدا ، ومبالغ فيه .. وتساءل لماذا يتم حرمان ابناء البلد الراغبين - على سبيل المثال - من شراء سيارات صالون كبيرة بصورة غير مباشرة عن طريق المغالاة في جمارك تلك السيارات !؟

قانون الوكلاء

وطالب السيد البسطامي بضرورة اعادة النظر في دراسة قانون الوكلاء والوسطاء لان تعطيله او عدم فاعليته يضر بالتجار ووكلاء السيارات .

واوضح اهمية تفعيل ذلك القانون بقوله ان وكيل السيارات يقوم باستيراد السيارات ويعمل على توفير صيانتها وفتح كراجات من اجل ذلك ويقوم بالدعاية اللازمة وغير ذلك من المصاريف من اجل بيع تلك السيارات .. ثم ياتي شخص ما بجلب نفس السيارات من منطقة ربما لا تكون مطابقة للمواصفات الأردنية، وما السعر الذي يجلب به هذه السيارات ويقنع الجهات المعنية بطريقة او باخرى بفواتير وتتم جمركة السيارات بناء على ما قدم من اوراق وهذا الامر يضر بالتاكيد بالتاجر الوكيل اذا ما تم جلب عشرين او ثلاثين سيارة على هذه الطريقة خاصة اذا كان هناك فرق في الاسعار ولو بسيطا ، وبالتاكيد هو يبيع بسعر منخفض لان مصاريفه اقل من مصاريف الوكيل ، ونحن نعلم تماما ان المستهلك الاردني يهمه السعر بالدرجة الاولى ويبحث عن الارخص وقد لا ينتبه لاهمية الفرق في المواصفات او ضرورة الصيانة وهنا يتضرر المستهلك ويتضرر التاجر الوكيل لهذه السيارات .

وعن المتغيرات التي شهدها سوق السيارات الاردني مؤخرا من ازدهار مبيعات بعض الشركات وغياب شركات عن الساحة وظهور وكالات جديدة وجلب انواع حديثة من السيارات في السوق الاردني قال السيد زياد البسطامي .. ان سوق السيارات الاردني كاي سوق اخر البقاء فيه للافضل فالشركات الجيدة تبقى وتتحسن مبيعاتها واي شركة تقدم سلعة غير مناسبة وغير جيدة او ان سعرها غير مناسب ستخرج من السوق فالبقاء للافضل دائما من حيث (السعر) والجودة ، والخدمة والسمعة .. وكلها عوامل تحدد الافضلية) وتدعم استمرارية الشركة .. واي خلل في اي من هذه البنود سيكون سببا في تراجع تلك الشركة وربما خروجها من السوق .. ولا ننسى هنا اهمية السعر لدى المستهلك الاردني فهو همه الاكبر والتسهيلات في الدفع عامل هام جدا لجلب المستهلك .

جديد نيسان

بيك اب ١٢٠٠ صغير الحجم كبير الاداء

السيد زياد البسطامي رئيس مجلس ادارة شركة بسطامي وصاحب التجارية تحدث عن جديد نيسان في السوق الاردنية وهي (نيسان بيك اب ١٢٠٠) صغيرة الحجم والاقتصادية في الاستهلاك فاشار الى ان هذه السيارات تدخل ضمن مبيعات الشركة لفئة القسم التجاري الذي يحتوي على سيارات كبيرة ومتوسطة وهذه من الحجم الصغير لخدمة المصالح التجارية الصغيرة التي تحتاج الى سيارات ارخص فقمنا بعد دراسة للسوق واحتياجاته بجلب هذا النوع من السيارات الذي نعتقد بانه سيكون له اقبال شديد وهناك احتياج لهذا النوع من السيارات في السوق خاصة وان سعره مقبول ومعتدل ويخدم اصحاب المصالح التجارية الصغيرة فهو اقتصادي جدا



● السيد زياد البسطامي

AL - ASWAQ JORDANIAN BUSINESS WEEKLY AMMAN 30 DEC .1992 - 5 JAN. 1993 NO.43 VOL. 1

الأسواق

الاربعاء ٦ - ١٢ رجب ١٤١٣هـ الموافق ٣٠ كانون أول١٩٩٢ - ٥ كانون ثاني ١٩٩٣ العدد (٤٣)

القانون سيكون جاهزا مع نيسان القادم

الحكومة والقطاع الخاص يتوصلان لصيغة جديدة لمشروع قانون ضريبة المبيعات

كتبت سلام الشوا

■ بعد محادثات مكثفة استمرت على مدار سبع جلسات عمل واستغرقت قرابة الشهر تمكنت لجنة مراجعة النصوص التي شكلت لمراجعة بنود القانون وموا ده من وضع صيغة جديدة لمشروع قانون ضريبة المبيعات في مطلع الاسبوع الحالي بعد اجراء العديد من التعديلات المهمة وفقا لملاحظات القطاع الخاص التي سجلها على القانون .

فيما اعتبر كل من السيدين مروان عوض ـ امين عام وزارة الصناعة والتجارة ، والسيد محمد الجمل ـ مدير عام دائرة الجمارك ـ ما تم التوصل إليه من صيغة مشتركة لمشروع قانون الضريبة بشكل وافقت عليه كافة الأطراف ذات الصلة وهي : وزارة الصناعة والتجارة ووزارة المالية /الجمارك وغرفة صناعة عمان وغرفة تجارة عمان

وعبّر المسؤولان الحكوميان في تصريحات لـ"الاسواق" عن ارتياحهما لنتائج المباحثات مع القطاع الخاص .. وما اسفرت عنه من التوصل لصيغة جديدة تتماشى مع مصالح القطاع العام والخاص .. فهذه هي المرة الاولى التي يشارك فيها القطاع الخاص بوضع مسودة قانون في الوقت الذي كان فيه القطاع الخاص هو اخر من يعلم بصدور القرارات الاقتصادية في السابق .

وعلق امين عام وزارة الصناعة والتجارة السيد مروان عوض اهمية كبرى على المكاسب التي حققها القطاع الخاص خلال المباحثات ومن ابرزها :

١ ـ المرحلية في تطبيق القانون . واوضح أنه تم اقرار المرحلية في الانتقال من المرحلة الاولى وهي ضريبة المبيعات إلى المرحلة الثانية وهي ضريبة القيمة المضافة - Value added (VAT) tax وفقا لبرنامج التصحيح الاقتصادي بشكل تدريجي وبموجب قانون يتم عرضه على مجلس الامة لاقراره وليس بموجب نظام تقره رئاسة الوزراء .

٢ ـ إلغاء العديد من العقوبات وتخفيفها . وقال ان القطاع الخاص قد تمكن من اقناعنا بالغاء العديد من العقوبات المتشددة اكثر من اللازم والتي كانت تقتضي سجن رئيس مجلس الادارة او المدير العام عند ارتكاب بعض المخالفات ، إلا انه بموجب التعديل فانه يتم دفع غرامات مالية يتم مضاعفتها إذا ارتكبت ثانية وحبس الموظف المسؤول إذا ارتكبت لثالث مرة في غضون عام وليس رئيس مجلس الادارة كما كان في السابق ، وقال إن ذلك يضفي صبغة حضارية على القانون .

٣ ـ مزيد من الاعفاءات واشار السيد عوض إلى موافقة اللجنة على ادراج كافة السلع المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب قانون تشجيع الاستثمار ضمن جداول المواد المعفاة من ضريبة المبيعات .

ويشار هنا إلى ان مشروع قانون ضريبة المبيعات بصفته الاولية كان يشمل السلع المعفاة من الرسوم بموجب قانون تشجيع الاستثمار ، إلا انها اصبحت معفاة من ضريبة المبيعات الآن بموجب التعديل .

كما قامت اللجنة باعفاء كافة الاجهزة الخاصة بالبحث والتطوير والبيئة المتعلقة بالصناعة .

٤ ـ زيادة ممثلي القطاع الخاص في لجنة التحكيم .

٥ ـ اشتراط موافقة الوزير المختص اضافة إلى وزير المالية لدى اقرار اية جداول للضريبة الاضافية وتعديلاتها ولغاتها .

عوض : الصيغة الجديدة تمنح القطاع الخاص مكاسب جديدة

الجمل : أجرينا العديد من التعديلات الهامة

محمد الجمل

اما السيد محمد الجمل ـ مدير عام دائرة الجمارك ـ فقد تحدث عن ثلاثة تعديلات هامة على مشروع قانون ضريبة المبيعات وهي :

١ ـ توفير الحماية الحقيقية للصناعات الوطنية بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ ـ ٥٠٪ وبحد ادنى ٣٠٪ واعتماد نظام الرديات للصناعات التي تقل فيها نسبة الحماية عن ٣٠٪ .

٢ ـ الغاء الرقابة المباشرة على المصانع . وقال إن استبدال الرقابة المباشرة باخرى دفترية كان مطلبا ملحا لدى الصناعيين مما دفعنا إلى اقراره . إلا انه بموجب القانون فإننا قد نلجأ إلى الرقابة المباشرة مرة اخرى بعد ارتكاب صاحب المصنع لثلاث مخالفات في غضون عام .

٣ ـ الغاء العديد من العقوبات . وقال ان دائرة الجمارك قد ابدت تفهما كبيرا إزاء الكم الهائل من العقوبات المتشددة اكثر من اللازم ـ حسب تعبيره ـ وتم تخفيفها إلى غرامات مالية تتضاعف عند ارتكاب المخالفة الثانية وتصل إلى سجن الموظف المسؤول في المرة الثالثة لاقل من عام .

واكد السيد الجمل على مسالة حيادية الضريبة ازاء الموازنة ، فالضريبة احلالية وجاءت لتحل محل ضريبة الاستهلاك وليست عبئا جديدا .

وثانية ، بدات لجنة مراجعة الجداول اعمالها امس الاول لمراجعة قوائم السلع الخاضعة لقانون ضريبة المبيعات والنسب المفروضة عليها واقرارها بصيغتها النهائية تمهيدا لعرضها على ديوان التشريع قبيل انتقالها إلى مجلس النواب ليقرها بدوره وكي تكون جاهزة مع بداية نيسان القادم اي وفق الجدول الزمني المحدد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي .

وجدير بالذكر ان اللجنة الرباعية على مستوى وزراء لم تعقد اي جلسة حتى الان وكان من المقرر ان تعقد لدى حدوث اي اختلافات ما بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص اثناء مناقشات القانون ، إلا انه بسبب السلاسة التي تمت به المباحثات وتفهم الجهات الرسمية لملاحظات القطاع الخاص فإنه لم تعقد اللجنة الرباعية اية جلسة .

توزيع كشوف التقدير الذاتي يبدأ الأسبوع المقبل

الأسواق

■ تباشر دائرة ضريبة الدخل في الاسبوع المقبل بتوزيع كشوف التقدير الذاتي عن العام ١٩٩٢ على المكلفين في مواقعهم في مختلف المحافظات والالوية ويشارك في عملية التوزيع جميع المشرفين والمقدرين في الدائرة بهدف ايصال الكشف الى المكلفين في مواقع عملهم وللاجابه على استفسارات المكلفين وتساؤلاتهم المتعلقة بتعبئة الكشف وحساب الضريبة .

ودعا السيد منصور حدادين ـ مدير عام دائرة ضريبة الدخل ـ السادة مكلفي ضريبة الدخل لضرورة استلام كشف التقدير الذاتي وتعبئته وتسليمه للدائرة في اقرب وقت ممكن قبل نهاية ١٩٩٣/٤/٣٠ للاستفادة من الخصم التشجيعي الذي رتبه القانون لمن يقوم بتسليم كشفه ودفع الضريبة المعلنة فيه بواقع ٦٪ خلال كانون الثاني و٤٪ خلال شهر شباط و٢٪ خلال شهر اذار .

وطلب السيد حدادين من السادة المكلفين التعاون مع المشرفين والمقدرين الذين سيقومون بعملية التوزيع خاصة وانهم مستعدون للإجابه على اي تساؤل او استفسار يتعلق بتعبئة الكشف او اي امر له علاقة بضريبة الدخل .

كما دعا السيد منصور حدادين السادة المكلفين إلى الاتصال مع المقدر المناوب في حال عدم تمكنهم من الاستفسار خلال عملية التوزيع حيث ان المقدر المناوب على الهاتف ٦٨٥٦١٣ يستقبل مكالمات السادة المكلفين والمواطنين في الساعة الثامنة صباحا وحتى الثالثة والنصف للإجابه على استفساراتهم وتساؤلاتهم .

واوضح مدير عام ـ دائرة ضريبة الدخل ان الدائرة قامت بتبسيط كشوف التقدير الذاتي الخاصة بعام ١٩٩٢ وتم اختصار عدد صفحات الكشف بحيث يتلاءم مع عملية الادخال على الحاسوب حيث سيتم (اعتبارا من مطلع العام ١٩٩٣ ادخال المعلومات المتعلقة بالكشف على الحاسوب مباشرة وتسليم صاحبه اشعارا من الحاسب الآلي بذلك .

حدادين : خصم تشجيعي للمكلفين الذين يسلمون كشوف ضريبة الدخل قبل نهاية نيسان

الكشوف الجديدة مبسطة وستدخل الكمبيوتر اعتبارا من مطلع عام ١٩٩٣

وكانت مصادر العلاقات العامة في الدائرة قد دعت كافة اصحاب الأعمال والمهن والمكلفين الذين يوجد لديهم عمال ومستخدمين تخضع اجورهم ورواتبهم لضريبة الدخل وفقا لنظام الاقتطاع النافذ إلى ضرورة الالتزام باحكام نظام الاقتطاع الصادر استنادا إلى قانون ضريبة الدخل رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ .

واوضحت هذه المصادر إلى ان نظام الاقتطاع المذكور يوجب على المستخدم ان يدفع إلى المقدر قبل اليوم الرابع عشر من كل شهر او في اي تاريخ او ميعاد اخر يوافق عليه المقدر مجموع المبالغ التي خصمها لحساب الضريبة في الشهر السابق مرفقة بكشف حساب النموذج المقرر (ار/٢) يتضمن الرواتب والاجور التي خصمها وعليه أن يحتفظ بنسخة من هذا النموذج لديه .

كما تنص مواد هذا النظام على ان يقوم المستخدم (صاحب العمل) من غير الوزارات والدوائر الحكومية بتزويد دائرة ضريبة الدخل في نهاية كل سنة بكشف يتضمن اسماء مستخدميه ورواتب واجر وعلاوات ومكافات كل منهم والمبالغ المقتطعة كضريبة دخل وخدمات خلال السنة .

كما وتنص على ضرورة ان يقوم المستخدم (صاحب العمل) بتزويد المستخدم (العامل اوالموظف) بناء على طلبه في نهاية كل سنة او عند انتهاء خدمته بشهادة حسب النموذج المقرر (ار/٣) مبينا فيها مجموع الرواتب والاجور المدفوعة له والضريبة المقتطعة منها عن اي سنة من السنوات .

واوضحت مصادر العلاقات العامة بانه على المستخدم (صاحب العمل) عند انتهاء خدمة اي شخص لديه التثبت من ان الضريبة على الرواتب والاجور التي دفعت له خلال مدة استخدامه قد اقتطعت ودفعت للدائرة وفقا للاحكام والإجراءات المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل المعمول به وهذا النظام والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها وعليه ان يزود الدائرة بشهادة تتضمن هذه البيانات وفقا للنموذج المقرر .

واضافت بانه يترتب على كل مستخدم (صاحب عمل) ان يحتفظ بسجل خاص يدون فيه اسماء جميع الاشخاص المستخدمين لديه ورواتبهم واجورهم واوضاعهم العائلية والاعفاءات المستحقة لهم والاقتطاعات الضريبية الخاصة بهم إذا وجدت والتعديلات التي تطرا على تلك البيانات وان يضمنه الملاحظات الضرورية التي تسهل مهمة المقدر المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة ١١ من نظام الاقتطاع .

وبينت مصادر العلاقات العامة بانه يحق للمقدر ان يطلب من اي مستخدم (صاحب عمل) تخفيض اوزيادة الضريبة الواجب خصمها من الرواتب والاجور لتصويب اي اقتطاع يتم بشكل غير صحيح ويجب على المستخدم (صاحب العمل) تنفيذ هذا الطلب تحت طائلة المسؤولية الجزائية .

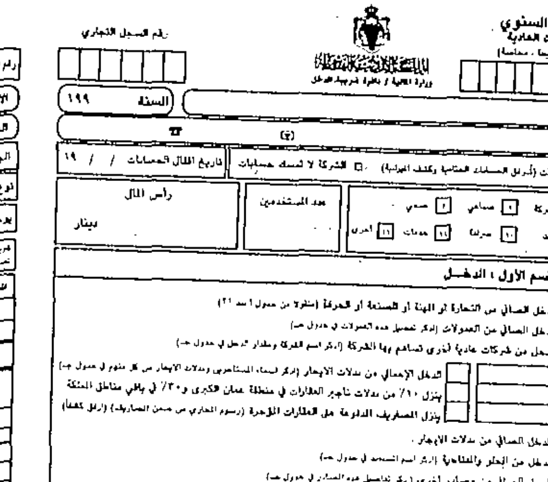
واشارت إلى انه لا يجوز تنزيل الرواتب والأجور لغايات التوصل إلى الدخل الخاضع للضريبة لاي مستخدم (صاحب عمل) ما لم تكن الضريبة قد اقتطعت منها ودفعت للدائرة وفق احكام نظام الاقتطاع النافذ .

وقالت مصادرالعلاقات العامة بانه إذا تخلف اي مستخدم (صاحب عمل) عن خصم او دفع الضريبة التي يترتب انها ضريبة مستحقة عليه شخصيا

كما ويضاف إلى مقدار الضريبة مبلغ يعادل ١,٥٪ من مقدار الضريبة غير المدفوعة عن كل تاخير وتطبق على تحصيل هذا المبلغ وجبايته احكام القانون المتعلقة بتحصيل وجباية الضرائب .

واشارت هذه المصادر ان الدائرة لن تتمكن من اتمام معاملة اي ردية او منح براءة ذمة لاي مستخدم ما لم يرد اسمه في الكشوف التي يقدمها المستخدم (صاحب العمل) في نهاية كل سنة والتي يجب ان تتضمن الرواتب والاجور والعلاوات والمكافات والمزايا التي يتمتع بها كل منهم والمبالغ المقتطعة كضريبة دخل وخدمات خلال السنة .

نماذج كشوف التقدير الذاتي لعام ١٩٩٢ الجديدة



كشف الدخل السنوي خاص بالشركات العادية

كشف الدخل السنوي خاص بالأفراد

---

١١٠ ملايين دينار تحصيلات ضريبة الدخل لعام ٩٢

■ بلغت مجموع تحصيلات الدائرة منذ بداية عام ١٩٩٢ وحتى نهاية شهر تشرين ثاني (١٠٤,٦٩٩,١٠٠) دينار مقارنة بـ (٨٨,٦٠٧,٣٦٤) دينارا تم تحصيلها خلال نفس الفترة في العام الماضي ١٩٩١ وبذلك تكون الزيادة في التحصيلات (١٦,٠٩١,٧٣٦) دينار ، اي ما نسبته ١٨,١٦٪ .

وتفيد المصادر ذات الصلة بان اجمالي التحصيلات حتى نهاية ٩٢ ستزيد عن ١١٠ ملايين دينار ، وقد تجاوزت الدائرة في تحصيلاتها حتى نهاية تشرين ثاني المبلغ المقرر تحصيله طيلة العام الحالي ١٩٩٢ حسب قانون الموازنة العامة للعام الحالي ١٩٩٢

الأسواق
AL - ASWAQ
اسبوعية اردنية تصدر عن "سارة للنشر والتوزيع والإعلان"
عمان ـ العبدلي ـ مركز عاركو التجاري ـ ص ـ ب ١١١١٧
تلفون ٦٨٧٦٩٠ ـ ٦٨٧٦٩١ / فاكس ٦٨٧٦٩٢
AMMAN - TEL.687690 - 687691 / FAX 687692
P.O.BOX 11117
رئيس التحرير المسؤول
مصطفى ابو لبدة
مدير التحرير
يحيى محمود
مستشار التحرير
مروان حزين
نائب مدير التحرير
فيصل الشبول
امانة التحرير
محمد حلمي
عوني الداوود

احترازات أمريكية ويابانية والصادرات العربية أكبر الخاسرين

فجر الأول من ٩٣ تنهار حدود اوروبا امام السوق الواحدة

الأسواق

■ عندما تدق الساعة معلنة منتصف ليل الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول الجاري لن يؤذن ذلك بعام جديد فحسب وإنما ايضا بميلاد سوق اوروبية واحدة ، وستصبح المنطقة الممتدة بين دبلن عاصمة الجمهورية الإيرلندية واثينا عاصمة اليونان ومن لشبونة عاصمة البرتغال إلى كوبنهاجن عاصمة الدنمارك سوقا واحدة كبيرة وستنهار الحواجز التجارية بين الدول الـ ١٢ الاعضاء في الجماعة الاوربية

وسيتمكن ٣٤٠ مليون نسمة في هذه الدول من شراء اي كميات من اي منتجات من اي جزء من الجماعة الاوروبية ، وبمجرد ان تزول الحواجز التجارية يتوقع ان يحدث توسع ضخم في التجارة بين الدول الاعضاء في الجماعة الاوروبية إذ سيتمكن رجال الاعمال الاوروبيين من الاتجار في اسواق جديدة عدا اسواقهم المحلية كما سيزداد التنافس بين الشركات الاوروبية التي ستبيع منتوجاتها في السوق الموحدة ذاتها وليس فقط في اسواقها المحلية واعتبارا من اليوم الاول من عام ١٩٩٣ ستلغى الضوابط على حركة الناس في الجماعة الاوروبية وبعبارة اخرى سيستطيع الاطباء البريطانيون العمل في المانيا والمهندسون المعماريون الفرنسيون بناء مبان في هولندا وهكذا وستزداد الخيارات امام المستهلكين في الجماعة الاوروبية كما انهم سيحصلون على سلع اقل ثمنا بفضل المنافسة .

ولكن شركات وبلدان كثيرة خارج اوروبا تشعر بقلق من ان الجماعة الاوروبية ستتحول اعتبارا من بداية عام ١٩٩٣ إلى قلعة حصينة مغلقة امام الواردات الاجنبية ، فمع إنهيار الحواجز التجارية فيما بين بلدان الجماعة الاوروبية ستفرض الحواجز امام السلع الاتية من خارج هذه الجماعة .

الصادرات العربية

مجلس الوحدة العربية حذر في تقرير له من ان يؤدي تزايد الاتجاه للحمائية التجارية في اوروبا إلى انكماش الصادرات العربية إليها بنسبة قد تصل إلى ٣٠٪ . فالصادرات العربية حال اختراقها حواجز التكلفة والنوعية فإنها سوف تصدم بحواجز مثل المواصفات القياسية وشروط المنشاة وفرض الحصص والسقوف العليا لاستيراد كل دولة او اقليم معين او فرض تعرفة جمركية اضافية منعا للاغراق ودعما للإنتاج المحلي والاوروبي .

وستؤثر السوق الاوروبية الواحدة على شبكة المصارف العربية في اوروبا والتي يبلغ عددها ١٨٥ مصرفا كما ان الضرائب التي تنوي اوروبا فرضها على واردات النفط (تحت اسم ضريبة الكربون) ستؤدي إلى خفض الطلب عليه وخسارة دول الخليج وحدها ٨ مليارات دولار سنويا ، علما بان اوروبا الموحدة ستعتمد على النفط العربي بنسبة ٦٢٪ من وارداتها و٣٩٪ من استهلاكها .

الوحدة والأسواق الرئيسة

اما بالنسبة لاحترازات الاسواق الدولية الاخرى من السوق الاوروبية الواحدة فإن الولايات المتحدة واليابان لديها ما تخترق به هذه السوق الكبيرة . فاليابان لها مثلا مصانع سيارات كبيرة في ابريطانيا وبالتالي فان بمقدورها شحن هذه السيارات إلى اوروبا واعتبار جزء منها اوروبية . وكذلك الامر بالنسبة للولايات المتحدة التي دخلت في مشاريع مع دول اوروبية في محاولة لتثبيت وضعها في السوق الاوروبي الواحدة علاوة على اقامة الولايات المتحدة والمكسيك واليابان سوق امريكا الشمالية الكبير ومساعي اليابان الحالية لإقامة سوق جنوب شرق اسيا الذي لا يقل حجما عن السوق الاوروبي ، وهي الكتل التجارية التي ستتحرك كل منها بشكل اجمالي في مواجهة الكتل الاخرى بحثا عن حصة اكبر في اسواق العالم .